جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

أهمية توجه المؤسسات الاقتصادية نحو صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر للفترة (2011–2024)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص: إدارة المالية

إعداد الطالبة:

موهوب دلال

إشراف:

أ.د. دغموم: هشام مشرف رئيسي

د.قبايلي: عبد النور مشرف مساعد

أعضاء لجنة المناقشة

رجراج أحمد	أستاذ	رئيسا	جامعة الجزائر –3–
دغموم هشام	أستاذ	مقررا	جامعة الجزائر –3–
بن بلقاسم سفيان	أستاذ	عضوا	جامعة الجزائر –3–
العمراوي حنان	أستاذ محاضر–أ	عضوا	جامعة الجزائر –3–
ضويفي حمزة	أستاذ	عضوا	جامعة تيسمسيلت
بوركايب محمد	أستاذ محاضر –أ	عضوا	جامعة خميس مليانة

السنة الجامعية: 2025 - 2026

الإهداء

إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء، إلى من منحني الثقة بنفسي ورافقني بدعواته ودعمه في جميع مراحل دراستي إلى البحر الفائض الحنان الذي أفديه بالغالي والنفيس "أبي الحبيب" حفظه الله وأطال في عمره.

حمدا لربي أنَّ مثلك والدتي إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لأسقامي خير دواء، إلى شمعتي التي أنارت لي طريقي وعلمتني أن أعطي بلا حدود، الحنونة دائما، التي بدعائها أنال كل التوفيق والنجاح "أمي الحبيبة" حفظها الله وأطال في عمرها.

أعلم يقينا أني لا أستطيع أن أوفيكما حقكما، ولكني أسأل العليَّ القدير أن يمنحكما الرضى والكرامة، وأن يبلغكما جنة الفردوس الأعلى.. وأن يرزقني ببركما ورضاكما دائما وأبدا.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة

كلمة شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا إلى الله تعالى، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه اكتمل هذا العمل له الحمد والمنة لله على ما أنعم به عليَّ من عزيمة وثبات لإتمام هذا العمل.

إلى الذي خلق وفهم وهدى للتي هي أقوم إليك ربي خير الحمد وخير الثناء، أنت الذي جعلت من العسير يسيرا ومن الصعب سهلا، الحمد لك ربي إلى ما وفقتني له من خير العمل لك الحمد ربي حتى ترضى،

وعليه أتوجه بخالص الشكر للأستاذ الدكتور دغموم هشام على كل ما قدمه لي لإتمام هذه الأطروحة.

كما أشكر فضيلة الدكتور قبايلي عبد النور على كل ما قدمه لي لإتمام هذه الأطروحة.

والشكر الجزيل إلى كل من أسدى إلى كلمة نصح وإرشاد، وساندني ووقف معي في مشواري العلمي، فأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء على ما قدموا.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وجذب شريحة واسعة من المتعاملين العازفين عن التعامل مع التمويل التقليدي، وتتميز هذه الصيغ بضمان توجيه التمويل نحو القطاع الإنتاجي الحقيقي، مما يدعم تنويع مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي عملية مترابطة لا يمكن تفعيلها بآلية واحدة، بل هي نتيجة للتعاون المشترك والتكامل بين وظائف المؤسسات المالية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة، ويأتي في صدارة هذه المنظومة التكاملية، كل من سوق رأس المال والجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، وبعد دراسة متغيرات الموضوع، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن التمويل الإسلامي في الجزائر يشهد نموا ملحوظا، ويمتلك من القدرة والإمكانات ما يؤهله للمساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر يركز بشكل كبير على صيغ التمويل القائمة على البيوع والإجارة، وتحديدا المرابحة، والسلم، والإجارة، وقد بلغ متوسط حصة هذه الصيغ خلال فترة الدراسة ما نسبته 94% من إجمالي التمويلات، وذلك على حساب صيغ المشاركات التي لم تتجاوز حصتها 6%، مما يستدعي التوسع في استخدام صيغ المشاركة والمضاربة، لكونها أكثر تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بضرورة التوسع في إصدار الصكوك الإسلامية، بهدف رفع مستوى كفاءة سوق رأس المال في الجزائر والمساهمة الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية، سوق رأس المال، الجهاز المصرفي، التجارة الخارجية.

ABSTRACT

This study seeks to elucidate the critical importance of Islamic financing modes in promoting economic development, owing to their capacity to mobilize savings and attract a broad segment of clients who abstain from conventional financing, a key feature of these modes is that they guarantee the direction of finance towards the real productive sector which supports the diversification of funding sources for economic institutions. Indeed, economic development is an interconnected process that cannot be achieved by a single mechanism, but rather, it is the result of joint cooperation and the functional integration between financial institutions and various economic sectors, the core of this integrated system is led by the capital market, the banking sector, and the foreign trade sector.

To achieve the objective of this study, a descriptive methodology was adopted. After examining the variables of the subject, the study concluded several findings, the most important of which is that Islamic finance in Algeria is witnessing notable growth and possesses the capability and potential to contribute to achieving the optimal allocation of resources, however, the banking sector in Algeria still relies heavily on sale and lease-based modes of financing, specifically Murabaha, Salam, and Ijarah. During the study period, the average share of these modes of financing reached 94% of total financing, at the expense of equity-based partnership which did not exceed a 6%. This disparity highlights the necessity of expanding the application of Musharakah and Mudarabah, given their greater effectiveness in achieving economic development goals. Furthermore, the study recommended expanding the issuance of Islamic Sukuk to enhance the efficiency of the capital market in Algeria and effectively contribute to financing economic development.

Keywords: Islamic finance modes, economic development, capital market, banking Sector, foreign Trade.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الواجهة	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المستخلص باللغة العربية وباللغة الأجنبية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي	03
المطلب الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية وأهدافها	09
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	15
المطلب الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية	19
المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل التنمية الاقتصادية	27
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تفعيل التنمية الاقتصادية	27
المطلب الثاني: دور سوق رأس المال في تفعيل التنمية الاقتصادية	33
المطلب الثالث: دور الجهاز المصرفي في تفعيل التنمية الاقتصادية	48
خلاصة الفصل	59

الفصل الثاني: استعراض صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق تفعيل التنمية الاقتصادية	
تمهيد	61
المبحث الأول: التمويل الإسلامي مفهومه وتطوره التاريخي وخصائصه	62
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي	62
المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي	70
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية	78
المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة	79
المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الإجارة	95
المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على البيوع	100
المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في سوق رأس المال والحافز الرئيسي لنموها	112
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية	112
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية	122
المطلب الثالث: واقع إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم	125
المبحث الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية	133
المطلب الأول: دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق رأس المال	135
المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الجهاز البنكي	141
المطلب الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم التجارة الخارجية	148
خلاصة الفصل	152
الفصل الثالث: واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي ومساهمتها التنموية في الجزائر	
تمهيد	154
المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	155
المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	155

المطلب الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر	163
المطلب الثالث: التحديات التنموية في الجزائر	177
المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر	185
المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في الجزائر	186
المطلب الثاني: الفرص المتاحة للتمويل الإسلامي في الجزائر	192
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر	210
المطلب الرابع: مؤشرات نمو التمويل الإسلامي في الجزائر	217
المبحث الثالث: استراتيجيات لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	236
المطلب الأول: دمج التكنولوجيا المالية (Fintech)	237
المطلب الثاني: تطوير المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية	241
المطلب الثالث: بناء القدرات وتنمية الوارد البشرية في مجال التمويل الإسلامي	244
المطلب الرابع: تعزيز الوعي المالي عبر دمج مقررات التمويل الإسلامي في المناهج التعليمية	247
خلاصة الفصل	251
الخاتمة	252
قائمة المراجع	260

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين المرابحة للآمر بالشراء والقرض الربوي	103
2	مقارنة بين الصكوك والأسهم والسندات	117
3	مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024	156
4	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2011-2023	168
5	أداء الجزائر في مؤشر تنمية الحكومة الرقمية خلال الفترة 2012-2024	175
6	ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الفساد (CPI) خلال الفترة 2012-2024	179
7	تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024	196
8	تطور مؤشر القيمة السوقية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024	198
9	القيمة السوقية لأسواق رأس المال العربية	200
10	تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024	202
11	قيمة التداولات في أسواق رأس المال العربية	204
12	نسبة التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي للفترة 2006-2024	219
13	تطور صيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024	221
14	نسبة مساهمة صيغ التمويل في إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر للفترة 2011-2024	223
15	التطور السنوي للودائع المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2011-2024	228
16	مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال بنك السلام الجزائري للفترة 2011-2024	231
17	التوزع الجغرافي لأكبر 50 بنكا إسلاميا عربيا حسب البلد لسنة 2023	235
18	جوانب تأهيل الموارد البشرية في التمويل الإسلامي	249

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	حلقة الفقر المفرغة	23
02	أنواع الأسهم	38
03	أنواع السندات	40
04	وظائف البنوك المتخصصة	55
05	هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي	67
06	الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي	68
07	آلية عمل المشاركة	81
08	آلية عمل المضاربة	85
09	آلية عمل المرابحة للآمر بالشراء	101
10	آلية التمويل بالاستصناع الموازي	109
11	تطور إجمالي قيمة إصدارات الصكوك في العالم خلال الفترة 2011-2024	126
11	التوزيع الجغرافي للصكوك في العالم لسنة 2024	128
13	إجمالي إصدارات الصكوك حسب النوع خلال الفترة 2011-2024	130
14	توزيع إجمالي إصدارات الصكوك المحلية حسب الجهة المصدرة خلال الفترة 2011-2024	132
15	شرح العلاقة السببية بين اعتماد صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية	134
16	تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024	157
17	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر: تغييرات النقاط للفترة 2012 - 2024	181
18	مسار تطور التمويل الإسلامي في الجزائر	191
19	مكونات سوق رأس المال في الجزائر	193

20	تطور مؤشر دزاير أندكس اليومي لبورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2024	205
21	ودائع التمويل الإسلامي وتمويلاته خلال الفترة 2011-2024	209
22	حجم التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في الجزائر خلال الفترة 2011-2024	215
23	حجم ودائع التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في الجزائر خلال الفترة 2011-2024	216
24	تطور التركيبة النسبية لصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر للفترة 2011-2024	224
25	توزيع صيغ التمويل الإسلامي في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024	226
26	مجالات التمويل الإسلامي في بنك السلام خلال الفترة 2011-2024	233

المقدمة

تمهيد:

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إلى تحقيقه جميع الدول، غير أن العديد من الدول النامية، وفي طليعتها الجزائر، تواجه تحديات بالغة ومعوقات هيكلية كبرى، تتجلى أبرزها على مستوى التمويل، والتي تتمثل أساسا في ضعف كفاءة مصادر التمويل التقليدية واعتمادها على الفوائد الربوية، مما يحد من إتاحة التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية، ويعيق مسار الدولة نحو تحقيق تطلعاتها التنموية.

ويكتسب هذا التحدي أبعادا خاصة في الجزائر، بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، الأمر الذي جعل اقتصادها عرضة بصورة مباشرة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، ونتيجة لذلك، أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن آليات تمويلية بديلة، فعالة، ومستقرة لدعم القطاعات الإنتاجية، وهو ما يقتضي إيجاد حلول لا تقتصر على مجرد توفير السيولة، بل تتعداها إلى توجيه هذه الأموال بكفاءة نحو استثمارات ذات قيمة مضافة حقيقية.

وفي هذا السياق، يعد التمويل الإسلامي آلية تمويلية قادرة على إتاحة بيئة مالية مستقرة وعادلة مقارنة بالنماذج التقليدية القائمة على الديون، إذ يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحرم الفائدة (الربا) وتفرض ربط كل معاملة بأصل أو نشاط اقتصادي حقيقي.

وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات العالمية إلى أن حجم سوق التمويل الإسلامي بلغ 5.98 تريليون دولار أمريكي في سنة 2024 وهو ما يعكس نموا سنويا قويا بنسبة 21% مقارنة بسنة 2023 تتوزع على 2.255 مؤسسة مالية إسلامية، ويتوقع أن تتجاوز أصول المالية الإسلامية العالمية 9.7 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2029، حيث هيمنت البنوك الإسلامية على السوق المالي الإسلامي في سنة 2024 بحصة كبيرة وصلت إلى 70% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يرسخ مكانتها كقوة

مركزية في تعبئة الودائع وزيادة مستمرة في الأرباح الصافية، أما بالنسبة لأسواق رأس المال، فقد تجاوزت قيمة الصكوك الإسلامية 1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2024[1].

وفي ظل هذا الإقبال المتنامي على التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، يندرج التوجه نحو اعتماده ضمن الخطط الوطنية لتطوير البيئة الاستثمارية في الجزائر، وتنمية القطاع المالي.

إشكالية الدراسة

يعتبر التمويل الإسلامي أحد أسرع القطاعات المالية نموا، وهذا التطور والنجاح العالمي، المدعوم بمبادئ الشفافية وربط التمويل بالأصول الحقيقية، يفرض على الجزائر ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة لتلبية احتياجاتها التمويلية، تتبلور إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

ماهي مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)؟

الأسئلة الفرعية للإشكالية

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب الموضوع، ارتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي آليات تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- كيف ينعكس واقع هيكلة صيغ التمويل الإسلامي على تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

[1] ICD – LSEG Islamic Finance Development Report 2025 : 50 Years of Exponential Growth, Islamic, 2025, pp 6-31.

.

فرضيات الدراسة:

قصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتوجيه مسار البحث وتحديد نطاق الإجابة الأولية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تعد كل من سوق رأس المال، والجهاز المصرفي، والتجارة الخارجية، دعائم رئيسية لتفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية؛

الفرضية الثانية:

تساهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الأسلوب التشاركي والبيوع والإجارة في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية؛

الفرضية الثالثة:

تعد تجربة الجزائر حديثة نسبيا في اعتماد صيغ التمويل الإسلامي، لذا فإن مساهمتها التنموية ما تزال محدودة.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي، الذي يمثل آلية تمويلية واعدة تتميز بتنوع صيغها، ويعود ذلك للدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية، إذ يتميز بخصائص أساسية ومتميزة، أبرزها قيامه على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتحريم الربا، بالإضافة إلى ذلك، تبرز الأهمية التطبيقية لهذا البحث في دراسة تجربة الجزائر وتحديد أهمية اعتماد صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

نظرا لتنوع واختلاف الآراء حول أهمية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول دوره في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول بصفة عامة والنامية بصفة خاصة، جاء هذا البحث لتحديد الدور الفعلي للتمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مستهدفة بذلك ما يلي:

- تحديد أهم صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الجهاز المصرفي، وأسواق رأس المال؛
- إبراز الدور المحوري لصيغ التمويل الإسلامي في تفعيل آليات التنمية الاقتصادية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- حث المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على اعتماد صيغ التمويل الإسلامي كمصدر لحاجاتها التمويلية والاستثمارية؛
- إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب من جوانب المعرفة الاقتصادية من خلال الاطلاع على البحوث النظرية والدراسات الميدانية السابقة المتاحة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

أمام الاهتمام الدول المتزايد بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي، سواء كان ذلك عن طريق الاعتماد الكلي عليها كبديل مالي، أو عن طريق مواءمة أنظمتها المالية الوطنية مع هذه الصيغ، وجدنا حاجة ماسة وضرورة للقيام بدراسة تهدف إلى إظهار النتائج الإيجابية المترتبة على تبني صيغ التمويل الإسلامي، وذلك من حيث قدرتها على تفعيل التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى السبب السابق، هناك أسباب أخرى دفعتنا للبحث والخوض في هذا الموضوع، والتي نلخصها فيما يلي:

– الرغبة الذاتية في البحث في مجال التمويل الإسلامي وتعميق المعارف حول كيفية تكييف صيغ التمويل الإسلامي مع البيئة الاقتصادية والتشريعية في الجزائر ومحاولة تقديم إضافة علمية رصينة تجمع في إطار متكامل بين التحليل والمقترحات التطبيقية القابلة للتنفيذ؛

– حداثته النسبية وقدرته على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المالي الإسلامي على الصعيدين العالمي والمحلي، وذلك بهدف دعم صناع القرار من خلال إيجاد بدائل ومحفزات فعالة لتفعيل التنمية الاقتصادية؛

– اقتناع الطالبة بالأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي كمسار بديل وفعال للتمويل التقليدي؛

– سد الفجوة البحثية الناتجة عن نقص الدراسات التي تربط بين صيغ التمويل الإسلامي وواقع تطبيقها في الجزائر.

الدراسات السابقة:

في حدود علم الطالبة، تم التطرق إلى موضوعات لها صلة بموضوع الدراسة من قبل كل من:

- Fatima Zahra Achour, ,Fatima Elmorabit1, Sajad Zaheer, Mohamed Boussetta The Potential Role of Sukuk in Promoting Economic Growth Evidence from Malaysia and Bahrein, Journal of Economics, Finance and Management Studies, 2023.

أجريت هذه الدراسة لتقييم أثر الصكوك على النمو الاقتصادي في ماليزيا والبحرين خلال الفترة المحصورة بين 2001–2018 باستخدام نموذج الآثار الثابتة وطريقة المربعات الصغرى العادية. وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للصكوك على النمو الاقتصادي، رغم النمو المتسارع للصكوك الإسلامية وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تزال حصتها متوسطة نسبيا من الاقتصاد وحجم النظام المالي.

بشكل عام، ومع ذلك فهي تساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة حجم إصدارات الصكوك الإسلامية تعمل على جذب مدخرات المستثمرين الذين لا يرغبون في الاستثمار في السندات التقليدية.

- دراسة عبد الله عيجولي بعنوان: **دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه تخصص نقود بنوك مالية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2019-2020.

تناولت هذه الدراسة بشكل تفصيلي المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الإسلام، كما تناولت هذه الدراسة دور الأدوات المالية الإسلامية المتنوعة، في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك البنوك الإسلامية وصناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين، وسلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية هذه الأدوات في إدارة السيولة وتوجيهها نحو تمويل المشاريع التنموية في السودان.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن البنك المركزي السوداني لعب دورا محوريا في نجاح تجربة الصكوك الإسلامية الحكومية، حيث ساهم في إدارة السيولة في الاقتصاد بكفاءة، كما عزز سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان من نمو الصناعة المالية الإسلامية، وذلك بفضل أدواته المالية المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الزكاة أحد أهم مصادر التمويل الإسلامي، والتي تساهم جنبا إلى جنب مع مصادر أخرى مثل الوقف والصدقات والهبات، في تمويل المشاريع التنموية.

- دراسة بن قايد الشيخ بعنوان: **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة التجربة الماليزية 2008-2017،** أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020.

تناولت هذه الدراسة إسهامات الصكوك الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث ساهمت هذه الصكوك في تنويع الأدوات المالية المتاحة في الأسواق المالية الإسلامية، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على مساهمة هذا النوع من الصكوك في تمويل مختلف المشاريع التنموية مثل البنية

التحتية ومشاريع الطاقة، كما تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الصكوك الإسلامية ومختلف جوانب التنمية الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن الصكوك الإسلامية لها دور أساسي في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية، وتعد التجربة الماليزية نموذجا رائدا في مجال الصكوك، حيث ساهمت بشكل كبير في تطوير الصكوك الإسلامية وتحويلها إلى أداة تمويلية مرنة وفعالة، وهذا مما أدى إلى تطوير التمويل الإسلامي، كما توصلت هذه الدارسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إصدار الصكوك الإسلامية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

- **Daoud Ben Jedidia Khoutem, Islamic banks-Sukuk markets relationships and economic development the case of the Tunisian post-revolution economy, Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2014.**

تناولت هذه الدراسة فرص التمويل الإسلامي في تحفيز التنمية الاقتصادية في تونس بعد ثورة 2011، مع التركيز على العلاقة بين البنوك الإسلامية وسوق الصكوك ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي قدرة التمويل الإسلامي على المساهمة الفعالة في استقرار النظام المالي، وتحقيق كفاءة أعلى له في تخصيص الموارد، إلى جانب تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وقد أسهم هذا التمويل كذلك في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي الشامل على المستوى العالمي.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين البنوك الإسلامية وأسواق الصكوك من المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا في تحفيز النمو الاقتصادي الهادف إلى حل مشاكل الفقر والبطالة في تونس، وكذلك تساهم بشكل فعال في التغلب على العديد من المشاكل المتعلقة بتعبئة المدخرات، وإدارة السيولة المصرفية،

والاستثمار طويل الأجل، وتكاليف التمويل، حيث تتكامل هذه الوساطة مع أسواق الصكوك وتصبح أكثر كفاءة من الوساطة التقليدية، لا سيما لدعم تنمية القطاع الخاص والبنية التحتية والزراعة، ومع ذلك، تواجه علاقة البنوك الإسلامية وأسواق الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في تونس، العديد من التحديات التي يأتي في مقدمتها صكوك الأصول الملموسة وضعف كفاءة سوق الصكوك الثانوية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تهدف إلى:

- الكشف عن دور صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحليل أثرها المباشر على كل من: سوق رأس المال، الجهاز المصرفي، التجارة الخارجية؛
- اعتماد بيانات وإحصاءات حديثة، مما يضمن مواكبة النتائج للمتغيرات الاقتصادية الراهنة؛
- تقييم واقع تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر، ورصد التحديات التشريعية والتنظيمية التي تواجهه.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد تم اتباع خطوات هذا المنهج في جميع فصول البحث، من خلال استخدام المراجع العلمية والتقارير الرسمية لمعالجة الإشكالية المطروحة، كما تم الاستعانة بالأسلوب التحليلي عند دراستنا للجانب التطبيقي، حيث استندنا في ذلك إلى الإحصاءات الكمية المنشورة من قبل الهيئات الوطنية مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، بنكي السلام والبركة، موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وكذلك الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، صندوق النقد العربي والسوق المالية الإسلامية الدولية، مع التزام الدراسة بمعالجة هذه المعطيات من منظور اقتصادي مالي تحليلي دون التوسع في الأحكام الشرعية إلا بالقدر الذي يخدم التحليل المالي وتفسير الأرقام.

حدود الدراسة:

وللإجابة عن إشكالية الدراسة، تم حصر البحث ضمن الحدود الزمانية والمكانية التالية:

الحدود المكانية:

من حيث المجال المكاني فتحدد الحدود بدراسة حالة الجزائر، بالتركيز على القطاع المصرفي، وسوق رأس المال، باعتبارهما المجالين الرئيسيين لتطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

الحدود الزمانية:

يتحدد الإطار الزمني للدراسة بالفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2024، وهي فترة زمنية كافية تتيح تتبع واستعراض مسار التمويل الإسلامي ومؤشراته المالية، بالتوازي مع التحليل الاقتصادي لواقع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث انطلقت الدراسة من متابعة واقع التنمية والتمويل الإسلامي خلال مرحلته الأولى، وصولا إلى مرحلة صدور التأطير التنظيمي بموجب النظام رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر، وما تلاه من تسارع في تطور صيغ التمويل الإسلامي خلال الفترة (2020-2024).

هيكل وتقسيمات البحث:

لإنجاز هذا البحث، قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة بحيث تتضمن الخاتمة النتائج التي توصلنا إليها على ضوء الفرضيات التي وردت في المقدمة، والتوصيات الضرورية التي رأينا أنها ستسهم في تفعيل تحقيق النتائج على أرض الواقع، وفيما يلي استعراض لأهم ما جاء في فصول هذا البحث:

الفصل الأول: مدخل نظري للتنمية الاقتصادية

خصص هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية، وهذا من حيث مقوماتها وأهدافها والنظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض أهم آليات تحقيقها، وهي التجارة الخارجية وسوق رأس المال والجهاز المصرفي، والتي تعتبر ركائز أساسية لنجاح مسار التنمية

الاقتصادية، فمثلا يقوم سوق رأس المال بدور حيوي في توفير السيولة وتعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد، بما يساهم في توفير التمويل لنمو المؤسسات الاقتصادية وتوسعها، يضاف إلى ذلك الدور الهام الذي يؤديه الجهاز المصرفي في اقتصادات الدول وذلك عبر تأمين التمويل لمختلف القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار، أما التجارة الخارجية فلها دور كبير وفعال في تفعيل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الحث على تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات شريحة واسعة من المستهلكين.

الفصل الثاني: استعراض صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق تفعيل التنمية الاقتصادية

خصص هذا الفصل من خلال مباحثه الأربعة للتطرق إلى كل من مفهوم التمويل الإسلامي والقواعد والضوابط الشرعية التي تحكمه، مع إبراز ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي وعدم تعامله بالربا، وابتعاده التام عن الغرر والغش، ومنعه للظلم إذ يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لتحقيق العدل والمساواة، كما يحث على الاستثمار وبذل الجهد في العمل وتحمل المخاطر، كما قمنا باستعراض مختلف صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية وسوق رأس المال، وإبراز دور الصكوك الإسلامية في تنشيط أسواق رأس المال العالمية وتوضيح مساهمة صيغ التمويل الإسلامي بفاعلية في تنمية الجهاز البنكي ودعم وتنمية التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي ومساهمتها التنموية في الجزائر

خصصنا هذا الفصل للدراسة والتحليل المعمق لدور صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا انطلاقا من تشخيص وتحليل الوضع الاقتصادي الراهن، عن طريق استعراض أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وواقع المخططات التنموية، وتحديد التحديات الهيكلية الرئيسية التي تعيق التنمية في الجزائر، كالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وآفة الفساد، ثم انتقلنا إلى تقييم واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وهذا بدءا من نشأته وتطوره ووصولا إلى مؤشرات نموه

الحالية، وختمنا هذا الفصل بتقديم إستراتيجيات عملية وموجهة لتفعيل دور التمويل الإسلامي في دعم تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل نظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية ليس وليد اللحظة الراهنة بل يمتد بجذوره إلى الماضي، ويعتبر أحد المواضيع الذي حظي باهتمام المفكرين الاقتصاديين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذلك سعت الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تطوير نظريات تفسيرية وتحديد السياسات المناسبة لأنظمتها الاقتصادية المختلفة بهدف تطبيقها لتحسين المعيشة، ومواكبة التطور، ومكافحة البطالة والفقر.

غير أن مفهوم التنمية الاقتصادية سلك اتجاها جديدا، بعدما كان هذا المفهوم مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، والذي يشير فقط إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فقد أصبحت التنمية الاقتصادية عملية شاملة لا تقتصر على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، بل تتضمن تغيرات هيكلية مهمة تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وسنعمل من خلال هذا الفصل على إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وتحديد العوامل المؤثرة في نجاحها، كما سنتناول الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل التنمية الاقتصادية، وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تحتل التنمية الاقتصادية مكانة محورية ضمن قائمة الأولويات التي توليها الدول والمجتمعات من أجل بلوغ أعلى مستويات الرخاء، والارتقاء بمظاهر التقدم الشامل في كافة جوانب الحياة.

سنعمل من خلال هذا المبحث على استعراض مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي، وتعد هذه الخطوة ذات أهمية بالغة في تمهيد الطريق لفهم أعمق لمفهوم التنمية، ثم سننتقل في الخطوة الثانية إلى استعراض مقومات التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهم المؤشرات المستخدمة لقياسها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم المعاصرة نسبيا إذ شهدت تعددا في التعاريف حسب اختلاف وتعدد أراء الباحثين والأكاديميين، ونظرا لتعدد واختلاف مفاهيم وتعاريف التنمية الاقتصادية، ارتأينا من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي والمنظور الإسلامي، ثم نوضح الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفقا لما هو موضح فيما يلي:

I. مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الوضعي:

ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد ليعبر عن مختلف التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف تمكينه من التطور المستمر وتحسين مستوى المعيشة لتلبية احتياجات الأفراد، وذلك عن طريق الترشيد المستمر للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق العدالة في توزيعها[1]، ومع مرور الوقت اتسع مفهوم التنمية ليصبح امتدادا واسعا لجميع جوانب الحياة، وهذا ما أكدته هيئة الأمم المتحدة حين عرفت التنمية على أنها "مجموعة من الوسائل والطرق المستخدمة لتوحيد جهود الأهالي والسلطات

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص21.

العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية، وتسهم في التقدم العام للبلاد"[1].

من خلال ما سبق، يتضح لنا صعوبة صياغة تعريف شامل وموحد للتنمية الاقتصادية، حيث تباينت وتعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين كل حسب تخصصه، فقد ركز البعض في تعريفهم على معيار واحد وهو الدخل القومي، حيث يرون أن التنمية الاقتصادية وفقا لهذا المعيار هي عملية تستخدم فيها موارد الدولة الاقتصادية المتاحة لتحقيق زيادات في الدخل القومي، بحيث تكون هذه الزيادات أكبر من معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلى زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي[2].

في حين عرفها البعض الآخر وفقا لمعيار التحرر من التبعية للخارج على أنها نقلة نوعية من حالة التخلف* إلى حالة التقدم، ويؤدي هذا إلى تغير جذري في هيكل اقتصاد الدولة، بما يناسب المرحلة الجديدة من النمو حيث يشمل هذا التغير كل من قطاع الإنتاج والخدمات على حد سواء، مع زيادة حقيقية في الدخل القومي بما يخدم مصالح الفقراء[3].

بينما توجه بعض الباحثين والأكاديميين إلى تعريف التنمية الاقتصادية استنادا إلى معيار تحقيق الأهداف الاقتصادية، فهم يرون أن عملية التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي هدفه بناء آلية اقتصادية

---

[1] الطاهر الغراز، أسماء قرزيز، دور التمكين ض في تحقيق التنمية في لبلدان النامية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد4، العدد2، 2020، ص159.

[2] نصير محمد غزال واخرون، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2017، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد18، العدد64، 2020، ص59.

*التخلف هو ضعف الأداء الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة فهي غير قادرة على استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة باستخدام تكنولوجية متطورة وانخفاض مستوى المعيشي للأفراد.

[3] نفس المرجع، ص60.

ذاتية تعمل على ضمان تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"[1].

وباختصار، واستنادا إلى كل التعريفات السابقة، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التغيير الجوهري في هيكل الاقتصاد، بما يضمن زيادة حقيقية في الدخل القومي وإحداث تغييرات اجتماعية وتنظيمية وسياسية وثقافية، هدفها بالدرجة الأولى ضمان تحقيق التحسين المستمر في مستوى المعيشة.

وتجدر بنا الإشارة في هذا المقام، إلى أن التفرقة بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التحضر الغربي، فاكتساب مظاهر الحضارة الغربية من خلال أسلوب المعيشة والسلوك، قد تجعل من المجتمع مجتمعا استهلاكيا لأحدث المنتجات والسلع دون أن يحقق مبادئ التنمية اقتصادية ودون أن يكون متقدم من الناحية الاقتصادية[2].

II. مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي:

ما يزال مفهوم التنمية الاقتصادية محل نقاش بين الباحثين، فمنذ عقود قليلة مضت كان مفهوم التنمية الاقتصادية يقتصر على ما تحققه من رفاهية للأفراد فحسب، وعلى عكس هذا الطرح، أعطى علماء الاقتصاد الإسلامي نظرة أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية، بحيث تبنوا منهجا يتعدى التركيز على المظاهر المادية للحياة دون تجاهل أهميتها[3]، إلى منهج متوازن ومتعدد الأبعاد، إذ يجعل الفرد أساس التنمية ومحركها، في الوقت نفسه لا يغفل عن أهمية العوامل المادية ودورها الحيوي، إلى جانب ذلك يتضمن أيضا تحقيق المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل

[1] محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران2، علوم الديموغرافيا، 2016، ص151.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص172.

[3] أوصاف أحمد، التنمية الاقتصادية من منظور الإسلامي: عود على بدء، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد17، العدد1، 2004، ص57.

والمال، وانطلاقا من هذا الأساس يسعى الفرد من باب حفظ المال باستثمار الأموال الموكلة إليه بأفضل طريقة ممكنة رغم تنوعها وتعددها[1]، كما جاء تعريف التنمية الاقتصادية من قبل باحثين في الاقتصاد الإسلامي على أنها عملية تحسين جوهري ومستمر في مستوى أداء الاقتصاد الفعلي (الحقيقي) على المدى الطويل، بهدف تمكين أفراد المجتمع من التحكم الواعي بمحيطهم الاقتصادي، والارتقاء بمستوى معيشتهم، وتحقيق الفلاح الإنساني.[2]

كما تتميز التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

- **التوازن:** تعتبر التنمية الاقتصادية الإسلامية نموذج تنموي متوازن لأنها تتضمن الأبعاد المادية والانسانية والروحية في آن واحد، ففي الجانب الاقتصادي عملت على إحداث توازن بين القطاع الخاص والقطاع العام من أجل المصلحة العامة، وهذا النشاط الاقتصادي فرديا كان أو جماعيا فإنه يرتكز على البعد الروحي، فالإسراف بالأموال وتبذير الثروات والسلع والاكتناز كلها محرمة في القرآن والسنة، بالمقابل يشجع الإسلام على الأعمال التي تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة والأمية والأوبئة، كما أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي عملية شاملة إذ لا تهتم بتنمية قطاع بعينه وإهمال القطاعات الأخرى، فلا تركز مثلا على الصناعة وتهمل الزراعة أو التجارة، كما أنها لا تعطي الأولوية لإنشاء المباني الفخمة والمنشآت المتطورة في المدن وتهمل المناطق الريفية؛
- **المسؤولية:** إن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح، فالمسؤولية الجماعية تنطلق من المسؤولية الفردية، وأن هذه الأخيرة لها ثلاثة جوانب وهي مسؤولية الفرد اتجاه نفسه، ومسؤولية المجتمع اتجاه الأفراد، ومسؤولية الدولة اتجاه كل من الفرد والمجتمع؛

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي وآخرون، المصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31، 2012، ص30.

[2] خلود قربوج، برهان النفاتي، أهداف التنمية الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي، مجلة بيت المشورة، العدد16، 2021، ص ص 119-120.

- **العدالة:** وهو تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع، حيث تضمن عدالة توزيع الدخل بالإضافة إلى زيادة الإنتاج، فتوفر الإنتاج مع سوء التوزيع هو تكريس للطبقية وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بينما عدالة التوزيع بدون إنتاج فهو توزيع للفقر؛
- **الاستمرارية:** عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي عملية مستمرة عبر الزمن بحيث تتعاقب عليها الأجيال؛
- **التطوير والتغيير:** التنمية الاقتصادية هي الانتقال من مستوى إلى مستوى أفضل وهي عملية متجددة، كما تعبر عن التقدم والرقي وتحسين بيئة المجتمع؛ [1]
- **الأخلاق:** لم يفصل النظام الإسلامي الأخلاق عن التنمية الاقتصادية كما لم يفصلها عن العلم والسياسة والحرب، لأن الإسلام رسالة أخلاقية يستهدف إشباع حاجات الإنسان في إطار من القيم والأخلاق والسلوكيات الحسنة، التي على رأسها الحرص على تحقيق الأمانة والصدق والسماحة في عمليات التمويل والإنتاج والتوزيع.[2]

III. التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية كمرادف لمفهوم النمو الاقتصادي في الأدبيات الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نتج عنها انقسام العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة واتساع الهوة بين الدول في مختلف المتغيرات الاقتصادية (الدخل القومي، الدخل الفردي، مستويات الإنتاج....) ، ومع مرور الزمن وتطور وتعقد البيئة الاقتصادية أصبح لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مدلولا خاصا به يميزه عن الآخر، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي

[1] يحيى غالب حسن نصره، أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجـــامعـــة الإسلامية، غزة، 2017، ص ص64- 66.

[2] عبد الرحمن عباس محمود، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، المجلد 2016، العدد 36، 2016، ص ص 201-202.

للفرد ولا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيير هيكلي اقتصادي أو اجتماعي، بينما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم مركب يعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصره، لكنه يصاحبه حدوث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية[1]، وبناء على ذلك فقد يتحقق نمو اقتصادي سريع دون أن يصاحبه تنمية اقتصادية، وذلك عندما تغيب التغييرات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، أو عند حدوث اختلال في التوازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع، مثل زيادة حصة قطاع الخدمات على حساب قطاع الانتاج، وفي توزيع الدخل والأجور بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وفي تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وفي الأخير فإن النمو الاقتصادي عملية تلقائية عفوية، في حين أن التنمية الاقتصادية عملية موجهة تتطلب متابعة وتخطيط مسبق[2].

ومن خلال كل ما سبق، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه مفهوم كمي يمكن قياسه ويقتصر على الجانب الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى، ويعبر عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم ذو بعد كمي ونوعي في آن واحد، وعملية مقصودة موجهة تتطلب تخطيط مسبق، وتتضمن تغييرا هيكليا في الاقتصاد وتغييرات اجتماعية وتنظيمية، ويعتبر النمو الاقتصادي عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنه.

[1] خلود قربوج، برهان النفاتي، مرجع سابق، ص ص 117-118.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص ص30-32. بتصرف.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية وأهدافها

تهتم التنمية الاقتصادية عملية بكل جوانب الحياة، وتختلف أهدافها من بلد إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلا أنها تشترك في نقطتين أساسيتين، أولهما، فإن التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر للمستوى المعيشي للأفراد، وثانيهما فإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها يتوقف على توفر المقومات والمستلزمات الضرورية التي تضمن استمراريتها. وهي النقاط التي سنتطرق إليها بدرجة من الدقة والتفصيل فيما يلي:

I. مقومات التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب توفر بيئة مناسبة تشمل على مجموعة متكاملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، نلخصها فيما يلي:

I. 1. توفير مصادر تمويل كافية لتنفيذ برامج وخطط التنمية: يتطلب تنفيذ البرامج والمشروعات الإنمائية توفير تدفقات مالية محلية وخارجية نلخصها فيما يلي:

أ. **مصادر التمويل المحلية:** وتشمل هذه المصادر الادخار العائلي والادخار الحكومي والتمويل بالعجز، والتي سنتناولها بشيء من التفصل من خلال ما يلي:

- **الادخار العائلي:** يمثل الفرق بين الدخل المتاح* والانفاق الاستهلاكي، ويعد المصدر الرئيسي للادخارات المحلية في البلدان المتقدمة على عكس ما هو عليه الحال في البلدان النامية، حيث يتميز الادخار العائلي بالانخفاض مقارنة باحتياجات برامج التنمية الاقتصادية، وهذا ما يجعل تعبئة هذا الموارد أمرا حتميا يستوجب على حكومات الدول النامية اتباع سياسات رشيدة تهدف إلى زيادة الوعي

* الدخل المتاح: الدخل الشخصي الإجمالي- الضرائب المباشرة.

الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات، وتكون مدخرات هذا القطاع في شكل أصول مالية (الودائع، شهادات الاستثمار، الأسهم، السندات، أرصدة التأمين على الحياة والتأمينات الاجتماعية) وأصول عينية كالعقارات، إلا أن السمة الغالبة في الدول النامية هي انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه، وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية فضلا عن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وهذا من شأنه أن يضعف القدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءا بالنسبة لأصحاب المداخيل المرتفعة هو تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفيهي، ومن جهة أخرى فإن انتشار هذه الأنماط لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، مما يترتب عليه تخصيص جزءا كبيرا من موارد العملة الأجنبية لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئة، وعادة ما تكون نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الدول النامية منخفضة، إذ تتراوح بين 12% و18% مقارنة بالدول المتقدمة التي تتراوح النسبة فيها بين 25% و30%، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كلها تحدد بشكل كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا يجب على الدولة تحفيز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، مع العمل على تقليل الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية[1].

[1] إبراهيم جاسم جبار الياسري، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – العراق نموذجا-، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2022، ص ص 33-34.

- **مدخرات القطاع الحكومي:** يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات العامة (التي على رأسها الضرائب، الرسوم، والقروض) وبين النفقات العامة الجارية أو الاستهلاكية (الأجور، الصيانة، الدعم، وفوائد الديون العامة)، وغيرها من مصاريف التشغيل الأصول القائمة والمحافظة عليها؛[1]
- **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):** التمويل بالعجز هو أسلوب تلجأ إليه الحكومة لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة، حيث تقوم الحكومة بزيادة الإصدار النقدي؛[2]

ب- المصادر الخارجية: وتشمل التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية التي يأتي على رأسها البنك الدولي، مؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي، وتتضمن المصادر الخارجية أيضا المنح والمعونات الأجنبية، القروض الخارجية، والاستثمارات الأجنبية.

I. 2. توفير بيئة أعمال داعمة للاستثمار في القطاع الخاص: إن توفر بيئة أعمال داعمة للاستثمار يعزز كفاءة المشاريع الواعدة والشركات التجارية والصناعية، كما يعمل على تحسين التنافسية الدولية ويفتح المجال لإنشاء مؤسسات ناشئة تتمتع بروح المخاطرة، ويضمن توجيه الموارد المتاحة للقطاعات الأكثر ارتباطا بأهداف التنمية، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير في الحد من الفقر، والبطالة حيث تقوم هذه المؤسسات بتوفير مناصب الشغل ورعاية صحية جيدة للأسر الفقيرة؛[3]

---

[1] فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، 1999، ص ص 53- 54.

[2] مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص193.

[3] نفس المرجع، ص ص48-49.

I. 3. **تهيئة بنية تحتية تتمتع بتكنولوجيا متطورة:** يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تهيئة بنية تحتية تكون قادرة على دعم المنتجات والعمليات والمؤسسات الجديدة من حيث المرافق والخدمات والمرافقة والاستعداد لتحمل المخاطر؛[1]

I. 4. **التخصيص الأمثل للموارد المتاحة:** إن عملية التنمية الاقتصادية تستلزم ضرورة الحرص على تخصيص الموارد التي يجب أن تتضمن آلية تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة وترشيد استهلاك الموارد الغير متجددة، وكذا التوزيع العادل والرشيد للموارد المتاحة بما يضمن مستوى حياة أفضل لأفراد المجتمع، وإحداث تغيير جذري في أنماط الاستهلاك والإنتاج؛

I. 5. **بناء هياكل مؤسسية قوية:** ويكون ذلك بالحكم الرشيد وتبني سياسات اقتصادية تنموية تعمل بمشاركة كافة قطاعات المجتمع في إطار العدل، الشفافية، الرقابة، والمساءلة، ووفقا للضوابط والقوانين التي تضمن استقلال القضاء، الفعالية، والمساءلة، بالتوازي مع إنشاء هيئة رقابة مستقلة، كما يتطلب تنفيذ هذه الضوابط القيام بإصلاحات هيكلية في أنظمة الإدارة العامة وتطوير الميزانيات الحكومية وتحسين أداء موظفي القطاع الحكومي وضمان استقلالية الجهة المنظمة؛[2]

I. 6. **العمل على تنمية رأس المال البشري:** يعرف رأس المال البشري على أنه مجموعة المهارات والكفاءات والقدرات التي يمتلكها الأفراد، والتي تم اكتسابها بمرور الوقت من خلال التدريب، والتعليم، وهي الخبرة المستقاة من العمل والرعاية الصحية، وبالتالي يمكن تقسيم رأس المال البشري إلى ثلاث مكونات رئيسية وهي الصحة، التعليم، والخبرة / التدريب؛ وبالتالي يمكن زيادة رأس المال البشري من

[1]Maryann Feldman et al, The logic of economic development: a definition and model for investment, Environment and Planning: Government and Policy, vol34, 2016, pp5-21.

[2]عبير محمد علي عبد الخالق مرجع سابق، ص48.

خلال التعليم الأفضل والوضع الصحي الجيد وأساليب التعليم الحديثة[1]، فالاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي لقدرة الفرد على الابتكار وتطوير أساليب جديدة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية واستغلال أمثل للموارد المتاحة؛

I. 7. إعطاء أولوية للبحث والتطوير والتطور التكنولوجي: تتطلب التنمية الاقتصادية زيادة مستمرة في كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تطور تكنولوجي مستمر من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل الطاقات العاطلة، حيث جاء تعريف التطور التكنولوجي على أنه "المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل الى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع"[2]، لذا لا زالت الدول المتقدمة تعطي أولوية في نفقاتها للبحث والتطوير والذي يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشر للقوة الاقتصادية، ووسيلة لمضاعفة الطاقة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وترقية قطاع الصناعة والزراعة، والاستغلال الأمثل للموارد وتسهيل عملية الاتصال والحصول على المعلومات وتحليلها والتوسع في الاستثمارات، وكذا ترشيد استهلاك الطاقة، وترقية مجال التعليم والصحة المتاحة بما يضمن رفاهية للمجتمع.

II. أهداف التنمية الاقتصادية:

في العقود الماضية كان هدف التنمية الاقتصادية تحقيق زيادة في الناتج القومي الإجمالي، لكن انطلاقا من سبعينات القرن الماضي أصبحت أهداف التنمية تشتمل على الحد من الفقر والبطالة وسوء

[1] Kolawole Ogundari, Titus Awokuse, Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa: Does health status matter more than education? Economic Analysis and Policy, vol 58, 2018, p p 131–140.

[2] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق، 2007، ص142.

توزيع الدخل، ثم أصبح التحدي أمام التنمية الاقتصادية هو توفير الحاجات الأساسية، وقد يتجلى هذا من خلال الحرص والاهتمام بالصحة والتعليم والتغذية، مع التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء[1]، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت أهداف التنمية الاقتصادية ترتكز بشكل متوازن على تحقيق الجانب الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الجانب الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي، وذلك ضمن رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة* لسنة 2030 ويمكن ايجاز أهمها[2] في:

- القضاء على الفقر بجميع صوره؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي؛
- تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية؛
- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع؛
- تطوير البنية التحتية والصناعة وتشجيع الابتكار؛
- تقليل فجوة التنمية والحد من التفاوتات بين الدول؛
- إقامة مدن وتجمعات بشرية آمنة؛
- مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره؛
- تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية؛
- دعم أوجه التعاون الدولي.

[1] إيناس محمد الجعفراوي، مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسيس والأدلجة، بحوث اقتصادية عربية، العدد78-79، 2017، ص138.

* التنمية المستدامة: هي تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع ضمان والمحافظة على احتياجات الأجيال المستقبلية.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص46-47.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بمراحل تطور واسعة عبر الزمن، مما أدى إلى البحث عن مؤشرات أكثر دقة لقياسها، وبذلك أصبحت التنمية تشتمل على مؤشرات اقتصادية مثل مؤشر الناتج الداخلي الخام، ومؤشرات اجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية، بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية، وسنتطرق فيما يلي بدرجة من الدقة والتفصيل إلى شرح أهم هذه المؤشرات.

I. المؤشرات الاقتصادية:

تعبر المؤشرات الاقتصادية على حجم الاقتصاد ومستوى أداءه وتهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية محددة، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أ. **مؤشر الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product(GDP:** يعتبر هذا المؤشر مقياس للإنتاج، ويعطي معلومات عن مستوى الاقتصاد الوطني وكيفية أدائه، ويعرف على أنه "عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة في أغلب دول العالم"[1]، بمعنى آخر "يشمل الناتج الداخلي الخام كل ما بتم إنتاجه من مجموع السلع التامة الصنع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل مواطني الدولة أو من قبل الأجانب الذين يعملون داخل حدود الدولة[2]، وبناء عليه فإن ارتفاع أو انخفاض قيمة هذا المؤشر يدل على تحسن أو تراجع مستوى أداء الاقتصاد.

[1] رسلان صافي خضور، حسابات الناتج والدخل القومي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2019، ص167.

[2] Karen Dynan, Louise Sheiner, op, cit. p4.

ب. **مؤشر قياس نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام:** ويقيس مجموع الاستثمارات بالنسبة إلى مجموع الناتج الداخلي الخام، فارتفاع هذا المؤشر يدل على تمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ت. **مؤشر قياس مستوى التضخم:** ويعرف مستوى التضخم بأنه ارتفاع المستوى العام للأسعار للسنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، فارتفاع مستوى التضخم يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة.

ث. **نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي:** يمثل فائض الميزان التجاري للدولة الفرق ما بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة فكلما كان هناك فائض كبير في الميزان التجاري كلما دل هذا على المستوى المرتفع للتنمية الاقتصادية.[1]

ج. **مؤشر المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي:** ويعتبر من أكثر المؤشرات دلالة لأنه مرتبط بمتغير مهم للغاية وهو الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي = الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي

وبناء على هذه العلاقة، فإن ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة الاعتماد على مصدر خارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج[2].

[1] خالد عيادة عليمات، مرجع سابق، ص ص47-49.

[2] منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي عمي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كمية السياسة والاقتصاد، العدد8، 2020، ص87.

II. المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وجاءت لمعالجة أوجه القصور في المؤشرات التقليدية، والتغيرات المرتبطة بالعديد من القضايا الاجتماعية، وذلك من أجل اعتماد بدائل تناسب احتياجات المجتمع، وتحقق نموه ورفاهيته[1]، ومن أهم هذه المؤشرات نجد كل من:

أ. **مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI):** يتكون مؤشر التنمية البشرية حاليا من ترجيح متساوي لثلاثة مؤشرات ذات أبعاد مختلفة وهي: متوسط العمر المتوقع عند الولادة (البعد الصحي)، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (البعد الاقتصادي)، ومؤشر التعليم المركب (البعد التعليمي)[2]، وقد عرف برنامج التطوير للأمم المتحدة للتنمية البشرية بأنها " عملية توسيع خيارات الناس أهمها العيش حياة طويلة وصحية، وأن يتعلم ويتمتع بمستوى معيشي مناسب"، وحرية الاختيار هو أصل الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والتعليم واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل فعال، وأن الدخل الفردي يعتبر غير كافي لقياس مستوى المعيشة، بل تقاس هذه الأخيرة أيضا بالقدرات البشرية[3]، ومع ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية أكثر ثراء وتنوعا مما يمكننا تلخيصه في مؤشر واحد، لكنه يسلط الضوء على الجوانب النوعية للتنمية، فالبلدان التي تملك مستوى منخفض في مؤشر التنمية البشرية وجب عليها إعادة فحص ومراجعة سياساتها المتعلقة بالتغذية، الصحة، والتعليم[4].

---

[1] سعدية هلال حسن، دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي المدة 2008–2017، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد16، العدد55، 2021، ص167.

[2]Niels Lind, A Development of the Human Development Index, Social Indicators Research, 2019, PP409- 423.

[3] سرحان حسين دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، جامعة اهل البيت، العدد 16، 2014، ص139.

[4]E. Wayne Nafziger, Economic Development, Cambridge University Press, New York,2006, P39.

ب. **مؤشر نوعية الحياة المادي (PQLI) THE PHYSICAL QUALITY OF LIFE** : إن استخدام الدخل كمقياس للتنمية يعد أداة ضعيفة، حيث بذلت كل الجهود لاستبدال نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بمقياس أكثر موثوقية ومؤشر يضم عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية هو **مؤشر نوعية الحياة المادية** PQLI، الذي يجمع بين ثلاثة مؤشرات وهي: معدل وفيات الرضع، متوسط العمر المتوقع، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للكبار، بحيث يرتبط متوسط العمر المتوقع ارتباطًا إيجابيًا بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من خلال تأثير الناتج القومي الإجمالي على دخل الفقراء والإنفاق العام، وعلى وجه الخصوص الرعاية الصحية، أما معرفة القراءة والكتابة فهي مقياس للرفاه وكذلك مطلباً من مطالب التنمية الاقتصادية للبلد، ويؤكد منتقدو هذا المؤشر على وجود علاقة وثيقة بين مؤشر PQLI ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من جهة ولكن توجد صعوبات في PQLI إن لم تتم مواجهتها مع بيانات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من جهة أخرى.[1]

ح. **مؤشر معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين على العمل لكن لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل، ويعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة لبلد معين[2]، فارتفاع مؤشر معدل البطالة يدل على تدهور في الأداء الاقتصادي وسوق العمل، وفي المقابل فإن انخفاضه هو مؤشر إيجابي ودليل واضح على أن الاقتصاد ينمو بشكل سليم.

[1] E. Wayne Nafziger, op. cit., p. 39.

[2] مهدي سهر غيلان، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 2009، العدد 1، 2009، ص7.

المطلب الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية الاقتصادية خاصة في مطلع القرن العشرين، ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة.

سنستعرض من أجل ذلك في هذا المطلب إلى التحليلات الفكرية الرئيسية التي بحثت عن كيف ولماذا تحدث أو لا تحدث التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرض إلى أهم الأطروحات النظرية.

I. نظرية الدفعة القوية:

تستند هذه النظرية التي أسسها روزنشتين–رودان، إلى فرضية مفادها أن التصنيع هو السبيل الأمثل لانتشال البلدان من دائرة الفقر والتخلف، ومن هذا المنطلق طرح فكرة أن بداية عملية التصنيع تتطلب دفعة قوية من الاستثمارات الضخمة في مختلف القطاعات الصناعية في وقت واحد.[1]

ويرى روزنشتين–رودان أن التكامل بين الصناعات المختلفة هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وشدد على أهمية وجود سوق محلية قوية لتعزيز قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، ولكن تحقيق ذلك يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة في سلسلة كاملة من الصناعات أو في قطاعات متعددة من الاقتصاد، وذلك عبر خطة تنمية متكاملة تسمح لصناعات متعددة بتبني تقنيات ذات عوائد متزايدة في وقت واحد، وبهذه الطريقة يمكن لكل قطاع أن يولد دخلا يخلق بدوره طلبا على سلع القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى توسيع أسواق هذه الصناعات وجعل التصنيع مشروعا

[1] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق، ص ص88–89.

اقتصاديا،[1] فالدول النامية حسب روزنشتين تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن استغلال الموارد المتاحة ومن التنظيم، وذلك حتى تتمكن من الانطلاق نحو التقدم.

وجهت لنظرية الدفعة القوية انتقادات أهمها ضعف القدرة التمويلية للبلدان النامية، مما يجعلها عاجزة عن تمويل قاعدة صناعية ضخمة، وفي نفس الوقت أهملت هذه النظرية قطاع الزراعة باعتبارها النشاط السائد في هذه البلدان، كما أن البلدان النامية تفتقر للكوادر في مختلف المجالات التي تعتبر من متطلبات الدفعة القوية.[2]

II. نظرية المراحل الخطية:

يرى بعض الاقتصاديين أن التخلف ما هو إلا مرحلة من مراحل التطور المختلفة التي يمر بها كل مجتمع، وعلى هذا الأساس فإن انقسام العالم اليوم إلى دول متقدمة ودول متخلفة إنما يرجع أساسا إلى تفاوت الدول من حيث تاريخ بدء تطورها، وبعبارة أخرى يعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن التنمية تتكون من عدة مراحل شأنها في ذلك شأن السلسلة التي تتكون من عدة حلقات، ومن أبرز هؤلاء الاقتصادي الأمريكي والتر روستو الذي تصور أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى، ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث يتم التحضير لكل مرحلة لتسهيل الانتقال إلى المرحلة التالية.[3]

وقد أوضح روستو أن الدول تمر بسلسلة من المراحل الانتقالية التي قسمها إلى خمس مراحل:

- **مرحلة المجتمع التقليدي،** وهي المرحلة التي تكون فيها الدولة شديدة التخلف ويعتمد اقتصادها على الزراعة التقليدية ويكون فيها مستوى الإنتاج محدودا لغرض الاستهلاك العائلي فقط؛

[1] Kishore G. Kulkarni, Christopher Conrad, ADOPTION OF BIG PUSH HYPOTHESIS: EVIDENCE FROM THE CASE OF BOTSWANA, Int. J. Education Economics and Development, Vol. 1, No. 2, 2009, P9.

[2] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق، ص ص88-89.

[3] عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021، ص 18.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق،** تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاد الدول المتخلفة، وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبروز القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي وتوسع في التجارة الداخلية والخارجية؛[1]
- **مرحلة الانطلاق،** وتعتبر مرحلة الانطلاق هي مرحلة حاسمة في مسار التنمية الاقتصادية، تتطلب عمل متواصل وشاق لإرساء قواعد اقتصادية واجتماعية جديدة وقوية، ومن أهم ميزات هذه المرحلة:

- تطور الأساليب الإنتاجية بفضل التطور التكنولوجي؛
- ارتفاع معدل الاستثمار من 5% إلى 10%؛
- التركيز على الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود المرتفع؛
- انتشار المراكز الحضرية.

- **مرحلة النضج:** وهي مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تكون قد حققت نموا متوازنا في جميع القطاعات الاقتصادية، كما تمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ومن أهم ميزات هذه المرحلة:

- مرحلة طويلة نسبيا؛
- تنامي مستمر لصناعات جديدة؛
- ظهور قيم جديدة لإصلاح اجتماعي عميق؛
- ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار المريخ، الرياض، 2009، ص39.

- **مرحلة الاستهلاك الواسع:** وهي مرحلة الاستهلاك الوفير، حيث يزداد الطلب على السلع والخدمات الكمالية مثل السيارات، السفر والترفيه، وهذا التوسع في الاستهلاك يدل على بلوغ الدولة مرحلة متقدمة من الازدهار الاقتصادي[1].

III. نظرية النمو المتوازن:

قدم نوركس (1953) نظرية النمو المتوازن، انطلاقا من فرضية مفادها أن كسر حلقة الفقر في الدول النامية يتطلب الاستثمار في مجموعة متنوعة من الصناعات في وقت واحد، ويشير نوركس إلى أن هذه الحلقة تشكل عقبة أساسية أمام التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، وتتكون حلقة الفقر المفرغة من شقين، إحداهما على جانب العرض والآخر على جانب الطلب[2].

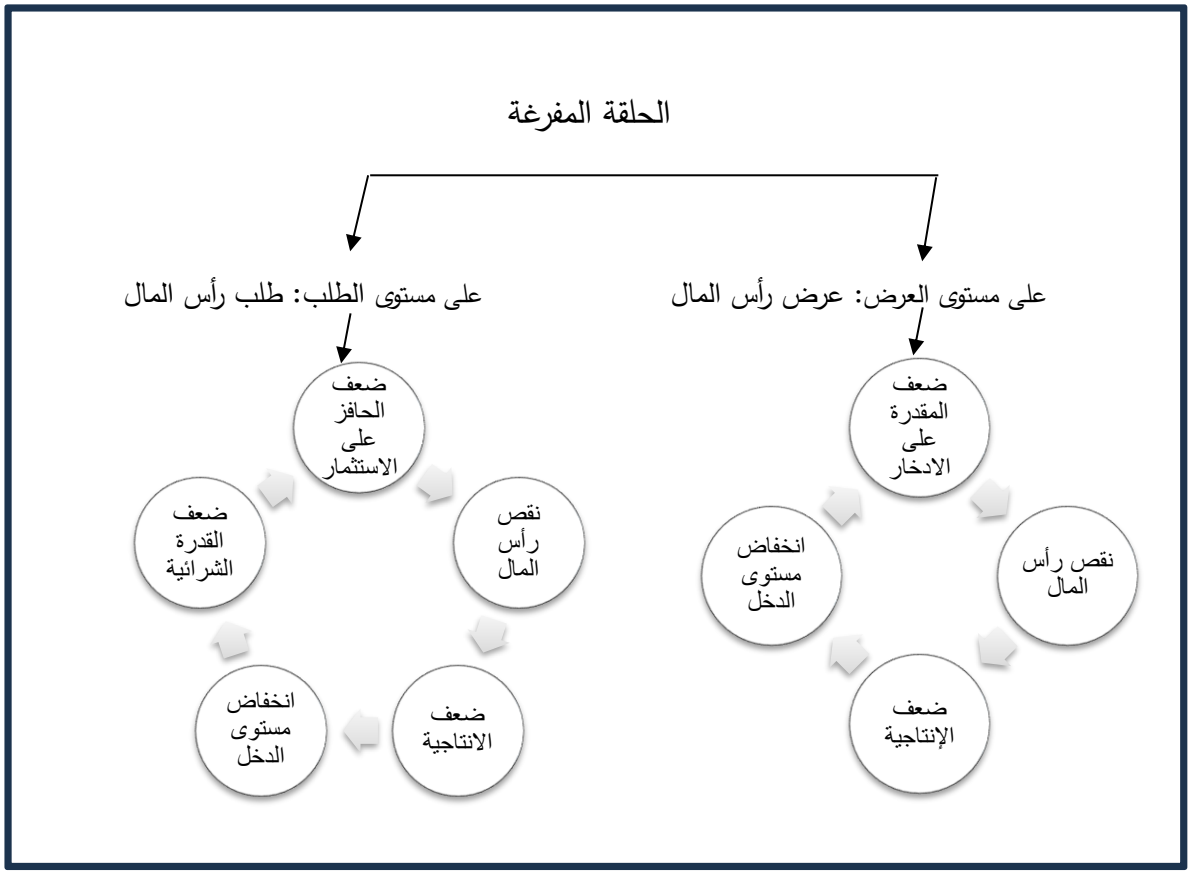
كما يرى نوركس أن انخفاض الطلب على السلع الصناعية يؤدي إلى انخفاض الربحية، مما يثبط الاستثمار وهو السبب وراء تشغيل الدائرة المفرغة للفقر على جانب الطلب على الاستثمار[3]، كما موضح في الشكل التالي:

[1] عبد اللطيف المصطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، المكتبة حسن العصرية، بيروت،2014، ص ص 77-78.

[2] Andisheh Saliminezhad , Exploring Unbalanced Growth Theory by Linear and Nonlinear Methods: Case of Indonesia, Doctor of Philosophy in Economics, Eastern Mediterranean University Gazimağusa, North Cyprus, 2018, p3.

[3] Andisheh Saliminezhad, op. cit., p4.

الشكل1: حلقة الفقر المفرغة



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، عمان، دار النشر والتوزيع،2010، ص 82.

وتظهر الحلقة المفرغة في الدول النامية على مستوى العرض، حيث يؤدي انخفاض الدخل إلى تراجع القدرة على الادخار وهذا بدوره يؤدى إلى انخفاض حجم رأس المال (في صورة معدات وتجهيزات وآلات لازمة للإنتاج) مما يثبط الاستثمار، وبالتالي تنخفض إنتاجية العامل وهو ما يؤدي إلى مزيد من التدهور في مستوى الدخل، وهكذا تستمر هذه الدورة المفرغة.[1]

[1] محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص، مطبعة البحيرة، مصر، 2008، ص54.

أما تصور الحلقة المفرغة على جانب الطلب، فيظهر أن انخفاض الدخل الفردي يؤدي إلى تقلص القدرة الشرائية مما يحد من الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا بدوره يعيق عملية الاستثمار في مشاريع إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال، نتيجة لذلك تنخفض إنتاجية عنصر العمل وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل مما يعزز حالة الفقر، وهذه هي الدورة التي تستمر بها حلقة الفقر المفرغة في الدول النامية.

يرى نوركس أن الحل الفعّال لكسر دائرة الفقر يكمن في تنفيذ استثمارات متوازنة ومتكاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، هذا الاستثمار يرفع الطلب الكلي عبر توفير فرص عمل واسعة، مما ينتج عنه زيادة في مداخيل الأفراد، وبالتالي زيادة الطلب على السلع واتساع السوق، وهذا يحقق التنمية اقتصادية المرجوة.[1]

ولعل أهم نقد موجه لهذه النظرية قد سبق ذكره في سياق نظرية الدفعة القوية، ويتمثل في عدم توفر الدول النامية على القدر الكافي من التمويل لإقامة المشاريع الاستثمارية المتكاملة في آن واحد. يضاف إلى ذلك، فإن نجاح هذه المشروعات يقتضي وجود أسواق مالية منظمة وأجهزة فعالة لتعبئة المدخرات المحلية، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، وهي مقومات تفتقر إليها الدول النامية[2].

[1] Andisheh Saliminezhad, op. cit., pp3-4

[2] عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية " دراسة مقارنة"، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة مكرمة، 1983، ص ص230-231.

IV. نظرية النمو غير متوازن:

تختلف نظرية النمو المتوازن عن نظرية النمو غير المتوازن حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ترى نظرية النمو المتوازن أن جميع القطاعات يجب أن تنمو بالتساوي، بينما يرى هيرشمان صاحب نظرية النمو غير متوازن أن النمو يحدث بشكل غير متوازن، إذ تنمو بعض القطاعات بشكل أسرع من غيرها، ويتم في هذه النظرية نقل النمو من القطاعات الرائدة في الاقتصاد إلى القطاعات التابعة، ومن صناعة إلى أخرى، ومن شركة إلى أخرى[1].

ويرى هيرشمان أن البلدان النامية تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في نقص القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية واسعة النطاق، فبدلا من محاولة تطوير جميع القطاعات في آن واحد يقترح هيرشمان تكرار على استثمارات استراتيجية في بعض الصناعات التي تحتل مكانة أساسية في عملية الإنتاج.

كما يؤكد هيرشمان على أهمية تأثير الارتباط الأمامي والخلفي في دفع التنمية فعلى سبيل المثال، الاستثمار في صناعة السيارات ليس فقط يخلق فرص عمل مباشرة فحسب، بل يحفز أيضا نمو صناعات أخرى مثل صناعة قطع الغيار والخدمات اللوجستية (الارتباط الخلفي)، كما أنه يخلق طلبا على خدمات النقل والشحن (الارتباط الأمامي)، وبالتالي تعمل هذه الروابط المتبادلة بين الصناعات على تحفيز التنمية الاقتصادية.[2]

[1] Sunna, Claudia, Davide Gualerzi Development, Economics in the Twenty-First Century. (1st Edition). Routledge, London, 2015, P6. doi: https://doi.org/10.4324/9781315621449.

[2] Robert B. Sutcliffe, Balanced and Unbalanced Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 78, No. 4, 1964, P625

V. نظرية التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية، من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية (التي توفر متطلبات العيش وفق ما يسمى بحد الكفاف) إلى المزيد من التحضر والمزيد من التنوع الصناعي والخدماتي، من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدماتي.

ويعتبر نموذج آرثر لويس واحدا من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت مؤخرا، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، فنموذج لويس هو عبارة عن نظرية عامة في عملية التنمية مبنية على هدف الاستفادة من فائض العمالة في الدول المتخلفة خلال الستينات وأوائل السبعينات، وتنص هذه النظرية على أن القطاع الزراعي في الاقتصاديات المتخلفة هو قطاع تقليدي يعيش على حد الكفاف في ظل كثرة العمال، وهو ما أدى بالإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر، هذا الموقف سمح للويس أن يصنف هذا كفائض للعمالة، بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، واستغلاله في تحقيق إنتاجية عالية في القطاع الصناعي الحضري الحديث[1].

VI. نظرية ثورة التبعيــة الدوليــة:

إن نظرية التبعية الدولية ترى أن الدول المتخلفة محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها، ويوجد ثلاثة تيارات فكرية لنظرية ثورة التبعيــة الدولية[2] هي: نموذج التبعية الاستعمارية

[1] تودا رو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسيني، محمود حامد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 141.

[2] سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص43.

الجديدة (هيمنة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية)، نموذج المدخل الزائف (التوجيهات والاستشارات والنماذج المقدمة من الدول المتقدمة لا تناسب الدول النامية، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار واقع هذه الدول)، نموذج التنمية الثنائية (تركز الثروة عند فئة قليلة في مجتمعات الدول النامية)[1].

إن هذه النظرية ترى أنه يجب على الدول المتخلفة أن تجد الآليات التنموية الفعالة التي تتناسب مع بيئتها الخاصة بها، دون التقيد بالنظريات الغربية، فهذه النظرية تدعوا إلى ما يسمى بالتنمية المستقلة.

المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل التنمية الاقتصادية

إن التطورات الحالية التي يشهدها اقتصاد العالم جاءت نتيجة لتسارع للتطور التكنولوجي وسرعة انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وقد أدى هذا التحول إلى جعل نجاح مسار التنمية الاقتصادية يعتمد على آليات وأساليب تعمل على الاستغلال الأمثل لعوامل التنمية المتاحة والارتقاء باقتصاد الدول النامية.

وفي هذا الصدد أثبت الدراسات الاقتصادية أن ازدهار التجارة الخارجية، وكفاءة سوق رأس المال والجهاز المصرفي، هي من أهم العوامل التي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذلك ستناول في هذا المبحث هذه الآليات في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تفعيل التنمية الاقتصادية

إن التجارة الخارجية لها دور حيوي في اقتصاد الدول، فهي تؤدي دور الجسر الذي يربط مختلف دول العالم، ويشمل عملية تبادل مختلف المنافع وتلبية الاحتياجات الأساسية التي تخدم عملية التنمية

[1] عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص21.

الاقتصادية. وسوف نتطرق فيما يلي إلى مفهوم التجارة الخارجية والأسباب التي أدت لظهورها، ثم نقف على الدور التنموي المنتظر منها:

I. مفهوم التجارة الخارجية:

اقتصرت المعاملات التجارية في الماضي على تعامل السلع فقط مع صغر حجم الصفقات التجارية وعدم اتساع نطاقها، ثم تطورت وتوسعت لتشمل التعامل مع الدول في مختلف أنحاء العالم، وأطلق عليها مصطلح التجارة الخارجية لتمييزها عن التجارة الداخلية، والتي تكون في داخل حدود الدولة الواحدة[1]، ومع نمو التجارة الخارجية وتطور العلاقات الدولية أصبح التبادل الدولي يشتمل على انتقال السلع والخدمات، الهجرة الدولية، المعونات الاقتصادية، وانتقال رؤوس الأموال التي تكون في شكل استثمارات مباشرة بالإضافة للشركات المتعددة الجنسيات[2].

ولعل التعريف الأشمل والأدق للتجارة الخارجية هو الذي يشمل استيراد وتصدير السلع والخدمات، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج مثل اليد العاملة، السفر الدولي، حركة رؤوس الأموال، القروض بين دول العالم والحقوق التكنولوجية والملكية الفكرية، وهي جميعها نتيجة توسع السوق خارج الحدود الجغرافية الدولية[3]. ويمكن اختصار تعريف التجارة الخارجية على أنها التوسع في التبادل بين الدول الذي يشمل السلع الملموسة، الخدمات، انتقال رؤوس الأموال، والعمل، والعمل، إضافة إلى التكنولوجيا، القروض، والملكية الفكرية ويتم هذا التبادل كله بهدف تلبية احتياجات كل بلد.

---

[1] نزار ذياب عساف، قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة2004-2018، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد67، 2022، ص94.

[2] بن عبد العزيز سفيان، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد4، 2014، ص211.

[3] قتيبة ماهر محمود، سعد محمود الكواز ، قياس الاقتصادي أثر التجارة الخارجية في التنمية البيئية لبلدان متقدمة مختارة للمدة 1990-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 71، العدد 45، 2021، ص308.

II. أسباب ظهور التجارة الخارجية:

يعود قيام التجارة الخارجية لعدة أسباب نوضحها فيما يلي:

أ. **انخفاض التكاليف:** إن أحد أهم أسباب قيام التجارة بين الدول هو أن أغلب عمليات الإنتاج تخضع لمبدأ وفورات الحجم، فكلما اتسع حجم إنتاج سلعة معينة انخفضت تكلفتها، فإذا كانت دولة ما في مقدمة المنتجين لسلعة ما فإنه في وسعها إنتاج هذه السلعة بكميات كبيرة وتكلفة أقل، حيث تمنحها وفورات الحجم ميزة تنافسية مهمة من الناحية التقنية والتكاليف، على الدول الأخرى التي ستجد أنه من مصلحة هذه الدول شراء هذه المواد من الصانع الرئيسي، بدلا من إنتاجها محليا وذلك لأن تكلفة الشراء أقل من تكلفة الإنتاج الداخلي، على سبيل المثال يعد التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في إنتاج الطائرات دليلا على ذلك، نظراً لتفوق اليابان في تخفيض تكاليف إنتاج الطائرات.[1]

ب. **التخصص الدولي:** يقصد بالتخصص الدولي تتخصص دولة أو منطقة معينة في إنتاج سلعة أو عدة سلع لغرض تحقيق مزايا معينة، أو بقصد تحقيق فروقات في النفقات المبذولة لإنتاج السلع المتداولة، ويتمثل السبب الرئيسي للتخصص في عدم تمكن أي دولة العيش بمعزل عن غيرها، لعجزها عن إنتاج كل السلع التي تلبي احتياجات الأفراد، لذا فإنها تلجأ إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع، على أن تقوم باستيراد السلع التي هي بحاجة إليها ولا يمكن أن تنتجها بنفسها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك أسباب أخرى للتخصص، سنلخصها فيما يلي:

- **العامل الطبيعي:** يعود سبب التخصص الدولي إلى العوامل الجغرافية كالمناخ والتربة والموارد الطبيعية وتوزيعها بين الدول والتي تجعلها غير قادرة على تلبية كل حاجات أفراد المجتمع،

[1] قتيبة ماهر محمود، سعد محمود الكواز، مرجع سابق، ص124.

لذلك من الأجدر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتناسب مع طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية[1]؛

- **العامل البشري:** يؤثر هذا العامل إلى حد بعيد على مدى التبادل الدولي، وهناك عدة عناصر بالنسبة لهذا العامل تؤثر في ظاهرة التخصص وهي حجم القوة العاملة، ومدى القدرة الإنتاجية، والكفاءة المهنية لليد العاملة؛
- **العامل المالي:** تتضح أهمية هذا العامل بمدى امتلاك بعض الدول لرصيد ضخم من رؤوس الأموال تمكنها من امتلاك السلع الانتاجية كالآلات والمعدات ووسائط النقل، ويمحنها القدرة على إنشاء المشاريع الضخمة التي تتطلب رأس مال كبير، يضاف إلى ذلك ما يهيئه لها ارتفاع دخلها الوطني من تنمية ذلك الرصيد باستمرار، مما يسهل عليها التخصص في الصناعات التي تناسب وضعها المالي؛

ت. ارتباط الإنتاج بتكاليف النقل: تؤثر تكاليف النقل على مدى اتساع السوق أمام السلع المنتجة، لذلك تتفوق الدول التي تستطيع إقامة صناعتها بالقرب من السواحل، أو أسواق التصريف، أو بالقرب من مصادر الطاقة، وهذا ما يفسر اتجاه كل دولة إلى التخصص في فروع الإنتاج التي تتفوق فيها؛[2]

ث. اختلاف مستوى التكنولوجيا: إن التباين الكبير في استخدام مستويات التكنولوجيا في عملية الإنتاج بين مختلف دول العالم، يؤدي إلى الاستخدام غير المتكافئ للموارد الاقتصادية، فعملية الإنتاج بحاجة لتكنولوجيا متطورة من أجل الحصول على منتجات ذات جودة عالية، في حين يؤدي المستوى التكنولوجي المتدني إلى ضعف كفاءة الإنتاج؛

---

[1] قتيبة ماهر محمود، سعد محمود الكواز، مرجع سابق، ص124.

[2] مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر، عمان، 2020، ص ص 17- 18.

ج. اختلاف أذواق المستهلكين: ومن أسباب ظهور التجارة الخارجية هو تلبية الطلب الدولي على السلع والخدمات الناتجة عن اختلاف أذواق المستهلكين في مختلف الدول، حيث يبحث المستهلكون عن سلع ذات الجودة العالية والتي تحقق أكبر منفعة[1].

II. الدور التنموي للتجارة الخارجية:

ركز التفكير الاقتصادي على أهمية مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك ومن خلال انتقال عناصر الإنتاج بين مختلف دول العالم بما يضمن الاستخدام الأمثل لتلك العناصر، كما يمكن استغلال اتساع السوق لزيادة مستوى الإنتاجية، وقد أظهرت معظم الدراسات في دول مختلفة، أن البلدان النامية التي تشهد نموا متزايدا في الصادرات يكون لديها مستوى نمو أعلى في الدخل الوطني، نظرا لكون الصادرات أحد المكونات الرئيسية للإيرادات [2]،إضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية التجارة الخارجية في الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الصادرات في الاقتصاد، فهو المسؤول عن وفرة أو نقص العملة الأجنبية، ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية خاصة وأن هيكل الإنتاج في البلدان النامية يفتقر إلى المعدات الرأسمالية أو الاستثمارية التي يتم استيرادها، ويتم تمويل هذه المعدات من خلال رصيد العملات الأجنبية الذي تحصل عليه الدول من صادراتها، وهذا ما أكدته نماذج النمو الاقتصادي التي تشدد على أن تكوين رأس المال هو الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو، وأن الافتقار إلى المدخرات المحلية يحد من قدرة البلدان النامية على تحقيق تراكم رأس المال.[3]

---

[1] سعد الوابل واخرون، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية- دراسة تطبيقية، Global Journal of Economics and Business، المجلد5، العدد2، 2018، ص189.

[2] مسري حنا بهنام، سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 1990-2014، مجلة تنمية الرافدين، المجلد83، العدد211، 2019، ص144.

[3] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، اسعد رحيم شاكر، العلاقة السببية بني التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980 -2013، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد3، العدد40، ص8.

وبالتالي فإن زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي لها أهمية كبيرة في تمكين الدول النامية من الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات في القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك، أن تطوير الصناعات الموجهة للتصدير يخلق فرص عمل جديدة، ويزيد الأجور وينمي الإنتاج، مما يضمن تخصيص الموارد بأعلى كفاءة ممكنة [1].

وفي سياق متصل، تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على نقل رأس المال والتكنولوجيا المتطورة، مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من خبرتها في الأعمال الإدارية والفنية، ويشجع هذا النقل الشركات المحلية على الابتكار والإبداع، الأمر الذي يعزز قدرتها التنافسية بين الدول، ويؤدي إلى تنويع المنتجات والخدمات المقدمة وتحسين جودتها[2].

وفي الأخير، تعمل التجارة الخارجية على توفير السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا مما يرفع مستوى رفاهية المجتمع، فلا توجد دولة في العالم بغض النظر عن قوتها الاقتصادية لديها القدرة على إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها محليا؛ ويرجع ذلك إلى ظروفها المناخية وإمكاناتها الطبيعية غير الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا، وحتى إن كانت هذه الدولة قادرة على إنتاج هذه السلع محليا فغالبا ما تفوق تكلفتها بكثير تكاليف استيرادها.[3]

إلا أن حركة رؤوس الأموال بين الدول تتطلب وجود قنوات تسمح لها بالانتقال من دولة إلى أخرى حيث يعتبر سوق رأس المال أحد هذه القنوات الذي يمثل مصدر لتمويل مختلف الاستثمارات.

---

[1] احمد كواز، مرجع سابق، ص6.

[2] أروى عبد الله الزيد، ساره ناصر النويصر، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص8.

[3] سعد الوابل واخرون، مرجع سابق، ص189.

المطلب الثاني: دور سوق رأس المال في تفعيل التنمية الاقتصادية

أصبح سوق رأس المال في الوقت الحالي يحتل مكانة كبيرة في اقتصادات الدول، وذلك لما له من دور حيوي في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب قيامه بعدة وظائف أهمها تعبئة المدخرات وتوجهيها نحو المشاريع التنموية، وللدور الكبير الذي يلعبه في رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية، ودفع الاقتصاد والمجتمع نحو التقدم والازدهار.

وللإحاطة أكثر بهذه الآلية وبالأدوار التي تسهم عن طريقها في دفع العملية التنموية، ارتأينا أن نتتبع الخطوات التالية:

I. ماهية سوق رأس المال:

إن سوق رأس المال هو الإطار الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالية الطويلة والمتوسطة الأجل، والتي تزيد مدة استحقاقها عن سنة مثل الأسهم، السندات والصكوك الإسلامية، لكن يشترط توفر سوق رأس المال على قنوات التواصل الفعالة بين متداولي الأوراق المالية[1].

II. أنواع سوق رأس المال:

في الغالب تقسم أسواق رأس المال، إما على أساس طبيعة المعاملات وتوقيت الإصدار، وإما على أساس آجال تسوية المعاملات، وفيما يلي سنتطرق إلى تقسيم أسواق رأس المال في ظل هذين المعياريين.

1.II. سوق رأس المال على أساس طبيعة المعاملات وتوقيت الإصدار:

يتضمن تقسيم سوق رأس المال على أساس طبيعة المعاملات وتوقيت قسمين رئيسيين هما:

أ. **السوق الأولي أو سوق اصدار الأوراق المالية:** هو السوق الذي تقوم فيه الشركات أو الحكومات بإصدار أوراق مالية لأول مرة لتغطية احتياجاتها التمويلية، من أجل إنشاء مشروعات جديدة أو زيادة رأسمالها للتوسع في مشروعات قائمة وفي المقابل يقوم المستثمرين بالاكتتاب في تلك الإصدارات[1].

ب. **السوق الثانوي أو سوق التداول:** ويطلق عليه سوق التداول وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل في السوق الأولي، ويتحدد سعر البيع والشراء وفقا للعرض والطلب[2]، ويتخذ السوق الثانوي شكلين هما:

- **السوق المنظمة:** هي السوق يتم فيها تداول الأوراق المالية بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من النشاط، وهذه التعاملات تجري في مكان محدد وهو "البورصة"، وفي أوقات محددة، ويحكم المتعاملين فيها تشريعات ولوائح معينة، وتقوم على إدارتها هيئة تتولي الإشراف على تنفيذ هذه القوانين والتشريعات[3].
- **السوق غير المنظمة:** هي السوق التي تجري فيه المعاملات خارج السوق المنظمة – والتي تعرف بالمعاملات على المنضدة– وتتم في بيوت السمسرة المنتشرة في جميع أنحاء الدولة، إذ لا يوجد مكان محدد تجتمع فيه هذه البيوت، ولكن ما أصبح يميز هذه السوق في الوقت الحالي، أن المعاملات فيها أصبحت تتم من خلال شبكات الاتصال، المتمثلة في الخطوط التليفونية وشبكات الانترنت، أو غيرها من وسائل الاتصال، كما يمكن تقسيم السوق غير المنظمة إلى سوق ثالث

[1] اديب قاسم شندي، الأسواق الماليــة وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالـة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2013، العدد4، 2013، ص ص158–159.

[2] رفعت فتحي متولي يوسف، سوق الأوراق المالية وأثره في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، المجلد25، العدد114، 2019، ص ص375 –376.

[3] مصطفي أحمد حامد رضوان، الأسواق المالية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، المجلة الدولية الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد1، 2022، ص14.

وسوق رابع، حيث يتكون السوق الثالث من بيوت السمسرة الغير أعضاء في السوق المنظمة (البورصة)، لكن لهم الحق في التعامل بالبيع والشراء في الأوراق المالية المتداولة فيها، وهذا السوق يمتاز بكونه على استعداد دائم لشراء أو بيع الأوراق المالية بأي كمية مهما كبرت أو صغرت، أما السوق الرابع فيعبر عن المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء، الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في شكل طلبات كبيرة، وذلك كاستراتيجية هادفة إلى الحد من العمولات التي تدفع للسماسرة[1].

II.2. سوق رأس المال على أساس آجال تسوية المعاملات:

يتضمن تقسيم سوق رأس المال على أساس آجال تسوية المعاملات قسمين هما:

أ. الأسواق الحاضرة أو الفورية: تتعامل هذه الأسواق في الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل (الأسهم، السندات، والصكوك)، وهذه الأسواق تنتقل فيها ملكية الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة[2].

ب. الأسواق الآجلة أو المستقبلية: وهي الأسواق التي يتم فيها التعاقد بين البائع والمشتري على تسليم الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، على أن يتم دفع ثمن الأصل عند التسليم، ويلجأ المستثمرون لهذه الأسواق لتقليل مخاطر تقلبات الأسعار المستقبلية وتحقيق أرباح رأسمالية[3].

III. العلاقة التكاملية بين سوقي الإصدار والتداول:

تربط بين سوق الإصدار وسوق التداول علاقة تكاملية، فإذا ما توافرت لسوق التداول السهولة في التعامل، وانخفاض تكلفة المعاملات المالية، وسرعة تحويل الأوراق المالية إلى سيولة، فإن ذلك يعمل على زيادة كفاءة سوق الإصدار، من خلال القيام بإصدارات جديدة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات،

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، الإسكندرية، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2006، ص 84.

[2] نفس المرجع.

[3] رفعت فتحي متولي يوسف، مرجع سابق، ص375.

مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى فإن الإقبال على تأسيس شركات المساهمة والاكتتاب في أسهمها أو إصدار الأوراق المالية في السوق الأولي، يتيح الفرصة لزيادة تدفق الأوراق المالية إلى سوق التداول ويعمل على تنشيطه.[1]

IV. أنواع الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال:

يتم تداول أنواع مختلفة من الأوراق المالية في سوق رأس المال تلبي رغبات المتعاملين، وسنقتصر على أهم الأوراق المالية المتداولة في السوق المنظمة وغير المنظمة والتي نوضحها فيما يلي:

IV. 1. الأسهم: هي ورقة مالية يمتلك حاملها جزءا من رأس مال الشركة التي أصدرتها، مما يجعله شريكا فيها ويتمتع بجميع الحقوق ويتحمل جميع الأعباء الناتجة عن ملكية الورقة المالية[2]، ويحمل السهم ثلاث قيم رئيسية هي: القيمة الاسمية، وهي القيمة الأولية المحددة عند تأسيس الشركة؛ والقيمة الدفترية، وهي القيمة المحاسبية التي تعكس حصة المساهم في صافي أصول الشركة (حقوق المساهمين)، أما القيمة السوقية، فهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أعلى أو أدنى من القيمة الاسمية أو الدفترية، كما أنها تتأثر بشكل مباشر بقوى العرض والطلب.[3]

IV. 2. خصائص الأسهم: تتميز الأسهم بعدة خصائص، من أبرزها:[4]

- السهم هو ورقة مالية تثبت ملكية حاملها لجزء محدد من رأس مال الشركة، بقيمة اسمية محددة وبناء على ذلك، يعتبر حامل السهم شريكا في المؤسسة، يمتلك حصة في أصولها وحقوق ملكيتها؛

---

[1] مصطفي أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص15.

[2] أمحمد عبد الحفيظي، سلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم السندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد2، 2014، ص213.

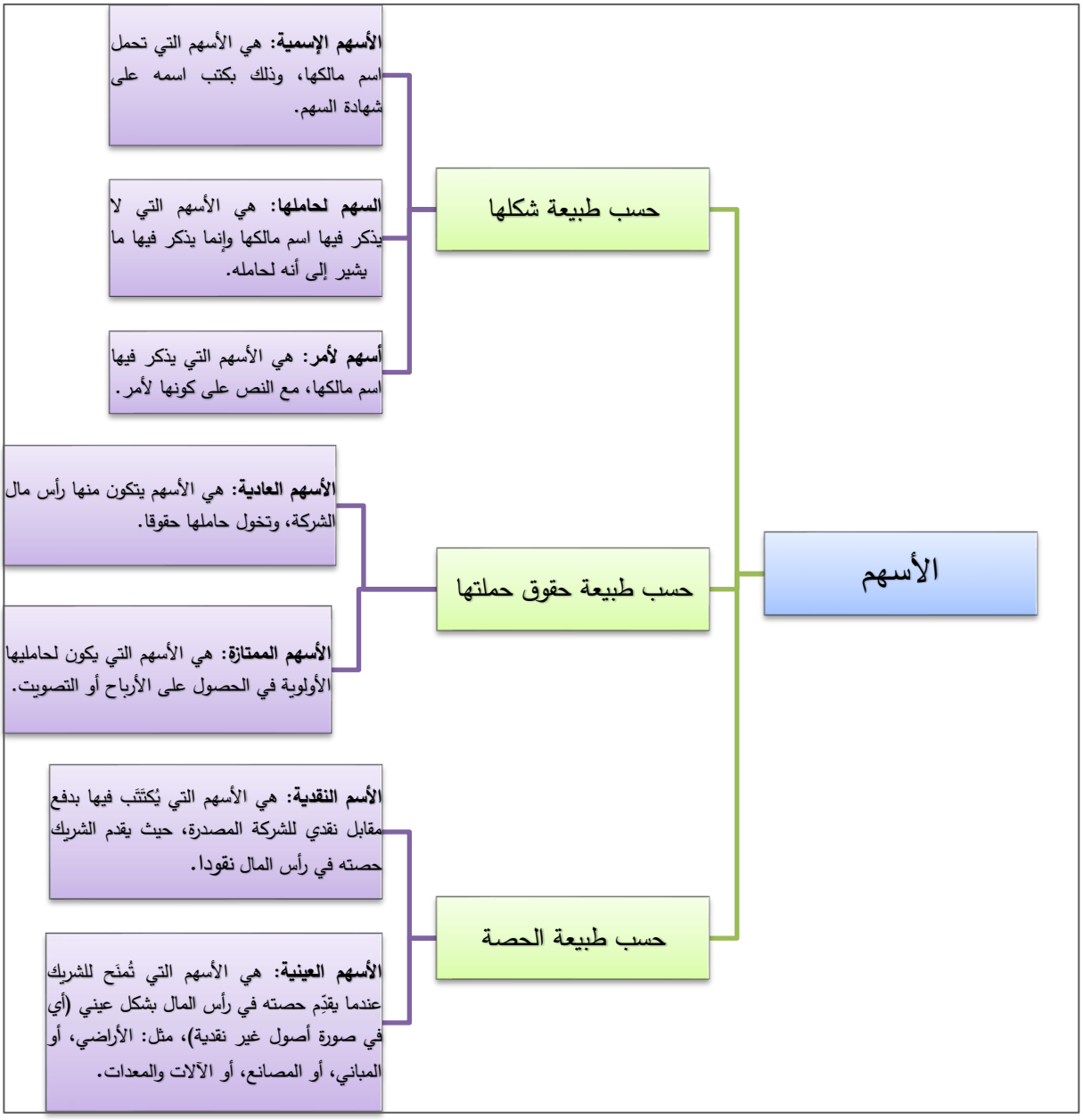
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص8.

[4] أمحمد عبد الحفيظي، سلماني عادل، مرجع سابق، ص ص 213-214.

- يعطي السهم لصاحبه الحق في الحصول على عائد مالي، في المقابل يتحمل المساهم أيضا جزءا من المخاطر في حال تحقيق المؤسسة خسائر؛
- يكون ربح السهم متغير وغير ثابت، حيث يرتبط بشكل مباشر بأداء المؤسسة ونتائجها المالية؛
- يعتبر السهم ورقة مالية غير محددة الأجل، ويمثل السهم بالنسبة للمؤسسة مصدر تمويل دائم؛
- يمنح السهم صاحبه الحق في المشاركة في إدارة وتسيير المؤسسة وذلك من خلال المشاركة في عملية التصويت على القرارات الهامة المتعلقة بشؤون المؤسسة، مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتعديل النظام الداخلي أو تغيير رأس المال وغير ذلك.

يمكن تصنيف الأسهم بناء على شكلها، وحقوق المساهمين، وطبيعة الحصة التي تدفع للشركة، كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل2: أنواع الأسهم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مبارك سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز،2010، ص ص12-13.

يبين الشكل أعلاه أن هناك تصنيفات مختلفة للأسهم تستند إلى معايير متنوعة، فحسب حقوق حملتها، تصنف إلى أسهم عادية (التي تمثل النوع الأكثر شيوعا وتمنح مالكها حق التداول وحصة من الأرباح)، وأسهم ممتازة (التي تتمتع بالأولوية في توزيع الأرباح)، أما حسب شكلها فتقسم إلى ثلاثة أنواع: أسهم

اسمية (مكتوب عليها اسم مالكها)، وأسهم لأمر (التي يتطلب موافقة لتحويل ملكيتها)، وأسهم لحاملها (يعتبر حاملها هو المالك الفعلي)، بينما تصنف الأسهم حسب طبيعة الحصة المقدمة إلى: أسهم نقدية (تدفع قيمتها نقدا)، وأسهم عينية (تدفع بأصول غير نقدية).

IV. 3. السندات: يمثل السند مستند مديونية تصدره المؤسسة، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وحق الحصول على عائد دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية، والسند قد يكون لحامله وبذلك يعد ورقة مالية قابلة للتداول (بيعا أو شراء)، وقد يكون مسجل باسم المستثمر وبالتالي يكون غير قابل للتداول، كما يعرف السند على أنه عقد أو اتفاق سند بين المصدر(المقترض) والمكتتب (المقرض)، وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بسداد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة.[1]

IV. 4. خصائص السندات

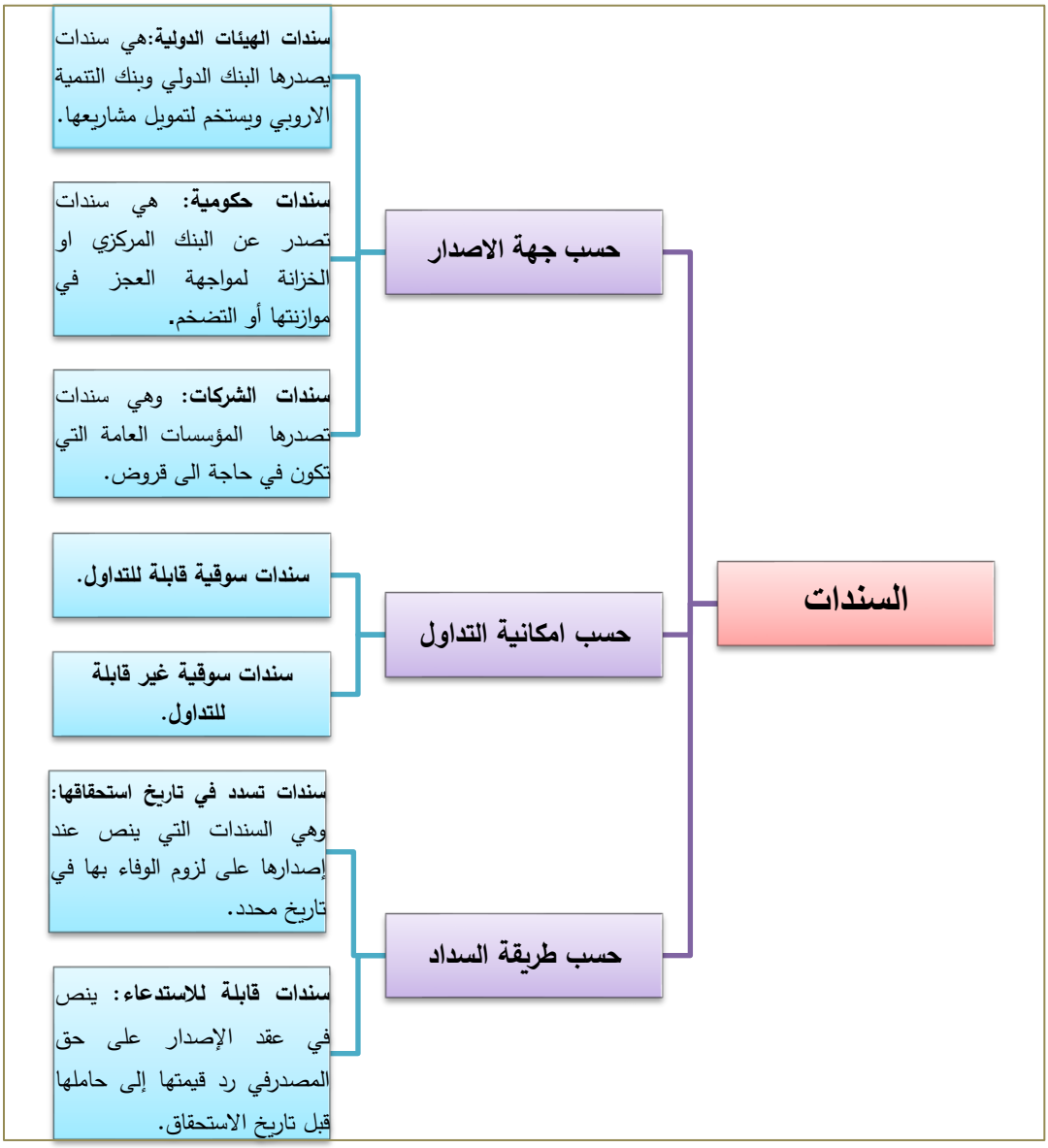
تتميز السندات بعدة خصائص، من أبرزها:[2]

- السندات صكوك متساوية القيمة، تصدر بقيمة اسمية ولا تقبل التجزئة أمام الجهة المصدرة لها، ويحق لحاملها استيفاء قيمتها الاسمية قبل أصحاب الأسهم؛
- للسندات أجل لاستيفاء قيمتها، وقد يكون هذا الأجل قصيرا أو متوسطا أو طويلا؛
- يمنح السند لحامله الحق في الحصول على فائدة ثابتة، والحق في استرداد قيمة السند في أجل الاستحقاق، بالإضافة إلى تمتعه بحقوق الدائن اتجاه مدينه وفقا للأحكام القانونية.

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص29.
[2] نفس المرجع، ص206.

وتصنف السندات وفق عدة معايير والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل3: أنواع السندات



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: محمد عبد الحفيظي، سلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم السندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد2، 2014، ص ص 208-210.

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن تقسيم السندات يتم وفقا معايير مختلفة، فبناء على معيار جهة الإصدار تنقسم السندات إلى سندات حكومية وسندات الشركات وسندات الهيئات الدولية، أما بالنظر إلى معيار

إمكانية التداول فتنقسم إلى سندات قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول، وفيما يتعلق بمعيار طريقة السداد، فتنقسم إلى سندات تسدد بتاريخ استحقاقها وسندات تسدد حسب رغبة الجهة المصدرة.

V. مفهوم كفاءة سوق رأس المال:

تعد كفاءة سوق رأس المال من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في مجال التمويل، وذلك لارتباط فعالية السوق بكفاءته، ففكرة كفاءة السوق تعني أن سعر السوق هو السعر الأمثل المتحقق نتيجة التنافس بين المستثمرين استنادا للمعلومات المتاحة التي تتصف بالوضوح والشفافية، ويرجع ذلك إلى أن السعر الأمثل يعكس بسرعة المعلومات الجديدة[1]، كما جاء تعريفها بأنها السوق التي تعكس أسعار الأوراق المالية فيها في أي وقت وبشكل كامل مع جميع المعلومات المتوفرة[2]، وهذا يعني أن سعر الورقة المالية الذي تصدره الشركة تعكس جميع المعلومات المتاحة، بحيث تكون القيمة السوقية للورقة المالية مساوية أو قريبة من القيمة الحقيقية[3]. ويتميز سوق رأس المال الكفؤ بالخصائص التالية: [4]

- إتاحة كافة المعلومات الضرورية لجميع المستثمرين في الوقت ذاته بتكلفة زهيدة أو بدون تكاليف على الإطلاق؛
- عدم وجود أية قيود على التعامل؛
- وجود عدد كبير من المستثمرين والمتعاملين؛

[1] فارس كريم بريهي، طيف عباس فاضل، امكانية الاستفادة من السوق المالية في تنشيط القطاع الصناعي الخاص نيجيريا تجربة مختارة، مجلة دنانير، العدد21، 2021، ص378.

[2] الهيتي قيصر عبد الكريم، أساليب الاستثمار الإسلامية، وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، ط1، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2006، ص4.

[3] يوسف سعداوي، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد5، العدد2، 2014، ص11.

[4] عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، التحليل الاقتصادي لكفاءة الاسواق المالية دليل تجريبي لبعض الاسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 32، 2015، ص3.

- المستثمرين يتصفون بالرشد والعقلانية من أجل السعي إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم؛
- انعدام الأرباح غير العادية.

VI. متطلبات تحقيق كفاءة سوق رأس المال:

من أجل تحقيق كفاءة سوق رأس المال، ينبغي توفر خاصيتين أساسيتين هما:

أ. **كفاءة التسعير**(**Price Efficiency**): وتعني أن سعر الورقة المالية يعكس قيمتها الحقيقية، وهذا يتحقق عندما تصل المعلومات الجديدة المتعلقة بسعر الورقة المالية بسرعة إلى جميع المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير وبأقل تكلفة، مما يضمن أن سعر الورقة المالية يعكس كافة المعلومات المتاحة. [1].

وعليه، يتضح المقصود بكفاءة التسعير أن المعلومات المتعلقة بالسوق تتصف بالوضوح والشفافية، وتكون متاحة لجميع المستثمرين في نفس الوقت.

ب. **كفاءة التشغيل (Operational Efficiency):** وتعرف كذلك بالكفاءة الداخلية، وتعبر عن مدى قدرة السوق على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، حيث تكون تكلفة المعاملات منخفضة.[2]

بالإضافة إلى كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل، تعد العدالة والأمان من الركائز الأساسية لأي سوق رأس مال كفؤ، فتتحقق العدالة عندما تكون الفرص متساوية لجميع المتعاملين لإبرام الصفقات، بينما يشير الأمان إلى ضرورة توفر وسائل للحد من المخاطر التي قد تنشأ بين المتعاملين في

[1] هشام بن عبد العزيز بنون، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في السوق المالية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد3، العدد36، 2022، ص534.

[2] يوسف مسعداوي، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد5، العدد2، 2014 ص ص13-14.

السوق وأهمها الغش والتدليس،[1] وبالتالي فإن كفاءة سوق رأس المال تسمح للمستثمرين بمعرفة القيمة الحقيقة للاستثمارات، وبتكاليف منخفضة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة والتخصيص الأمثل للموارد، مما يجعل كفاءة سوق رأس المال محفزا للتنمية الاقتصادية.

VII. آليات تنشيط سوق رأس المال:

من أجل تحقيق تنشيط دائم لسوق رأس المال وجب توفر بعض الآليات، نوضحها بشيء من التفصيل فيما يلي[2]:

أ. **توفير مناخ استثماري ملائم:** ويقصد بها توفير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تكسب ثقة المستثمر في البيئة الاستثمارية؛

ب. **الوعي الادخاري والاستثماري:** يساهم الوعي الاستثماري والادخاري في تفعيل سوق رأس المال من خلال تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية، بناء على تحليل منطقي للبيانات والمعلومات المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في السوق؛

ت. **وجود عدد كبير من شركات المدرجة في سوق رأس المال:** إن وجود عدد كبير من شركات المساهمة سواءً كانت حكومية أو خاصة، تكسب السوق حيوية من خلال تداول عدد كبير من الأوراق المالية، وزيادة الخيارات المتاحة للمستثمرين؛

ث. **تنوع الأدوات المالية:** يساهم تنوع الأدوات المالية في تنشيط سوق رأس المال من خلال تلبية احتياجات شريحة واسعة من المستثمرين، فهذا التنوع يوفر للمستثمرين خيارات متنوعة تتناسب

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2006، ص 84.

[2] محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013، ص ص67-68.

مع احتياجاتهم التمويلية، الأمر الذي يجعل السوق أكثر اتساعا ويسمح بتحويل الموارد المتحصل عليها إلى استثمارات تدفع عجلة التنمية؛

ج. **هيكل مؤسسي فعال ومتكامل:** ويشمل هذا الهيكل هيئات رسمية لسوق رأس المال التي تنظم عمل السوق، بدءا من اصدار الأوراق المالية وتداولها وحتى حماية حقوق المستثمرين في السوق، وتساهم هذه الهيئات في تعزيز ثقة المستثمرين مما يجذب المزيد من الاستثمارات.

VIII. الدور التنموي لسوق رأس المال:

أثبتت معظم الدراسات أن سوق رأس المال يؤثر ايجابا على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عدة قنوات أهمها التخصيص الأمثل للمواد، توفير السيولة، تنويع المخاطر، تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشاريع، كل هذه الوظائف تعمل في اتجاه واحد، وهو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما سوف نحاول توضيحه فيما يلي:

أ. **التخصيص الأمثل للموارد المالية:** إن سوق رأس المال يؤدي دورا حيويا في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشركات والاستثمارات المتاحة، وعرض قاعدة معلومات موثوقة على جميع المستثمرين بأقل التكاليف وفي أسرع وقت ممكن، وهذا يضمن تدفق رأس المال إلى المشاريع الاقتصادية الأكثر كفاءة[1]، بالتالي فإن كفاءة سوق رأس المال تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يعزز الاستثمارات الوطنية ويجذب الاستثمارات الأجنبية[2]،

[1]Ross Levine, CHAPER 12 FINANCE AND GROWTH: THEORY AND EVIDENCE, Handbook of Economic Growth, Vol 1, Part A, 2005, pp 871-872.

[2]Lenuta carp, Can Stock Market Development Boost Economic Growth? Empirical Evidence from Emerging Markets in Central and Eastern Europe, Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance, vol 3, 2012, p439.

كما تعمل هذه الكفاءة على ترشيد قرار الاستثمار نحو المشاريع الاستثمارية الواعدة التي تساهم في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة؛

ب. **تعبئة المدخرات** :إن سوق رأس المال هو الوعاء الوحيد الذي يجمع بين ميزتي الربحية والسيولة وتكون العلاقة بينهما عكسية، فعندما يختار المدخر الحصول على الأرباح يضحي بميزة السيولة، ويقوم بشراء الأوراق المالية من أجل الحصول على الربح عند توزيع الأرباح، أما في حالة اختياره لجانب السيولة، فهو يضحي بجانب الربح ويسعى للحصول على مدخراته من خلال بيع الأوراق المالية التي في حوزته في سوق رأس المال بسرعة وسهولة، ومن هنا نجد أن سوق رأس المال يحقق مصالح للمدخرين من خلال استخدام مدخراتهم في استثمارات تنموية واعدة، ويحقق مصالح أصحاب المشروعات لكي يستفيدوا من تمويل دائم لأنشطتهم الإنتاجية، والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو والوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ت. **توفير السيولة:** تنشأ العلاقة بين السيولة والتنمية الاقتصادية عندما تحتاج المشاريع الاستثمارية الكبرى إلى تمويل، فهذه المشاريع التي غالبا ما تتميز بعوائد مرتفعة تتطلب تمويلا طويل الأجل، لكن المدخرين لا يرغبون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، وبالتالي إذا لم يعمل النظام المالي على زيادة سيولة الاستثمارات طويلة الأجل، فمن المرجح أن تواجه المشاريع الكبرى صعوبات في الحصول على التمويل اللازم، هنا يأتي دور سوق رأس المال الذي يسمح للمستثمرين بشراء وبيع الأوراق المالية بسهولة وسرعة وبتكلفة منخفضة، لذا فإن الأسواق الأكثر سيولة تحفز على الاستثمار طويل الأجل وتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[2].

[1] محمد عبدي آدن، أثر المضاربات المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية من منظور إسلامي " مع الإشارة إلى حالة سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد22، 2019، ص453.

[2] Ross Levine, op.cit. p876.

ث. **تنويع المحافظ الاستثمارية وتخفيض المخاطر:** تقوم أسواق رأس المال بدور حيوي في الحد من المخاطر، من خلال تمكين المستثمرين من تكوين محافظ استثمارية متنوعة، وهذا ما أكده الباحثان King وLevine على قدرة سوق رأس المال على تنويع المخاطر في المحافظ الاستثمارية، إذ يعزز هذا التنوع من قدرة المحافظ على دعم المشاريع المبتكرة مما يحفز التنمية الاقتصادية[1]، بالإضافة إلى ذلك، يساهم سوق رأس المال في الحد من مخاطر السيولة من خلال السماح للمستثمرين من تحويل استثماراتهم بسرعة إلى سيولة عند الحاجة إليها[2].

ج. **الرقابة على أداء الشركات:** تعمل سوق رأس المال كسلطة رقابية غير مباشرة على مدى كفاءة الشركات المدرجة في البورصة، من خلال الإفصاح المحاسبي، فالتقارير المالية الدورية تكشف عن الوضعية المالية الحقيقية للشركات مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة، وهذا بدوره يحفز الشركات الناجحة على التوسع في نشاطها وتحقيق كفاءة عالية مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية[3].

ح. **الحد من تدفق الأرصدة المحلية للخارج:** إن جود سوق رأس مال منظم وفعال في دولة ما، يشجع على استثمار الأموال داخل هذه الدولة بدلا من تحويلها إلى الخارج، كما يساعد سوق رأس المال في استقطاب رؤوس الأموال المحلية المستثمرة في الخارج أو المودعة في البنوك الأجنبية، هذا

---

[1]Ross Levine, op.cit. p876.

[2]Beck Thorsten, Stock markets, banks, and economic development: Theory and evidence European Investment Bank (EIB), Vol. 8, Issu. 1, 2003, p39.

[3]محمد عبدي آدن، مرجع سابق، ص454.

خ. الأمر يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص استثمارية متنوعة تحقق عوائد جيدة للمستثمرين بغرض خدمة الاستثمار المحلي.[1]

د. **الحد من التضخم:** إن أسواق رأس المال لها دور محوري في مكافحة التضخم حيث يؤدي استثمار الأفراد والشركات أموالهم في الأوراق المالية إلى سحب السيولة من السوق، مما يخفف الضغط على البنك المركزي، ويقلل من الحاجة إلى زيادة إصدار النقد، ونتيجة لذلك يستقر حجم النقد المتداول، وهو ما يساعد في ضبط الأسعار والحد من التضخم، كما تستطيع البنوك المركزية استغلال سوق رأس المال كأداة لتطبيق سياستها النقدية، وذلك عن طريق عمليات بيع وشراء السندات والأوراق المالية للتأثير في مستويات الفائدة وكمية النقد المتوفرة.[2]

ذ. **التنبؤ بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الاجراءات المناسبة:** تعتبر أسعار الأوراق المالية، بمثابة مؤشر هام يُمكن الجهات المسؤولة عن شؤون الاقتصاد في الدولة من اتخاذ الترتيبات والإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم المصحوب بزيادة في حجم التداول إلى تفاؤل المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد، وهو ما قد يحفز المؤسسات الاقتصادية على زيادة الاستثمار والتوسع في أنشطتها، على العكس من ذلك، فإن الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار الأسهم المصحوب بانخفاض في حجم التداول، قد يكون مؤشرا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد المخاوف بشأن المستقبل.[3]

---

[1] زحوفي نور الدين، دبوب يوسف، أثر مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي، – دراسة قياسية على عينة مختارة من الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد1، 2020، ص 230.

[2] نفس المرجع، ص233.

[3] اديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص161.

المطلب الثالث: دور الجهاز المصرفي في تفعيل التنمية الاقتصادية

يحظى الجهاز المصرفي بأهمية كبيرة في اقتصاد الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء إذ أظهرت تجارب عدد من الدول أهميته في تعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار والتمويل وتطوير إدارة المخاطر، وهو الأمر الذي جعل الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في تفعيل التنمية الاقتصادية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الجهاز المصرفي ومكوناته ووظائفه، ثم نقف على الدور التنموي له.

I. هيكل الجهاز المصرفي:

يشير الجهاز المصرفي إلى مجموعة البنوك العاملة في نطاق حدود اقتصاد دولة ما، ويختلف هيكله من دولة للأخرى، تبعا لحجم البنوك وعددها، وكيفية توزيع فروع البنك بين وطنية وخاصة[1]، وعلى العموم يتكون الجهاز المصرفي من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

أ. البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة مستقلة تقع في قمة هرم الجهاز المصرفي، وهو الذي يدير النظام النقدي والمصرفي ويقوم بمراقبة المعروض النقدي والقروض الممنوحة في الدولة، ويسعى لضمان الاستقرار الاقتصادي وكفاءة النظام المالي، ورغم الاختلاف في الإطار العام للبنوك المركزية عند القيام بمسؤولياتها التنفيذية للسياسة النقدية الفعالة والرقابة على الجهاز المصرفي، فإن الأهداف

[1] محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 29، عدد12، 2021، ص212.

الرئيسية للبنوك المركزية هي نفسها في كل بلدان العالم فهي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد[1].

ب. البنوك التجارية

البنك التجاري هو المؤسسة التي تتبادل فيها المصالح المالية مع العملاء، على أن يتم ذلك بما لا يتعارض مع المصالح الاجتماعية ويتوافق مع البيئة المصرفية المتغيرة باستمرار، وهذا يعني أن البنوك التجارية تقدم الخدمات المالية المتنوعة لتلبية الاحتياج المالي المتغير والمتجدد لعملائها مما يحقق منفعة متبادلة؛ حيث يحصل العميل على المنفعة التي تلبي احتياجه المالي، وفي المقابل يحصل البنك على منفعة مادية، كما يستفيد المجتمع من تنشيط المعاملات والتسهيلات المالية، مما يساهم في دفع نمو الاقتصاد الوطني والعالمي[2]، أما المفهوم الضيق للبنوك التجارية هو" مؤسسات مالية يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان فهي بذلك تلعب دور الوساطة بين مجموع المدخرين وبين مجموع طالبي الأموال"[3].

ت. البنوك المتخصصة

تتميز البنوك المتخصصة بكونها مؤسسات مالية تختلف في جوهرها عن البنوك التجارية، والتي تسعى لتحقيق الربح، فهي غالبا ما تكون مملوكة للدولة وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية، حيث تركز جهودها على تطوير رأس المال وزيادته لتعزيز قدرتها على تقديم أفضل الخدمات الممكنة[4]، وتبرز

[1] محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، 2021، ص22.

[2] خالد محمد أحمد الجابري، البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد53، 2016، ص ص4-5.

[3] Hendren H. Husein, Relation of trade banks with the central banks, With reference to Iraqi trading banks, AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, vol.3, iss.6, 2011, p149.

[4] محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 29، عدد12، 2021، ص212.

أهمية هذه البنوك بشكل خاص في البلدان النامية، حيث تهدف إلى تحفيز مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تعرف البنوك المتخصصة بأنها "المؤسسات المالية المتخصصة في منح القروض لقطاعات معينة سواء كانت زراعية أم صناعية أم عقارية، وهدفها تمويل هذه القطاعات للنهوض بها اقتصاديا"[1]، وبذلك تقوم هذه المؤسسات بتوفير التمويل اللازم على شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل للمشاريع في شتى القطاعات الاقتصادية، معتمدة في تكوين رأسمالها على مصادر متنوعة تشمل الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية.[2]

ث. البنوك الاسلامية

أحرزت الصناعة المصرفية الإسلامية تقدما ملحوظا من حيث النمو في عدد البنوك والعملاء والأصول، ومن المتوقع أن يحقق التمويل الإسلامي مزيدا من النمو، وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، وتتميز البنوك الإسلامية بأن علاقتها مع العملاء لا تقوم على علاقة دائن ومدين، وإنما على مبادئ تقاسم المخاطر والربح والخسارة، وتعمل كذلك على تقديم التمويل للمؤسسات الاقتصادية التي تواجه صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي[3].

كما عرفت الموسوعة العلمية للمصارف الإسلامية البنك الاسلامي على أنه "مؤسسه مالية واستثمارية، وتنموية واجتماعية، تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الاسلامية"[4]، كما تم تعريفه على أنه مؤسسة مالية تمارس الأعمال والخدمات المالية والمصرفية واستقطاب الموارد وتوظيفها بشكل فعال بما يضمن نموها وتحقيق أكبر عائد ممكن، ويتم كل ذلك في إطار يخدم أهداف التنمية

[1] خالد محمد أحمد الجابري، البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد53، 2016، ص ص4-5.
[2] Hendren H. Husein, op. cit. p149.
[3] https://uabonline.org/ar/newsletter تم الاطلاع: 12.10.2024
[4] افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، 2012، ص21.

الاقتصادية والاجتماعية، ولأنها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية فهي لا تتعامل بالفائدة الربوية[1]، فالبنوك الاسلامية ليست مجرد بنوك لا تتعامل بالفائدة الربوية أخذا أو عطاءا، فهي كذلك لا تقوم بتمويل السلع والخدمات المحرمة، بحيث تبنى على العقيدة الإسلامية وتستمد منها كل قواعدها وأسسها ومقوماتها عند ممارسة مهامها [2].

II. وظائف الجهاز المصرفي:

يعتبر الجهاز المصرفي من مرتكزات النظام الاقتصادي، ويقوم بوظائف مختلفة حسب الهدف الذي أنشأ من أجله، إذ يسعى لتلبية الاحتياجات التمويلية والخدماتية والتنظيمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وسنتناول فيما يلي بنوع من الاسهاب هاته الوظائف:

أ. وظائف البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي السلطة العليا في الجهاز المصرفي، تتولى الرقابة على مكونات الجهاز المصرفي، وعملية الإصدار بالإضافة إلى وظائف أخرى نلخصها فيما يلي:

- **إصدار العملة المحلية:** تمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، ولكنها تبقى محددة وليست مطلقة، ففي حالة قيام البنوك المركزية بإصدار عملة جديدة يجب على إدارة البنوك توفير الضمانات اللازمة لهذا الإصدار الجديد،[3] بحيث كان غطاء الإصدار في السابق من الذهب* ولكن بعد إلغاء هذا النظام، وجب أن يقابل الأوراق النقدية المتداولة أرصدة احتياطي العملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية، إلى جانب الذهب.

[1] عمر ايهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص41.
[2] خالد محمد أحمد الجابري، مرجع سابق، ص10.
[3] فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افق للعلوم، المجلد1، العدد3، 2016، ص308.

وفي سياق التطور التكنولوجي، لم يعد دور البنك المركزي يقتصر على إصدار العملة النقدية فقط، بل يعمل على تطوير عملة رقمية تتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، وقد بدأت بعض البنوك المركزية في إطلاق عملتها الرقمية الخاصة (CBDC)، فمثلا أطلقت الصين اليوان الرقمي في نهاية عام 2020 وفي نفس السنة أطلقت السويد الكرونا الإلكترونية في المعاملات المالية الرسمية، بدلا من استخدام البطاقة الائتمانية أو العملة النقدية، وتم تداول هذه العملات من خلال محفظة رقمية مثبتة على الهواتف الذكية لتسهيل عملية استخدامها، كما أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، عن بعض نتائج تجربته المسماة (فواير)[1]، التي يقوم بإصدار النقود وفقا لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

- **الحفاظ على الاســـتقرار النقدي:** يعتبر البنك المركزي بمثابة الملجأ الأخير للإقراض في حال عدم تمكن البنوك المكونة للجهاز المصرفي من الحصول على سيولة لتغطية عجزها، وبالتالي فهو الملاذ الوحيد للبنوك في حالة العسر المالي للحفاظ على الاستقرار النقدي وحماية أموال المودعين بما يحافظ على الثقة في الجهاز المصرفي[2].
- **إدارة الاحتياطي القانوني أو الإجباري:** تقوم البنوك التجارية بإيداع جزء من ودائعها لدى البنك المركزي اختياريا، ويتم إيداع جزء آخر بشكل إلزامي يسمى (احتياطي إلزامي)، ويتم تحديده بنسبة مئوية حسب النصوص القانونية، وتتم مراجعتها من وقت لآخر في إطار السياسة النقدية للبنك المركزي، ويتم الاستخدام الفعال للاحتياطي في الظروف الطارئة لتجنب الأزمات المالية[3].

[1] لبنى محمود توفيق، البنك المركزي العراقي في عصر العملات الرقمية تجارب دولية مع سيناريوهات افتراضية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد3، العدد 3، 2022، ص ص 153-154.

[2] نفس المرجع، ص414.

[3] نفس المرجع، ص410.

- **الوظيفة الرقابية:** يعتبر الإشراف على تدفق الائتمان المصرفي وتوجيه عملياته من أهم وظائف البنك المركزي، فقد صمم هذا الأخير من أجل التأكد من الوضع المالي والكفاءة المالية ودرجة ضمان السيولة اللازمة لكل بنك ومؤسسة مالية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والمحافظة على أموال المودعين، والحرص على متابعة البنوك، وذلك من أجل تحديد مدى التزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي[1].

بالإضافة إلى الوظائف السابقة، يلتزم البنك المركزي أيضا بالحفاظ على الاستقرار النقدي عبر استقرار أسعار الصرف، التحكم في التضخم (الاستقرار العام للأسعار)، كما يضمن البنك الاستقرار المالي من خلال تطوير الأسواق المالية ومكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير التمويل المصغر، ويشمل دوره الرقابي أيضا تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان الودائع، إدارة المخاطر ودعم السيولة المصرفية إضافة إلى تحفيز وتطوير الصيرفة الإسلامية[2].

ب. وظائف البنوك التجارية

تعد الوساطة المالية (Financial Intermediation) من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية، فهي تعمل كحلقة وصل بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم هذه المصارف بتجميع المدخرات الوطنية ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، بما يتماشى مع السياسة الائتمانية للدولة[3]، ولعل أبرز خدمة تقدمها البنوك التجارية في إطار هذه الوساطة، هي الائتمان المصرفي الذي يشتمل على القروض طويلة ومتوسطة الأجل لإنشاء المشاريع الاستثمارية، والقروض القصيرة الأجل لتمويل

[1] صادق راشد حسين، واخرون، العالقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية في العراق: العقبات والمقترحات، مجلة المنصور، العدد38، 2022، ص24.

[2] علي محسن اسماعيل، السياسة النقدية في مواجهة التحديات 2015-2016، دراسة صادرة عن البنك المركزي العراقي، 2017، ص3. متاح عبر الرابط التالي:https://cbi.iq/static/uploads/up/file-150649949557691.pdf

[3] عطية ميلاد الجبري، تقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من 2000-2013، المجلد9، العدد1، 2018، ص195.

عمليات الانتاج (مثل دفع الأجور أو شراء المواد الأولية،... إلخ)، إضافة إلى خدمات كالسحب على المكشوف وخصم الأوراق التجارية، كما تعمل على قبول الودائع، وحشد المدخرات وتوجيهها نحو مختلف المشاريع الاقتصادية والاستثمار في الأوراق المالية[1]، كما تعد البنوك التجارية اليوم أحد دعائم الاقتصاد الوطني لدورها في تقديم الكفالات اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبيرة وتمويل التجارة الخارجية خاصة من خلال فتح الاعتمادات المستندية[2].

ج. وظائف البنوك المتخصصة

تختلف وظائف البنوك المتخصصة حسب التخصص الذي أنشأت من أجله، ونلخص أهم هذه الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك في الشكل التالي:

[1] سيماء محسن علاوي، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق المدة 2003-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد53، 2017، ص279.

[2] عطية ميلاد الجبري، مرجع سابق، ص196.

الشكل4: وظائف البنوك المتخصصة



المصدر: سهاد جياد مطرود واخرون، دور مؤشر السيولة المصرفية في الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد14، العدد1، 2022، ص37.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا جليا أن وظائف البنوك المتخصصة تختلف تبعا للهدف الذي أنشأت من أجله، فهي تمنح قروض لتمويل نشاط اقتصادي داخل قطاع معين سواء كان صناعيا أو زراعيا أو عقاريا بهدف إقامة مشاريع تنموية، بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه البنوك بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم الاستشارات الضرورية لها، كما تعمل على تشجيع الصناعات المحلية وتسويق

المنتجات الزراعية، ويؤدي هذا الدور إلى زيادة فرص العمل وتحسين معيشة أفراد المجتمع، الأمر الذي يندرج في إطار البرنامج التنموي لهذه البنوك.

ت. وظائف البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية الهادفة لتطبيق الإطار النظري للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، فهي تقوم بوظيفة استقطاب الموارد عبر قبول الودائع وتوظيفها في الاستثمارات الحقيقية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية (باستخدام صيغ كالحسابات الاستثمارية وصكوك المضاربة)، ومنح التمويل لمختلف المؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة متكاملة من الصيغ التمويلية كالمضاربة والمشاركة والمرابحة، والتي تمثل البدائل الشرعية للإقراض بالفائدة الربوية، بينما يقتصر منح القروض فيها على القروض الحسنة في حالات استثنائية، وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه البنوك الخدمات المصرفية المماثلة للبنوك التجارية، مع الالتزام بالمبادئ الشرعية وتقديم الاستشارات الاستثمارية والمالية الاجتماعية[1].

III. الدور التنموي للجهاز المصرفي:

يحتل الجهاز المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد، دورا هاما في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، ويشير الكثير من الاقتصاديين إلى أن الوظائف التي يقدمها الجهاز المصرفي مكنت الدول المتقدمة من بلوغ مستوى التقدم الاقتصادي والنمو الذي نشهده الآن، وفي السياق ذاته فقد أكدت التطورات الاقتصادية في الدول النامية، والتي تسعى جاهدة لتحقيق برامج تنموية ضخمة تفوق قدرة

[1] حكيم حمود الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص ص82-83.

مواردها المالية، أهمية الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتمويل التنمية الاقتصادية فهو يعمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار[1].

في نفس السياق، يساهم الجهاز المصرفي في تعزيز الطاقات الإنتاجية من خلال تكوين رؤوس أموال تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته وبالتالي تلبية احتياجات المجتمع، وفي مقدمتها الاحتياجات الاستهلاكية، كما تساهم البنوك في تلبية هذه الاحتياجات عن طريق تمويل التجارة الخارجية التي تسهل شراء هذه السلع.[2]

إضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية الجهاز المصرفي في تحمله مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي من خلال تقديم تسهيلات ائتمانيه للقطاعات الصناعية والزراعية التي تكون بحاجة إلى سيولة، وجذب المدخرات لتكون مصدرا للاستثمارات المنتجة الواعدة التي تعمل على توفير مناصب شغل جديدة[3].

إضافة لما سبق، يعمل الجهاز المصرفي كذلك على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيره على حجم الائتمان الممنوح للمؤسسات، فهو يؤثر مباشرة على المعروض النقدي تبعا لمتطلبات النشاط الاقتصادي؛ حيث تؤدي زيادة القوة الشرائية للمجتمع إلى تنشيط الطلب والاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج، تخفيض البطالة، ورفع مستوى الدخل، علاوة على ذلك يتميز الجهاز المصرفي بمساهمته في تنمية وتطوير الأسواق المالية، من خلال وضع اللوائح والتشريعات المناسبة وتوفير الخدمات المالية والسيولة اللازمة التي تتيح للأسواق ممارسة عملها بكفاءة[4].

---

[1] نسرين غالي قاسم، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية السياحية المستدامة تجارب مختارة مع إشارة لتجربة العراق ما بعد 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليّة العلوم السياحية، جامعة العراق، 2019، ص 40.

[2] ميساء منير ملحم وآخرون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار، مجلد29، العدد، 2021، ص ص165-166.

[3] صادق راشد الشمري، ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2019، ص 119.

[4] ازهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة 2000-2012، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد3، العدد11، ص271.

وبما أن البنوك الإسلامية تعد عنصرا أساسيا في هذا الجهاز المصرفي، فإن التمويل المصرفي الإسلامي يمكنه الإسهام بدور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتميز به من آليات وصيغ تمويلية متنوعة تمكنه من استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه البنوك[1]، وفي هذا السياق، تتجلى أهمية البنوك الإسلامية في مكافحة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية، التي تسهم في زيادة الناتج القومي والدخل القومي والعائد الاجتماعي، ويتحقق ذلك بتطبيق صيغ تمويلية متنوعة بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام، ويفضي هذا الدور إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وصولا إلى تعزيز التعاون والتكافل الاجتماعي في ظل أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، المجلد46، العدد3، 2019، ص290.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 41.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، حيث تناولنا الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية من حيث مقومتها وأهدفها، وإجراء المقارنة بينها وبين النمو الاقتصادي، كما قمنا بالتطرق للنظريات المفسرة لها، بالإضافة لتسليط الضوء على أهم الأليات التي تعمل على تفعيل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل من خلال ما يلي:

- عرفت التنمية الاقتصادية تطور مستمرا تبعا للنظريات في الفكر الاقتصادي؛

- ترتكز التنمية الاقتصادية على مقومات أساسية أهمها توفير مصادر تمويل للخطط التنموية، وتهيئة مناخ الاستثمار، والتخصيص الأمثل للموارد بما يكفل تحقيق الأهداف الإنمائية؛

- تشكل التجارة الخارجية، وسوق رأس المال، والجهاز المصرفي ركائز أساسية لنجاح مسار التنمية الاقتصادية، حيث يلعب سوق رأس المال دور حيوي في توفير السيولة وتعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد، مما يساهم في توفير التمويل اللازم لنمو المؤسسات الاقتصادية وتوسعها، من جانبه يقوم الجهاز المصرفي بدور مهم في اقتصادات الدول، حيث يقوم بتوفير التمويل لمختلف القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية، أما التجارة الخارجية لها دور محوري في تفعيل التنمية الاقتصادية، من خلال تنويع الاقتصاد، وزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات شريحة واسعة من المستهلكين.

الفصل الثاني

استعراض صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

يتميز التمويل الإسلامي بأسسه القائمة على المشاركة في الربح والخسارة بين الأطراف إلى جانب تحريم الربا وتشجيع الاستثمار ومكافحة الاكتناز، ونظرا لارتباطه المباشر بالاقتصاد الحقيقي واستمداده لقواعده من مبادئ الشريعة الإسلامية، فقد شهد هذا التمويل انتشارا واسعا في العديد من الدول الإسلامية ودول العالم الأخرى.

وبفضل تنوع صيغه التي تشمل الأسلوب التشاركي كالمشاركة والمضاربة، وما يرتكز على البيوع كالمرابحة والسلم، إضافة إلى صيغ قائمة على الإجارة، أصبحت هذه الصيغ التمويلية تغطي متطلبات جميع الأنشطة الاقتصادية مما جعلها قادرة على أداء دورها التنموي بفاعلية.

ونهدف من خلال هذا الفصل إلى الإحاطة بأهم أنواع صيغ التمويل الإسلامي، ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: التمويل الإسلامي مفهومه وتطوره التاريخي وخصائصه؛

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية؛

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في سوق رأس المال والحافز الرئيسي لنموها؛

المبحث الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: التمويل الاسلامي مفهومه، خصائصه وتطوره التاريخي

التمويل الإسلامي نظام مالي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية إذ لم يعد هذا النظام مقتصرا على نطاق جغرافي محدد، بل شهد نموا متسارعا وانتشارا واسعا في العديد من الدول مما جعله يحظى باهتمام متزايد من المستثمرين.

ومن أجل توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتمويل الإسلامي، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول مفهوم التمويل الإسلامي، بينما يتطرق الثاني إلى خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وذلك عبر سرد مختلف تعاريفه وكذلك تطوره التاريخي، ونعرج بعدها إلى إبراز أهم القواعد المرتبطة به، كما نتناول أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين صيغ التمويل التقليدية.

I. ماهية التمويل الإسلامي:

لقد تعددت تعريفات التمويل الإسلامي واختلفت عند علماء الاقتصاد باختلاف آرائهم ومرجعياتهم، وبما أن هذا المصطلح مكون من شقين كل واحد يخص ميدانا معينا له مبادئه ومحدداته، وفي هذا السياق سنحاول توضيح وشرح كل جانب على حدة.

فعلى العموم يشير تعريف "التمويل" إلى "الأسواق والمؤسسات المالية التي تقوم باكتساب الموارد وتخصيصها وإدارتها واستثمارها[1]، كما يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه "الإمداد برأس المال أو بقرض

[1] النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2013، ص54.

نقدي للحاجة إليه في تنفيذ المشاريع"[1]، ويعرفه البعض الآخر على أنه "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"[2].

أما مصطلح "التمويل الإسلامي" فيوحي ببعض الاختلافات الجوهرية بين التمويل التقليدي ونظيره الإسلامي، حيث ينفرد هذا الأخير ببعض الخصائص المميزة والفريدة التي تستند على قواعد ومبادئ معينة حددتها الشريعة الإسلامية[3]، وبذلك يهدف التمويل الإسلامي إلى تقديم المال على شكل عيني أو نقدي، انطلاقا من مالكه الأصلي إلى جهة أخرى تديره وتتصرف فيه بهدف الحصول على عائد مادي في إطار وضوابط أحكام الشريعة الإسلامية[4].

في حين يعرفه البعض على أنه مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع أصول الشريعة الإسلامية الكلية ومقاصدها وأحكامها المفصلة[5].

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه تقديم المال من طرف إلى آخر وفقا لقواعد وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وباستخدام أحد صيغه التمويلية، مقابل الحصول على عائد ومن أجل الاستفادة منه في الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية والتنموية[6]، يعتبر هذا التعريف من بين أشمل التعاريف التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي.

II. التطور التاريخي للتمويل الإسلامي:

على مدى قرون عديدة، انتشرت ممارسة العمل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشبه الجزيرة

---

[1] مروان عبد المالك ذنون، استقراءات في التمويل الاقتصادي، ط1، شركة الأكاديميون للنشر، عمان، 2020، ص13.

[2] هشام كامل كشوط، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، لبيا، 2018، ص13.

[3] النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ص48-49.

[4] محمد فاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الاسلام، ط1، دار الجنان للنشر، عمان، 2016، ص10.

[5] عبد الله بن عبدا لمالك بن أحمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2005-2013 دراسة تحليلية، ماجستير اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2014-2015، ص24.

[6] إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، مرجع سابق، ص289.

العربية، وعرفت هذه المجتمعات في فترة ما قبل الإسلام بعض الأعراف والتقاليد التجارية التي لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، ومع ظهور الإسلام تواصل العمل بتلك الممارسات إلى جانب معاملات أخرى تم تعديلها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية من خلال سن نظام قانوني موحد للعقود ينظم ويؤطر تلك الممارسات والأعمال التجارية، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم، استمدّت أسس التمويل الإسلامي مباشرة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومنذ ذلك الحين نظمت الشريعة الإسلامية جميع المعاملات المالية بين المسلمين.

ومع انتشار رقعة الإسلام بعد وقت قصير من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، عمد المسلمين إلى نشر تعاليم الإسلام في عموم بلاد العرب وفي أجزاء كبيرة من العالم بما في ذلك دولا أعجمية في آسيا وافريقيا وأوروبا، أدى هذا الانتشار إلى شيوع المعاملات المالية الإسلامية وهو ما أكدته السجلات التاريخية للعقود الموثقة بين التجار في تلك الفترة التي تدل على انتشار صيغ التمويل الإسلامي وخاصة صيغتي المضاربة والمشاركة[1].

مع حلول القرن السابع عشر وظهور الثورة الصناعية في أوروبا برز نظام مصرفي جديد قائم على الفائدة الربوية حيث رافق هذا النظام المشاريع الاستثمارية الكبرى من خلال تحويل رؤوس الأموال بين الدول، لاحقا وبعد سقوط الخلافة العثمانية شرعت الدول الأوروبية في استعمار أجزاء واسعة من العالم العربي والإسلامي مما ساعدها فرض نظامها المالي، هذا الوضع الذي ألزم الدول العربية والإسلامية المستعمَرة بتبنيه على الرغم من تعارضه الصريح مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بعد استقلال غالبية الدول العربية والإسلامية المستعمَرة، شهدت سنة 1963 أولى المحاولات الجادة لإنشاء بنك بدون الفوائد الربوية، وذلك بإنشاء بنك ميت غمر للادخار في مصر لكن هذه المبادرة لم

[1] النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص158.

تستمر، تزامنا مع ذلك، ظهرت مبادرات أخرى مماثلة سنة 1966 اقتُرح مشروع "بنك بدون فوائد" بجامعة أم درمان في السودان، لكن الظروف حالت دون تنفيذه ثم تكللت الجهود بإنشاء بنك ناصر في مصر سنة1971.

وفي نفس السياق، ساهمت الأحداث التي تلت الصدمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي والتي أدت إلى ارتفاع كبير في العائدات النفطية للدول الإسلامية والعربية في توسيع آفاق التمويل الإسلامي حيث تحول هذا التوسع إلى حلم مشروع للانفصال الاقتصادي، حيث بدأت النقاشات حول إمكانية التخلي عن النظام المالي الذي تمليه الدول الاستعمارية واستبداله بنظام مالي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية[1]، حيث ناقش وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم سنة 1972 بمدينة جدة إمكانية إقامة بنوك إسلامية محلية ودولية، تبع ذلك في سنة 1973 اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة، حيث ناقشوا بالتفصيل الجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد توصلوا إلى وجود إمكانية عملية لتطبيق الفكرة على أرض الواقع، وبناء على ذلك شرعوا في اتخاذ الخطوات العملية لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي تأسس في جدة سنة1975 بهدف دعم التنمية الاقتصادية،[2]

ومنذ ذلك الحين، شهدت البنوك الإسلامية نموا متسارعا مما أدى إلى انتشار واسع للتعاملات المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية وتسارع نمو الأصول المالية الإسلامية، حيث بلغ عدد البنوك الإسلامية سنة 2019 في جميع أنحاء العالم 428 بنك، وفي نفس السنة بلغ إجمالي أصول الصيرفة

[1]Fakhri Korbi, La finance islamique : une nouvelle éthique ? Comparaison avec la finance conventionnelle, these de doctoat, economie, Centre d'économie de l'Université Paris-Nord (CEPN), Université Paris 13 Sorbonne Paris Cité, 2016, pp16-18, https://theses.hal.science/tel-01871008.

[2] أحمد طه العجلوني، نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، بريدة، جماعة القصيم للنشر العلمي والترجمة،2014، ص ص205-206.

الإسلامية العالمية حوالي 1.99 تريليون دولار أمريكي، وهي بذلك تشارك بحوالي ستة في المائة من إجمالي الأصول المصرفية العالمية[1].

لم يقتصر الأمر على إقامة هذه المصارف التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتلتزم بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة في جذب المدخرات وتوظيفها بل تجاوز ذلك إلى أن العديد من المصارف التقليدية بدأت بإنشاء فروعٍ تتبع نظام المصارف الإسلامية في معاملاتها (فروع المعاملات الإسلامية)، ثم تطور الأمر خطوة أخرى مهمة، حيث قامت بعض الدول بـ أسلمة قطاعاتها المصرفية بالكامل كما هو الحال في باكستان والسودان.[2]

III. أوجه الاختلاف بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من المميزات والسمات تجعله يختلف عن التمويل التقليدي اختلافا جوهريا فهو:

- ✓ يستند إلى أصول حقيقة، فكل صفقة تنفذ عن طريقه تساهم في خلق أصل أو قيمة جديدة مضافة، أما التمويل التقليدي فإنه لا ينتج عنه بالضرورة أصول حقيقية؛
- ✓ يرتبط دائما بالاقتصاد الحقيقي وذلك لارتباطه المباشر بعمليات الإنتاج وتبادل السلع والخدمات والتي تنتج عنها زيادة حقيقية في الثروة، في حين يبتعد التمويل التقليدي عن الاقتصاد الحقيقي حيث يغلب عليه تمويل المعاملات التي لا تتولد عنها ثروة مضافة وهو ما يعرف بالاقتصاد الوهمي*، مثل وتداول الديون أو بيعها بين المؤسسات المالية، فهذه المعاملات لا تنتج عنها زيادة حقيقية في الثروة وإنما تنقلها من مالك إلى مالك آخر[3]، في حين يكون التمويل الإسلامي

[1] https://www.statista.com

[2] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص207

* الاقتصاد الوهمي هي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان.

[3] منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص194 .

مرتبطا دائما بمعدلات المشاركة التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي لذلك فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي يضمن النمو المستمر لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي[1]، كما هو مبيَّن في الشكل التالي:

الشكل5: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي



المصدر: صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ملتقى دولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009، ص5.

يوضح الشكل أعلاه أهمية تحقيق توازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، فمن الضروري أن تكون قاعدة الاقتصاد الحقيقي الذي يركز على إنتاج السلع والخدمات أوسع وأكبر من قاعدة الاقتصاد المالي الذي يعتمد بالأساس على حركة رؤوس الأموال، وينبغي أن يكون مكملا للاقتصاد

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ملتقى دولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009، ص5.

الحقيقي لذلك فإن اختلال هذا التوازن يؤدي إلى ظاهرة الهرم المقلوب*، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل6: الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي



المصدر: صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ملتقى دولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009، ص6.

يتضح من الشكل أعلاه أن ظاهرة الهرم المقلوب هي حالة اقتصادية غير متوازنة مرتبطة بالتمويل التقليدي، حيث تتنامى الأصول المالية بشكل أسرع بكثير من نمو القاعدة الإنتاجية للاقتصاد حيث يؤدي هذا التفاوت إلى زيادة حدة المخاطر المالية واختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح عمليات تداول الديون، وتشجيع المضاربات المالية، مما يجعل النظام الاقتصادي أكثر عرضة للصدمات الخارجية[1].

* ظاهرة الهرم المقلوب تعود للاقتصادي الفرنسي الحائز عل جائزة نوبل في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي موريس أليه، حيث وضح هذه الظاهرة بأن النظام الرأسمالي المعاصر قد توسع بالقروض والفوائد، بحيث كون طبقات عديدة كبيرة وكثيفة من الأصول المالية التي ليس لها علاقة مباشرة بالأصول الحقيقية تتشكل هذه الطبقات المالية العديدة فوق قاعدة صغيرة مكونة من الانتاج والمبادلات الحقيقية مما يجعل النظام قليل الاستقرار. انظر منذر قحف مرجع سابق، ص131.

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص.ص3-5.

في المقابل لا يمكن لظاهرة الهرم المقلوب أن تحدث في نظام التمويل الإسلامي لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي حيث يقوم بربط كل عملية تمويل بعملية إنتاج أو تبادل للسلع والخدمات، كما أنه يمنع تداول الديون، بالإضافة إلى ذلك تعد التكلفة الفعلية المرتبطة بالتمويل الإسلامي أدنى منها في التمويل التقليدي، وذلك لغياب فوائد التأخير وتكاليف خدمة الدين والجدولة وكل ما يتعلق بها[1].

- ✓ يتميز التمويل الإسلامي بتنوع أدواته إذ يقدم مجموعة واسعة من الصيغ التمويلية المبتكرة التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ: المشاركة، والمرابحة، والإجارة، والاستصناع، وذلك على عكس التمويل التقليدي الذي يعتمد بشكل أساسي على نظام فوائد القروض[2]؛
- ✓ يعتمد التمويل التقليدي على قاعدة الملاءة المالية عوضا عن الإنتاجية ومبدأ الربح والخسارة، ويفضل مبادلة النقود بالنقود بعيدا عن نتائج الاستثمار أو العمل ما دام العائد مضمونا، مما يؤدي إلى تركز الثروة لدى الجهة المانحة للتمويل التقليدي من جهة، ومن جهة أخرى يشجع هذا التعامل على الكسل والركود لوجود فئة من المجتمع تكسب دخل لقاء تأجير النقود دون أي مشقة[3]؛
- ✓ يهتم التمويل التقليدي بسعر الفائدة على حساب ربحية المشروع ولا يتحمل مخاطره بل يُحمّلها للمقترض، لذا لا يقوم بدراسة جدوى اقتصادية شاملة لهذا المشروع، بينما يتخذ التمويل الإسلامي

[1] سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية،2010، ص107.

[2] شوقي احمد دنيا، التمويل والمؤسسات الإسلامية، ط1، ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص ص30-31.

[3] زائد نصري جميل أبو مؤنس، التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية دراسة تحليلية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 9، العدد1، 2019، ص348.

معدل الربح معيارا في اتخاذ قرار المشاركة في أي مشروع؛ فكلما ارتفع هذا المعدل زادت فرصة الحصول على التمويل والعكس صحيح؛

- ✓ يحقق التمويل الإسلامي العدالة بين صاحب رأس المال والمستثمر؛ إذ يشارك كل منهما في المخاطرة ويتحملان النتائج سواء كانت ربحا أم خسارة، بينما يحصل كل من المدخر والمستثمر في التمويل التقليدي على عائد ثابت ومضمون مسبقا، وهذا قد يؤدي إلى ظلم المدخر عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح، كما يمكن أن يُظلم المستثمر عند انخفاض الربح أو تكبد الخسائر أو ارتفاع الفائدة[1]؛

- ✓ قرار الادخار والاستثمار في التمويل الإسلامي مرتبط بالربح، والذي يكون في نطاق الحلال مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي المرتبط بمصلحة المجتمع، بينما في التمويل التقليدي يكون مرتبطا بتقلبات أسعار الفائدة[2].

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

إن تحقيق التمويل الإسلامي لوظائفه وأهدافه يتطلب الالتزام بجملة من الضوابط الشرعية، والقيم الأخلاقية، والمعايير الفنية والعلمية، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

I. الضوابط الشرعية

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الضوابط الشرعية، نوضحها فيما يلي:

أ. تحريم الربا

يُعرف الربا في اللغة بأنه الزيادة والنمو والارتفاع، فيقال ربا المال أي زاد، أما الربا شرعا: فهو الزيادة على أصل المال يأخذه الدائن مقابل الأجل، وينقسم الربا إلى قسمين هما: ربا الديون وربا البيوع.

[1] عبد الحميد الغزالي، حول اساسيات المصرفية الإسلامية، ط3، دار النشر الإسلامية، القاهرة، 2006، ص41.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، مرجع سابق، ص292.

- **ربا الديون:** ويسمى أيضا ربا النسيئة أو ربا القروض وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين مقابل التأجيل[1]، كان المقترض في العصور السابقة يدفع مبلغا شهريا محددا (قسط) مع بقاء رأس المال الأصلي دون سداد، وعند حلول آجال الاستحقاق كان يتم مطالبة المدين بسداد رأس المال والفوائد المتراكمة، فإذا تعذر عليه الأداء زاد الأجل مقابل الزيادة في المال، وهذا يوضح أن الزيادة في ربا الديون تكون بالأساس مقابل الزمن الممنوح للسداد.

هذه الصورة تنطبق تماما على القروض بفائدة التي تتعامل بها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أن الفائدة المتراكمة تكون مركبة أي أنها تحسب على أساس رأس المال الأصلي والفوائد المتراكمة من الفترات السابقة [2].

- **ربا البيوع:** وهو مبادلة (أو بيع) الشيء بجنسه مع الزيادة، مثل بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام، مع الزيادة، لذلك لا يجوز مبادلة شيء بجنسه كالذهب والفضة والبر والتمر إلا بشرطين:

أولهما: المساواة في الكميات المتبادلة، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثلا بمثل، سواء بسواء".

ثانيهما: القبض في مجلس العقد، وهو يعني المبادلة الفورية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "يدا بيد"[3].

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، ار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 96 – 97.

[2] صادق أحمد عبد هلا عبد الغني، الاستثمار في المصارف الإسلامية الأسس وآليات التطبيق، ماجستير في الاقتصاد، جامعة القادسية، 1999، ص74.

[3] الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، حديث رقم (1587)، بيروت، ج 3، ص 1211.

الآثار السلبية للربا على الاقتصاد

يؤثر التعامل بالربا واستخدام الفوائد الربوية سلبا على الاقتصاد والمجتمع، بحيث تتعدد هذه الأثار وتتفرع لتمس مجموعة من الجوانب نلخصها فيما يلي:

- ارتفاع أسعار السلع: تعد الفائدة جزءا لا يتجزأ من تكلفة إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي ينعكس مباشرة على تكلفة المنتج النهائية ويقوم المنتجون بتحميلها على المستهلكين عبر الأسعار مما يؤدي إلى زيادة السعر عند المستهلك النهائي بقيمة هذه الفائدة، وبالتالي تُعتبر الفائدة أحد أهم عوامل التضخم، كما يؤثر سعر الفائدة بشكل كبير على سلوك المستهلكين والمستثمرين على حد سواء فارتفاع أسعار المنتجات نتيجة لزيادة الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد وتدهور مستوى معيشته، هذا الوضع قد يدفع الاقتصاد إلى مرحلة من الكساد والركود بكل ما يترتب عليها من آثار سلبية على الحالة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، ومن أبرز هذه الآثار ارتفاع مستويات البطالة والفقر، وتزايد معدلات الجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى [1]؛
- سوء تخصيص الموارد: ويحدث نتيجة للتحيز في منح تمويل للمشروعات الكبيرة بقروض أكبر وسعر فائدة منخفض وذلك بحجة قدرتها العالية على السداد وامتلاكها للضمانات الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية، هذه الممارسة تأتي على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون ذات إنتاجية أعلى وكفاءة أكبر ولكنها تحصل على قروض ضئيلة بأسعار فائدة مرتفعة، وبالتالي يوجه التمويل نحو المشروعات الأقل إنتاجية والأقل جدوى اقتصادية فقط لمجرد أن أصحابها يملكون الضمانات مما يؤدي إلى عدم استغلال الموارد بكفاءة مثلى؛

[1] أبوبكر هاشم أبوبكر أبوالنيل، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، دكتوراه غير منشورة، الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2013، ص ص56-57.

- غياب العدالة في توزيع العائد بين المدخرين والمستثمرين: يكون توزيع العائد من خلال البنوك التقليدية بين المستثمرين والمدخرين بعيدا كل البعد عن العدالة إذ تكشف الدراسات أن آلية توزيع العائد بين المدخرين والمستثمرين عبر البنوك تعاني من خلل في العدالة، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تثبيط عمليات الاستثمار وتآكل مدخرات الأفراد بسبب أثر التضخم، أما الانخفاض في سعر الفائدة يلحق الضرر بالمدخرين، ويشجع الاستهلاك مما يؤثر سلبا على جودة الاستثمارات ويقلل من معدلات الادخار وتكوين رأس المال[1]؛
- حدوث الأزمات: يقول **هابرلر HaberIer*** في كتابه Prosperity and depression أنه بعد قيامه بدراسة وافية لجميع نظريات الأزمات الاقتصادية، توصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الدورات الاقتصادية تتميز بتقلبات في الثقة والإقراض حيث تزداد الثقة في الاقتصاد في فترات الرخاء مما يدفع البنوك إلى زيادة الإقراض وتخفيض أسعار الفائدة، بينما تنخفض الثقة في فترات الكساد مما يدفع البنوك إلى تقليل الإقراض ورفع أسعار الفائدة، كما أضاف أن نظرية الأزمات ترى أن تضخم الأسعار يشوه العلاقات الحقيقية بين الأسعار ويؤدي إلى انتعاش مصطنع لا يعكس النمو الاقتصادي الحقيقي، مما يجعل الأسعار غير متجاوبة مع التغيرات الفعلية في العرض والطلب، بل تصبح نتيجة لقدرة البنوك على زيادة كمية النقود لتحقيق الربح، وتتنافس البنوك فيما بينها لمنح القروض حتى ولو كانت ضارة بالاقتصاد، وذلك سعيا وراء تحقيق عائد مادي، بينما تتردد في تقديم القروض في أوقات الكساد خوفا من فقدان احتياطاتها وإعلان الإفلاس، حتى ولو كان ذلك ضروريا لإنعاش الاقتصاد، هذه السياسة القائمة على دافع الربا هي من أهم العوامل التي تؤدي

[1] عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص41.

* جوتفريد هابرلر: هو اقتصادي نمساوي–أمريكي شهير، يُعتبر أحد أبرز الشخصيات في مجال الاقتصاد الكلي في القرن العشرين اشتهر بدراساته حول الدورات الاقتصادية، والتضخم، والسياسة النقدية، والتجارة الدولية.

إلى تفاقم حدة الأزمات وتسارعها، حيث تزيد من حدة التوسع في أوقات الرخاء وتزيد من حدة الانكماش في أوقات الكساد.[1]

ب. الغرر: يعرف الغرر **لغةً** على أنه الخطر، الجهل والخداع، أما **اصطلاحاً**، فعرّف بأنه ما يكون مستور العاقبة[2]، وذهب بعض الفقهاء إلى تعريف أوسع، حيث يعتبرون الغرر بأنه الخطر الذي يستوي فيه احتمال الربح والخسارة، أي أن الغرر يتحقق عندما يكون احتمال الخسارة مساويا أو أكبر من احتمال الربح.[3]

ث. الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم: تمثل هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات والمعاوضات، وعلى العموم يعرف الغرم والغنم في **اللغة** على النحو التالي، الغرم هو ما يلزم المرء لقاء شيء من مال أو جهد، أما الغنم، فهو ما يحصل عليه من منفعة مرغوبة مقابل ذلك[4]، وفي المصطلحات الاقتصادية يقصد بالغرم الخسارة وبالغنم الربح، والمقصود من هذه القاعدة التمويلية والاستثمارية الإسلامية أن الفرد يأخذ من الحقوق والمزايا والعوائد بقدر ما يتحمل من التزامات والأعباء والمخاطر بحيث يكون هناك توازن بين الغنم (الايرادات) الغرم (الأعباء).

في هذا الإطار، يعد من الضروري لتحقيق الربح أن يتحمل الفرد المخاطرة أو يبذل الجهد حيث يعتبر هذان العنصران هما أساس النشاط الاقتصادي السليم، كما أنهما معيار للتمييز بين الفرد الكسول الذي

[1] يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية الأساس الفكري، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1996، ص60.

[2] رفعت فتحي متولي يوسف، التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الاقتصادية للدراسات الإسلامية، المجلد 3، العدد 28، 2020، ص76.

[3] سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص157.

[4] مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 543.

يسعى للحصول على دخل دون بذل جهد أو تحمل مخاطرة، وبين الفرد المجتهد الذي يسعى ويعمل ويخاطر بماله وجهده لتحقيق ربح حلال[1].

وانطلاقا من هذا المبدأ، تتوازن حقوق كل طرف مع التزاماته حيث لكل طرف حقوق تعادل ما عليه من التزامات، مثل الالتزام بالمال، والالتزام بالعمل، والالتزام بالضمان، حيث تكسب هذه الالتزامات صاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم[2].

د. **منع الغبن:** الغبن هو تجاوز السعر المتعارف عليه في السوق بزيادته عن السعر الرائج في السوق، ويُعد هذا التصرف استغلالا لجهل الطرف الآخر بالقيمة الحقيقية للسلعة أو الخدمة، مما يحمله عبئا ماليا إضافيا غير مستحق حيث يشكل الغبن بذلك ظلما للطرف المتضرر (المغبون) وربحا غير عادل للطرف المستفيد (الغابن)، كما يتنافى الغبن بشكل جوهري مع مبادئ العدل والتوازن التي تُعد أساسية في المعاملات ضمن الشريعة الإسلامية[3].

هـ. **لا تبع ما ليس عندك:** يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في المعاملات المالية، فمن يبيع شيْا لا يملكه يكون قد ارتكب تصرفا غير مشروعا، فمن لا يملك شيئا ليس من حقه أن يتصرف فيه تصرف المالك، فلا يبيع ولا يهب ولا يُورّث، فلكل شخص حق التصرف فيما يملك فقط.

---

[1] صادق أحمد عبد هللا عبد الغني، الاستثمار في المصارف الإسلامية الأسس وآليات التطبيق، ماجستير في الاقتصاد، جامعة القادسية، 1999، ص69.

[2] سامر مظهر قنطقنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، مرجع سابق، ص199.

[3] منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، مرجع سابق، ص266.

وقد كانت البيوع الوهمية أحد أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى تضخم غير واقعي في حجم المعاملات المالية وخلق فقاعات مالية وهمية، كما شجعت هذه الممارسات الكثيرين على الطمع في أرباح سريعة وغير حقيقية[1].

و. **تحريم كنز المال:** قد ورد مصطلح 'كنز المال' في القرآن الكريم والسنة النبوية في مواضع متعددة، وذلك في سياق ذمه الشديد والتحذير من عاقبته لمن يمارسه، والمقصود باكتناز المال هو حجزه ووقف منفعته أي منعه من التداول والاستثمار، ومن هنا تبرز الحكمة الاقتصادية الكامنة وراء تحريم كنز المال وتتمثل في أن كنز المال يحرم الاقتصاد من مصدر مهم من مصادر الاستثمار بحيث يحجبه عن التداول والحركة، مما يؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار وإعاقة إنشاء كثير من المشاريع الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع، وبذلك تتفاقم الآثار السلبية لظاهرتي الفقر والبطالة[2].

ي. **تحريم المضاربة (بمعنى المقامرة):** ينطوي مفهوم المضاربة المستخدم في الأسواق المالية الحديثة على عملية المتاجرة بأصول مالية تولد دخلا، والاحتفاظ بها لغرض بيعها لاحقا، دون غاية الاستثمار الفعلي في الشركات المصدرة لهذه الأصول، وتكمن المشكلة الرئيسية في المضاربة المعتمدة في الأسواق المالية في تحولها إلى عملية مقامرة؛ حيث تحول نشاط البورصات من الاستثمار الحقيقي إلى عمليات صورية، يقامر فيها المتداولون على ارتفاع أو هبوط الأسعار، وقد أسهم هذا في تبني سلوكيات ضارة للتأثير على الأسعار مما جعل حركة الأسواق توجَه بالإشاعات بدلا من التقديرات الدقيقة، وجعلها تتأثر بالمقامرة أكثر من المخاطرة القائمة على جدوى الاستثمار، تأتي أهمية تحريم

[1] سامر مظهر قنطجي، فقه الابتكار المالي بين التثبيت والتهافت، ط3، اصول–قواعده–معاييره، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، 2023، ص ص447–448.

[2] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص ص48–49.

[2] نفس المرجع، ص ص45–46.

المضاربة بمعنى المقامرة والعمليات المرتبطة بها كونها لا تحقق أحد الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية وهو حفظ المال، بل على العكس تؤدي إلى خسائر كبيرة تضر بأموال المستثمرين في هذه الأسواق، فمثلا عندما يشتري مستثمر سهما بسعر مبالغ فيه لا يعكس حقيقة أداء الشركة، فإنه يصبح عرضة لخسارة كبيرة جدا عند انكشاف هذا التضخيم وانخفاض سعر السهم[1].

II.الالتزام بالأخلاق في المعاملات المالية:

إن أهم ما يميز التمويل الإسلامي هو كونه تمويلا دينيا وأخلاقيا، فهو لا يقتصر على تقديم التمويل للأغنياء فحسب بل يمنحه لمن يملك الخبرة والكفاءة وهو ما يحقق التوازن بين الحوافز المختلفة، وفي المقابل يعد الجشع وحب التملك من أبرز عوامل التضخم التي تجلت في الفقاعة الائتمانية التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين[2].

كما يحث الدين الإسلامي على الالتزام على الصدق والأمانة في المعاملات المالية، ويعد هذا العنصر ضروريا في تقديم الخدمة التمويلية للزبائن وذلك من خلال تقديم النصائح بكل أمانة وبعيدا كل البعد عن الغش، حتى لو كان بيان الحقيقة سيؤدي إلى عدم مواصلة الزبون في إجراءات طلب التمويل[3].

بناء على ما سبق، فإن التمويل الإسلامي يقتصر على التمويل الذي يحقق منفعة الفرد والمجتمع، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات المفيدة للمجتمع ويعزز التنمية الاقتصادية، ويمنع

[1] رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص7.
[2] رائد نصري جميل أبو مؤنس، مرجع سابق، ص351.
[3] هشام كمال كشوط، مرجع سابق، ص21.

التمويل الإسلامي بشكل صريح السلع الضارة بالإنسان أو الضارة لبيئته وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم كل ما يضر بالأنفس أو الأموال أو البيئة[1].

III. المعايير الفنية والعلمية

لتحقيق أهداف التمويل الإسلامي، يجب أن تخضع العقود المالية الجديدة إلى تقييم شامل يضمن قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وتلبية متطلبات التمويل في السوق، وأحسن مثال على ذلك الصكوك الإسلامية، إذ لم يتم السماح بالتعامل بها في الأسواق المالية المعاصرة حتى تخطت الامتحان العلمي للورقة المالية، والذي يكون من خلال دراسة دورها التمويلي والمنافع والفوائد المرجوة منها باعتبارها أداة استثمارية، وكذا معرفة الدوافع التي تدعو المستثمرين إلى شرائها وكيفية تداولها، وذلك من أجل التأكد من قدرتها على القيام بدورها التمويلي، وهذا ينطبق على جميع عقود التمويل الإسلامي[2].

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية

يتميز التمويل الإسلامي بتشكيلة واسعة من الصيغ التمويلية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ: المشاركة، المضاربة، المرابحة، السلم، الاستصناع، والإجارة، المزارعة، المساقاة.

ويتفق أغلب الباحثين في مجال التمويل الإسلامي على أن هذه الصيغ تهدف إلى تحقيق أهداف ربحية تنموية، كونها مرتبطة ارتبطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي وبالقيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية.

---

[1] هشام كامل كشوط، مرجع سابق، ص21.

[2] منذر قحف، مرجع سابق، ص149.

ونظرا لأهمية هذه الصيغ في تحقيق التنمية وجدنا حاجة ماسة إلى دراستها بشيء من الدقة والتفصيل وفقا لما هو موضح في المطالب التالية.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

يقوم هذا الأسلوب من التمويل على مبدأ أساسي، ألا وهو مشاركة جميع الأطراف في عملية الاستثمار، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر الناتجة عن العملية التمويلية بين الأطراف المشاركة بشكل متناسب، ولأهمية هذا النوع من صيغ التمويل، سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وخصائص كل من المشاركة، المضاربة، المساقاة والمزارعة.

I. التمويل بالمشاركة:

تعد المشاركة من الصيغ التمويلية المستحدثة في البنوك الإسلامية، وهي تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين جميع الأطراف المتشاركة، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهومها والشروط المصاحبة للعمل في ظلها، وكذلك أشكالها.

I.1. مفهوم المشاركة: تعرف الشركة **لغةً** على أنها اسم مشتق من فعل شرك، الشركة: مخالطة الشركين، ويقال شاركت فلانا، أي أصبحت شريكه وشركته في البيع [1]، أما **اصطلاحاً:** فتعرف المشاركة على أنها شركة تتم بعقد، فهي عبارة عن تعاقد اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهم[2].

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 2248.

[2] عبد الله بن فيصل بن احمد الفيصل، الشركة المتناقصة، مجلة العدل، العدد 60، 2013، ص188.

كما تعرف المشاركة بأنها مشروع استثماري ينشأ بين طرفين أو أكثر لتنفيذ نشاط اقتصادي محدد، بحيث توزع الأرباح بين الشركاء وفق النسب المتفق عليها في العقد، وتتقاسم فيه الخسارة بحسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال[1].

وتعتبر عقود المشاركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية تطبيقا لما يعرف في الفقه الإسلامي بشركة العنان، وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بمال معلوم ويكون لهم الحق في التصرف في مال الشركة،[2] إذ أن كلا من المشاركين المودعين والبنك والمستثمرين تختلط أموالهم في المشروع ويتقاسمون الأرباح المتحققة منه بينهم حسب نسب متفق عليها، وأما في حالة الخسارة فيتحملها الجميع كل بحسب حصته في رأس المال، هذا الاشتراك في تحمل نتائج المشروع الاستثماري يُحقق المساواة بين جميع الأطراف، ويُلزمهم بالحرص على تحقيق أهداف المشروع المشترك، بدءا من دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بدقة وموضوعية، مرورا بحسن تنفيذه وكفاءة تشغيله وحسن تصريف منتجاته وتسويق خدماته وحسن إدارته لتحقيق العوائد المرجوة منه ودوام استمراريته، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تعزيز النمو والتقدم.[3]

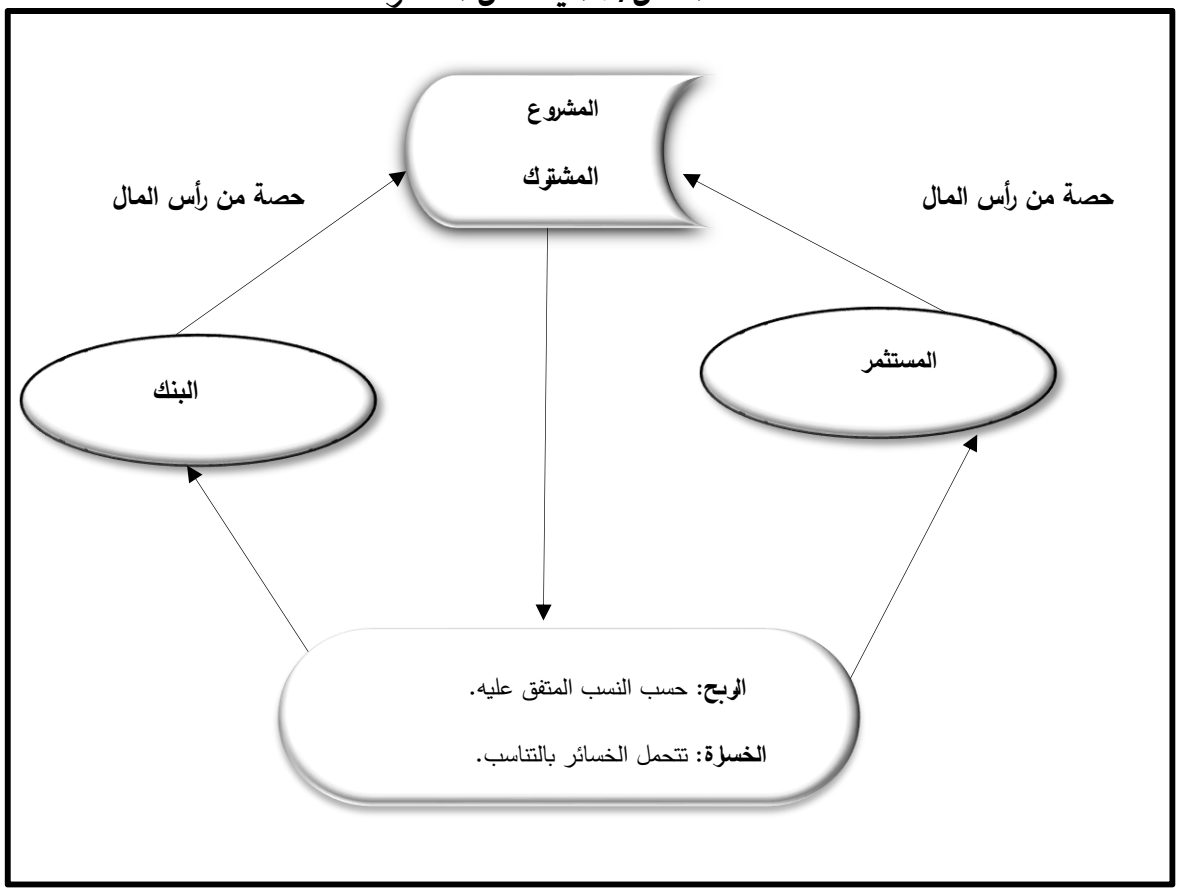
ويمكن توضيح آلية التمويل بالمشاركة من خلال الشكل التالي:

[1] Muhammad farooq, Muhammed mushtaq ahmed, Musharakah financing: Experience of pakistani banks, World applied science journal 21 (2), 2013, pp 182-183.

[2] هشام كامل فشوط، مرجع سابق، ص69.

[3] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص224.

الشكل7: آلية عمل المشاركة



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى التعريف السابق

2.I. الشروط العامة للمشاركة:

هناك عدة شروط متعلقة بالمشاركة، منها ما هو مرتبط برأس المال ومنها ما هو مرتبط بتوزيع الأرباح، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ. الشروط المرتبطة برأس المال:

- أن يكون رأس مال المشاركة من النقود التي تتمتع بقبول عام، أما إذا كانت أصولا عينية وليست نقودا، فيتم تقييمها بنقود عند بداية المشاركة؛

[1] الانصاري محمود وآخرون، البنوك الاسلامية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1988، ص79.

- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس؛
- ألا يكون جزء من رأس المال دينا لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر؛
- لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء في رأس المال.

ب. الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح:

- أن يحدد عقد المشاركة قواعد توزيع حصص الأطراف المشاركة في العقد بوضوح تام، سواء كانت النتائج ربحا أو خسارة؛
- تحدد حصص الربح بين الأطراف المشاركة بالجزئية (النصف أو الثلث..الخ) أو بالنسبة (30%او 40% او 50%...الخ)؛
- يحدد جزء من الربح كمقابل للعمل أو الإدارة، ويكون من حق القائم بالعمل من الشركاء، والباقي يوزع كعائد لرأس المال على الشركاء، ويجوز أن تكون نسب توزيع عائد رأس المال على الشركاء بنسب ما قدموا من رأس المال أو بنسب أخرى يتفقون عليها؛
- في حالة وقوع خسارة غير مرتبطة بتقصير أو مخالفة للشروط من جانب الشريك القائم بالإدارة والعمل، فإن هذه الخسارة يتحملها الشركاء، كل بنسبة حصته في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على توزيعها بنسب أخرى كما هو الحال في توزيع الأرباح؛
- لا يحمل الشركاء المسؤولية للشريك القائم بالإدارة في حالة حدوث الخسارة وهذا في حالة إذا لم يثبت أن حدوث هذه الخسارة هو بسبب تقصير مرتكب من هذا الشريك، والعكس صحيح.

I.3. أشكال التمويل بالمشاركة

يوجد عدة أنواع لصيغة التمويل بالمشاركة، حيث يتم استخدام أحد هذه الأشكال حسب طبيعة العقد وحاجة المتعاملين إليها، ويمكن توضيح هذه الأنواع من خلال ما يلي:

أ. المشاركة الثابتة (المشاركة المستمرة): ويقصد بها أن يمتلك كل شريك من الأطراف المشاركة حصة ثابتة في المشروع، هذه الحصة لا تتغير طوال مدة المشروع بغض النظر عن مساهمة كل شريك في بداية المشروع سواء كانت متساوية أو مختلفة، حيث يمتلك كل مشارك حصة في رأس المال بشكل دائم، وتستمر هذه المشاركة مادام المشروع مستمرا وتنتهي بانتهائه[1].

ب. المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك): المشاركة المتناقصة صيغة تمويل تعتمد على اشتراك البنك مع أحد عملائه في شراء أصل من الأصول المنتجة؛ كطائرة، أو عقار، أو شركة قائمة... إلخ، والغرض من صيغة المشاركة المتناقصة هو أن تكون بديلا عن القرض الربوي حيث يقدم البنك الائتمان لعملائه على غير أساس الفائدة، وتعرف المشاركة المتناقصة وفقا للمعيار 12 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (أيوفي)، على أنها " شركة يتعهد بها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا، حتى يمتلك المشتري المشروع بكامله"[2] ، وتتميز هذه المشاركة بأنها طويلة الأجل، ولكن حصة البنك في رأس مال الشركة تتناقص عبر الزمن وحتى السداد التام لكامل حصة البنك، وعندها ينتهي عقد المشاركة.[3]

ج. المشاركة المتتالية: يعد هذا النوع من المشاركة شائعا في البنوك الإسلامية ضمن علاقتها مع أصحاب الودائع الاستثمارية، حيث يتم دمج أموال المودعين في البنك الإسلامي إلى جانب أموال المساهمين للمشاركة في مشاريع استثمارية محددة، ليصبح المودعون شركاء مؤقتين مع البنك الإسلامي، أي أن مشاركتهم غير دائمة كمشاركة المساهمين إذ تنتهي عند موعد استحقاق ودائعهم.[4]

---

[1] حكيم حمود الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص115.

[2] نفس المرجع، ص115.

[3] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص232.

[4] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص 134.

II. التمويل بصيغة المضاربة

يعتبر التمويل بالمضاربة أحد صيغ التمويل الإسلامي المهمة، والتي تجمع بين رأس المال والعمل (الخبرة). سنتناول في هذا الجزء مفهوم المضاربة، أركانها، أنواعها، والتحديات التي تواجه تطبيقها.

II. 1. مفهوم المضاربة: تعرف المضاربة **لغةً** على أنها اسم مشتق من فعل ضرب في الأرض أي خرج فيها تاجرا أو غازيا، وقيل سار في ابتغاء الرزق.

وضرب في التجارة، وضاربه في المال، من المضاربة وهي القراض، والمضاربة أن تعطي إنسانا من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الربح بينكما، وأن يكون له سهم معلوم من الربح، وكأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق[1]. أما **اصطلاحاً**، تعرف المضاربة أو القراض* على أنها "اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما ماله ويسمى رب المال، ويبذل الآخر جهده وعمله في تقليب المال والاتجار فيه ويسمى رب العمل، على أن يوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق، وتكون الخسارة على رب المال وحده ولا يتحمل رب العمل شيئا منها إذ يكفيه ضياع جهده ووقته وعمله، وأما إذا لم تحقق المضاربة ربحا ولا خسارة، فإن لرب المال رأس ماله ولا شيء لرب العمل"[2]، وقد عرفها البعض على أنها نوع من المشاركة، إلا أنها مشاركة في الربح وليس في رأس المال، حيث يقتصر دور أحد الشركاء على توفير رأس المال، بينما يتولى الشريك الآخر إدارة المشروع وتنفيذه، وتذكر كتب السيرة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مضاربا بمال خديجة رضي الله عنها، حيث سافر إلى الشام برفقة غلامها ميسرة وحقق أرباحا

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ص2566.

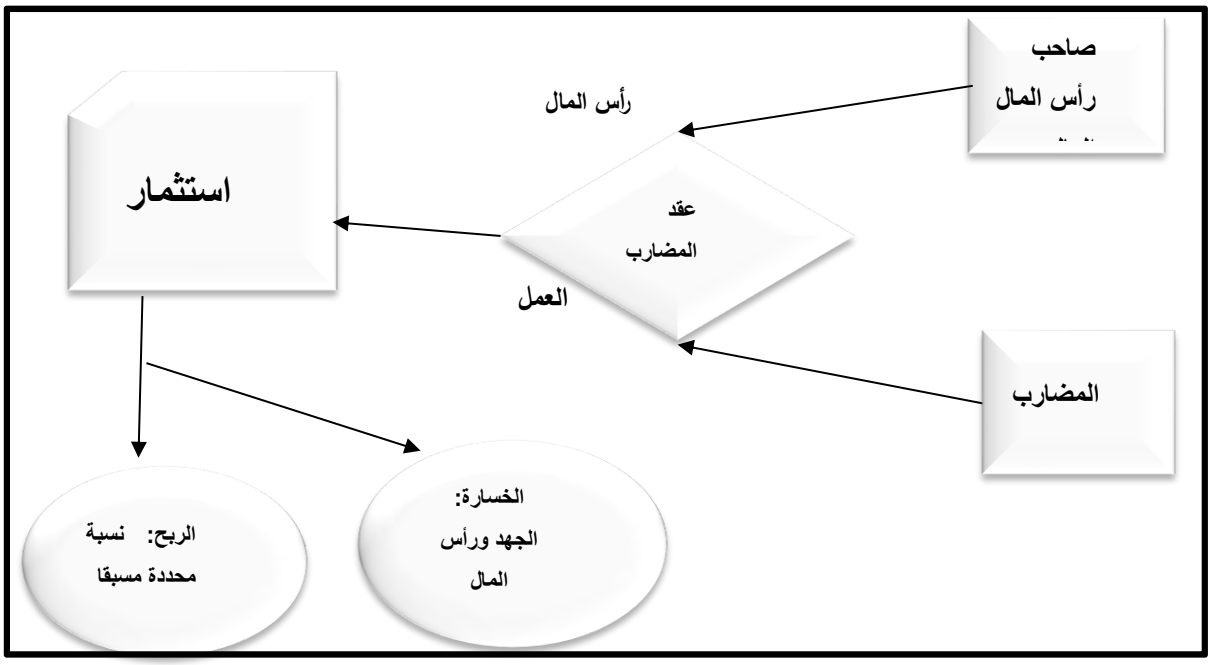
* أهل الحجاز، فيسمونها قراضاً أو مقارضة، والقراض لغةً هو القرض أو القطع، لأن صاحب المال يقتطع قطعة من ماله ويسلمها للعامل للتصرف فيها وقطعة من الربح. انظر محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص213.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص213.

كبيرة، وقد كانت هذه المعاملة شائعة في ذلك الوقت واستمرت حتى بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم[1].

إن المضاربة في البنوك الإسلامية تقوم على أساس مساهمة البنك برأس المال بينما يتولى المضارب إدارة المشروع، في حالة الخسارة يتحمل البنك خسارة رأس المال بينما يخسر المضارب جهده، أما في حالة الربح فيتم تقسيمه وفقا للنسب المحددة في العقد.[2] ويمكن تلخيص آلية عمل المضاربة من خلال الشكل التالي:

الشكل8: آلية عمل المضاربة



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى التعريف السابق

II. 2. أركان المضاربة: بما أن المضاربة عقد كسائر العقود، فهو يقوم على أركان محددة، يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص203.

[2] علي الخفيف، الشركات في الفقه الاسلامي بحوث مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة،2009، ص84.

[3] علي الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص493.

أ. **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول، وتنعقد المضاربة بكل لفظ يدل مضمونه على أن المراد هو عقد مضاربة؛

ب. **المتعاقدان:** وهما صاحب المال الذي يقدم المال، والعامل أو المضارب الذي يقوم بالعمل؛

- **رأس المال:** الذي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية[1]:
  - أن يكون رأس المال ذهبا أو فضة أو نقدا أو عملة من العملات المعروفة؛
  - ان يكون رأس المال معلوما قدرا وصفة لكل من صاحب المال والمضارب، فإن كان رأس المال مجهولا كانت المضاربة باطلة؛
  - أن يكون رأس المال حاضرا وليس دينا عند الغير؛
- **الربح:** يشترط لصحة المضاربة توفر بعض الشروط في الربح، والتي نلخصها فيما يلي:[2]
  - أن تحدد نسبة الربح عند إبرام العقد؛
  - أن يكون الربح مشتركا بين المتعاقدين، بحيث لا يختص به أحدهما دون الآخر، فصاحب المال يأخذ حصته بماله والمضارب يأخذها بعمله؛
  - أن تكون الكيفية التي يوزع بها الربح معلومة لدى الشركين المضارب وصاحب المال؛
- **الخسارة:** تكون على صاحب المال من رأس ماله، ويتحمل المضارب خسارة جهده، طالما أنه لم يقصر أو يخالف الشروط؛
- **العمل:** يشترط لصحة المضاربة شروطا يلزم تحققها في العمل، منها:[3]

[1] محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الاسلامية، مؤتمر بيت المقدس الاسلامي الدولي الخامس، التمويل الاسلامي –ماهيته، صيغته، مستقبله، رام الله، 2014، ص7.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الاسلامية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996، ص27.

[3] محمد أحمد حسين، مرجع سابق، ص7.

- أن يكون العمل بقصد تنمية المال؛
- أن يكون العمل من اختصاص المضارب؛
- عدم تضييق صاحب رأس المال على العامل في عمله، وذلك حتى لا يخل بالمقصود من العقد.

II. 3. أنواع المضاربة:

تتعدد أنواع التمويل بالمضاربة، ويمكن النظر إليها من عدة جوانب على النحو التالي:

- **حسب حرية المضارب في التصرف:** وتنقسم إلى نوعين:[1]

- **المضاربة المطلقة:** ويكون فيها المضارب غير مقيد بزمان أو مكان أو مشروع معين، حيث يقوم صاحب رأس المال بتفويض العامل أو المضارب بتشغيل رأس ماله في المشروع الذي يراه مناسبا، دون قيد على تصرفاته أو تدخل في قراراته الإدارية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرية تصرف المضارب تكون أمرا نسبيا؛ لأن هذا الأمر صعب حدوثه في الواقع.[2]
- **المضاربة المقيدة:** في هذا النوع من المضاربة يقوم صاحب رأس المال بوضع شروط معينة، كتحديد مكان ومجال الاستثمار، ومدته والأطراف التي سيتم التعامل معها.

- **حسب عدد المشاركين: و**تنقسم إلى قسمين:

- **المضاربة الفردية أو الثنائية:** تكون المضاربة بين صاحب المال، وشخص يعمل بالمال وهو المضارب.[3]

---

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 217.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط1، السعودية، 2004، ص165-166.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص28.

- **المضاربة المشتركة أو الجماعية:** وهي عقد بين مجموعة من أصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة ثانية، ولعل أفضل مثال على هذا النوع هي ودائع المضاربة في البنوك الإسلامية، حيث يكون المودعون هم أصحاب المال والبنك الإسلامي هو المضارب بالمال.[1]

- **حسب كيفية إنهاء عقد المضاربة:** وتنقسم إلى قسمين:

- **المضاربة المنتهية بالتمليك:** وهي المضاربة التي تكون بين البنك الإسلامي والمضارب، حيث يقدم البنك التمويل اللازم للمشروع، بينما يتولى المضارب إدارة وتنفيذ هذا المشروع، ويمنح البنك الإسلامي للمضارب الحق في شراء حصته في المشروع تدريجيا، بحسب الشروط المتفق عليها، وهذا النوع من المضاربة يشبه المشاركة المنتهية بالتمليك، إلا أن الشريك في المضاربة المنتهية بالتمليك لا يشارك في رأس المال وإنما يشارك بجهده وخبرته ويسعى لشراء حصة في المشروع تدريجيا وفق الشروط المتفق عليها، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر الناتجة عن المشروع بين الطرفين بنسب محددة في العقد.[2]

- **المضاربة غير المنتهية بالتمليك:** تتميز هذه المضاربة بأن ملكية رأس المال لا تنتقل من مالكه إلى المضارب حتى بعد انتهاء المشروع، وإنما يجب إرجاعه إلى صاحبه الأصلي عند انتهاء عملية الاستثمار، ويتم توزيع الأرباح بين الأطراف المتعاقدة وفقا لنسب متفق عليها في العقد[3].

---

[1] وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط3، دار الفكر، 2006، دمشق، ص ص 447-448.

[2] نبيل محمد المغايرة، منصور محمود مقدادي، محاسبة شركة المضاربة في الفقه الاسلامي – دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية المعاصرة، المجلد6، العدد2، 2010، ص83.

[3] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص143.

II. 4. انتهاء المضاربة: هناك عدة أسباب تؤدي إلى انتهاء المضاربة يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- الفسخ بالإرادة المنفردة، وفي هذا الصدد نجد أغلب الفقهاء قد اتفقوا على أن المضاربة عقد غير لازم ويجوز لأي من طرفيه فسخه بشرط إعلام الطرف الآخر بهذا الفسخ، ولا أن يكون ضرر على أي من المتعاقدين؛
- موت أحد المتعاقدين؛
- فقدان أهلية أحد المتعاقدين أو نقصها؛
- الحجر على مالك المال المفلس، لأن الحجر على أمواله ينهي ولايته عليها، ومال المضاربة من ضمنها؛
- هلاك مال المضاربة قبل تصرف المضارب.

II.5. عوائق التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية: هناك عدة عوامل تعيق التمويل بالمضاربة، نذكر أهمها فيما يأتي:

- **ارتفاع درجة المخاطرة:** تعتبر المضاربة من الصيغ التمويلية عالية المخاطر بالنسبة للبنوك الإسلامية، لأن البنوك تُفضل المنتجات منخفضة المخاطر، فكلما انخفضت المخاطر كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لها، حيث تصنف صيغ التمويل بالمضاربة ضمن المنتجات العالية المخاطر، وذلك لأن طبيعة المضاربة لا تسمح للبنوك الإسلامية بالتدخل في الإدارة والقرارات الذي يتخذها المضارب مما يصعب على البنك تقييم المخاطر بشكل دقيق، خاصة عند المطالبة بالتعويض عن الخسائر، وهو ما يؤثر مباشرة على سيولة البنك؛ فالتمويل المقدم من طرف

[1] طلال احمد اسماعيل النجار، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الاسلامية في فلسطين: معوقاتها تطويرها، ماجيستير غير منشورة، 2002، غزة، الجامعة الإسلامية، ص114.

البنوك الإسلامية مصدره الرئيسي ودائع المودعين، وقد تؤدي المخاطر المالية في النهاية إلى تحمل الخسارة بدلا من الحصول على الأرباح[1].

- **عدم تماثل المعلومات والمخاطر الأخلاقيةMoral hasards:** تنطوي المضاربة على مخاطر مرتفعة، وهذا لأن المضارب يعتبر طرفا رئيسيا في هذا العقد، فهو عادة ما يكون مسؤولا عن إدارة المشروع الاستثماري، وبالتالي يكون على دراية تامة بالمعلومات التي تخص هذا المشروع مقارنة بالبنك والذي يمثل الطرف الثاني في هذا العقد، ففي ظل عدم تماثل المعلومات، قد يُقصر المضارب في الإبلاغ عن معلومات مهمة تخص المشروع، مما يعرض البنك لخطر الخسارة[2]، لهذا يجب أن يتم الكشف عن كل المعلومات بكل شفافية لتجنب أي معلومات خاطئة، وهنا تظهر أهمية أمانة المضارب في عملية إنجاح مشروع المضاربة والذي يمثل أساس من أسس التمويل الاسلامي.
- **صعوبة تقييم مردودية المشاريع المعنية بالتمويل:** تواجه البنوك الإسلامية تحديات في اختيار المشاريع التي تمولها، الأمر الذي يستلزم إيجاد الشريك المؤهل لإدارة تلك المشاريع بفاعلية، ويتفاقم التحدي بضرورة المراقبة الدقيقة لأداء المضارب مما يثقل كاهل البنك بالتكاليف التشغيلية، إضافة إلى ذلك إذا تم التركيز على تمويل المؤسسات الكبيرة فقط، فإن ذلك سيؤدي إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يتنافى تماما مع أهداف البنوك الإسلامية

[1] Yustiarddhi, Aulia Fitria, et al, Issues and Challenges of the Application of Mudarabah and Musharakah in Islamic Bank Financing Products, Journal of Islamic Finance, vol9, n2, 2020, p33.

[2] Muhammad Jais, et al, Mudarabah and Musharakah as an Equity Financing Model: Issues in Practice, the 2nd, Aceh Global Conference on Business Economic and Sustainable Development Trends, 2019, October 17-18, p112.

السامية، والتي تتمثل في تعزيز العدالة، سد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتفعيل التنمية بمختلف مجالاتها.[1]

- **انعدام الضمان لحماية رأس المال:** يمثل الضمان عنصرا مهما والأكثر تأثيرا في قرار البنك منح التمويل لعملائه في الوقت الحالي، فالبنك يلجأ إليه لضمان التزام المدين بالسداد، وتستحدث الضمانات للتقليل من المخاطر التي قد تنشأ في حال تعثر المدين، ومع ذلك فإن تمويل المضاربة يشكل استثناء لهذه القاعدة؛ حيث لا يضمن المضارب رأس المال لتعارضه مع طبيعة عقد المضاربة والذي يقتضي باتفاق الفقهاء أن المضارب لا يضمن ما يصيب مال المضاربة من تلف أو هلاك أو خسارة لأسباب خارجة عن إرادته، فالعقد المبرم في إطار المضاربة ينص صراحة على أن المضارب لا يضمن رأس المال إلا في حالتي التعدي أو التقصير فقط.[2]

III. التمويل بالمزارعة

يعتبر أسلوب التمويل بالمزارعة من أساليب التمويل التشاركي، وهو ما سنوضحه فيما يلي من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

[1] Muhammad Jais, et al, op.cit. p33.

[2] مفلح فيصل الجراح، المضاربة في البنك الاسلامي الأردني، الواقع المعوقات والحلول، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 13، العدد 4، 2017، ص213.

III. 1. مفهوم المزارعة: تعرف المزارعة على أنها عقد يكون بين صاحب الأرض وبين المزارع على الزرع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها عند إبرام العقد[1]، وتتم المزارعة من خلال الخطوات التالية:[2]

- يقدم صاحب الأرض للمزارع أرضه؛
- استلام المزارع للأرض ليعمل فيها بجهده وخبرته؛
- يتم زرع الأرض من قبل المزارع؛
- يفقد صاحب الأرض منفعتها طيلة مدة العقد؛
- توزيع الناتج كما يلي في حالة الخسارة يخسر صاحب الأرض منفعة الأرض ويخسر المزارع مقابل جهده وعمله وماله الذي أنفقه على زراعة الأرض من (البذور، المعدات، الكهرباء، الماء..)، أما في حالة الربح يتم تقاسم الربح حسب ما اتفقا عليه مسبقا؛
- عند نهاية عقد المزارعة يستعيد صاحب الأرض أرضه أو يتفق مع المزارع على تجديد العقد.

يعتبر التمويل بصيغة المزارعة أسلوب مناسب بالنسبة لكل من الممول والمزارع والاقتصاد عموما، حيث تمكن صاحب رأس المال من استثمار ماله في فترة الموسم الزراعي، أما المزارع الذي هو بحاجة إلى المال فيتم سد حاجته عن طريق حصوله على هذا التمويل، كما يتحمل كلا من الطرفين مخاطر المواسم الزراعية دون اللجوء إلى القرض الربوي.[3]

[1] إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، مرجع سابق، ص213.
[2] سامر مظهر قنطقنجي، مرجع سابق، ص316.
[3] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص146.

2.III. شروط المزارعة: يشترط لصحة المزارعة عدة شروط وهي:[1]

- أن يكون طرفي عقد المزارعة أشخاصا طبيعيين أو معنويين؛
- تحديد واجبات والتزامات كل طرف من طرفي عقد المزارعة تحديدا واضحا ونافيا للجهالة أو اللبس؛
- أن يكون هناك معلومات واضحة عن الأرض محل الزراعة؛
- أن يكون المحصول المراد زراعته معلوما؛
- أن تكون مدة المزارعة معلومة؛
- أن يتم الاتفاق على توزيع العائد على شكل نسبة مئوية محددة لكل طرف، بحيث يحصل كل شريك على نسبة محددة من إجمالي الغلة الناتجة عن عقد المزارعة.

IV. التمويل بالمساقاة

يعد التمويل بالمساقاة أحد أساليب التمويل التشاركي، وسنتناول فيما يلي مفهومه والشروط المتعلقة بالعمل بموجبه.

IV. 1. مفهوم المساقاة:

تعرف المساقاة **لغةً** بأنها مشتقة من السقي وهو الحظ من الشرب، تسقى بواسطة الأرض، ويقال سقى يسقي سقيا، أي أشرب الشيء الماء، وسميت المساقاة بذلك، لأن صاحب الأشجار يستعمل عامل يقوم بسقي النخيل أو الكروم ليقوم بسقيها، وإصلاحها على أن يكون له جزء معلوم من ثمرها[2]، أما **اصطلاحاً**

[1] مود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سابق، ص152.
[2] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص147.

تعرف المساقاة على أنها عقد يبرم بين مالك الأشجار والعامل عليها، حيث يتعهد هذا العامل بموجب هذا العقد أن يقوم برعاية الأشجار من حيث سقيها، تقليمها، تلقيحها وغيرها من أعمال الرعاية والاعتناء بالأشجار، وهذا مقابل اقتسام ما يخرج من الثمر بنسبة متفق عليها بين الطرفين.[1]

2.IV. شروط صحة المساقاة: يشترط لصحة المساقاة توفر الشروط التالية [2]:

- الإيجاب والقبول صراحة بين صاحب الأشجار والعامل عليها؛
- أن يكون كل من المتعاقدين كاملا الأهلية؛
- أن يكون الشجر معيَنا (محددا)، ويرجى منه الحصول على ناتج أو ثمار، وأن يكون بحاجة إلى سقيا ورعاية لنموه وإثماره؛

أ. أن يحدد نسبة معلومة من الناتج لكل واحد من المتعاقدين؛

ب. أن يكون العمل مقتصرا على ما ينفع الثمر والشجر، ولا يحق لمالك الشجر مطالبة المساقي بغير ذلك؛

ج. أن يدوم عقد المساقاة إلى غاية الحصول على الثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب المساقاة يتشابه مع أسلوب المزارعة إلى حد كبير، فكلاهما يتعلق بمجال الزراعة والفلاحة، ويقوم على المشاركة بين صاحب رأس المال الزراعي وبين العامل المزارع غير أن عقد المساقاة يختلف عن عقد المزارعة في أن الأول يختص برعاية الأشجار المثمرة، بينما يركز الثاني على زراعة المحاصيل الزراعية[3].

---

[1] إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، مرجع سابق، ص213 .

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المنامة، البحرين،2017، ص ص1203-1204.

[3] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص149.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الإجارة

يعتبر التمويل بصيغة الإجارة من أهم صيغ التمويل الإسلامي، حيث تساهم هذه الصيغة في تحقيق منافع متعددة للأطراف المعنية، وتتميز الإجارة بمرونتها وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء المتنوعة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لبيان مفهوم الإجارة وأنواعها والمزايا المرتبطة بها.

I. مفهوم الإجارة، أركانها، وشروطها:

تعتبر الإجارة عقد لتبادل المنافع، لذا فقد وجدت هذه الصيغة التمويلية تطبيقًا واسعًا في البنوك الإسلامية.

I. 1. مفهوم الإجارة: الإجارة **لغةً** تعني المكافأة أو العوض مقابل خدمة أو منفعة، وفي سياق الإجارة يُقصد بالأجر المبلغ المعطى مقابل عمل أو خدمة مقدمة، أو تعويض المستأجر عن حق الانتفاع في عقد الإيجار، ويُسمى الشخص الذي يبيع منفعة عمله، والتي هي محل عقد الإيجار، المؤجِّر (بكسر الجيم)، بينما يُسمى المستفيد من خدمات العامل أو منفعة الأصل المستأجَر (بفتح الجيم)، وتُعرف الإجارة **اصطلاحًا** بأنها تعبر عن تقديم شيء مقابل أجر، وتُستخدم صيغة الإجارة في تأجير الأصول مثل المعدات ووسائل النقل والمواصلات، لمن يحتاج استئجار هذه الأصول ولا تتوفر له القدرة على شرائها، أو من أجل توفير جزء من المال لاستخدامه في أمور أخرى، فهي عبارة عن تمليك المنفعة من هذه الأصول مقابل عائد[1].

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الاسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، 2012، ص303.

I. 2. أركان الاجارة وشروطها

تتكون الإجارة من أربعة أركان أساسية، ولكل ركن شروط محددة يجب استيفاؤها لضمان صحة العقد، وتتمثل هذه الأركان فيما يلي:

- **المتعاقدان:** وهما المؤجر والمستأجر ويشترط فيهما أن يكونا بالغين وعاقلين، فلا تنعقد الإجارة مع صبي أو مجنون أو سفيه أو مكره؛
- **الصيغة الصريحة:** ويشترط فيها لفظ يوحي بالإجارة؛
- **الأجرة:** ويشترط فيها أن تكون معلومة ومحددة؛
- **المعقود** عليه "**المنفعة** " ويقصد بها الأصل المؤجر، ويشترط فيه:
- أن يكون له قيمة في اعتبار الشرع؛
- أن يكون المؤجر قادرا على تسليمه؛
- أن يكون معلوم ويكون مباح لا محرم، فلا تصح الإجارة مثلا على المعاصي والمحرمات.

II. أنواع الإجارة

ينقسم عقد الإجارة إلى نوعين رئيسيين هما: الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك، وفيما يلي نتطرق بنوع من الدقة والتفصيل إلى شرح كل نوع من هذين النوعين:

II.1.الإجارة التشغيلية: هذا النوع من عقود الإيجار يقوم على تأجير الأصول لمدة محددة، حيث يقوم مالك الأصل (المؤجر) بتأجيره إلى شخص آخر (المستأجر)، مقابل أجر معلوم، وبعد انتهاء مدة الإيجار يعيد المستأجر الأصل إلى المؤجر، هذا الأخير الذي يمكنه بدوره تأجيره لشخص آخر[1].

[1] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2دار النفائس، الأردن، 2008، ص66.

وهذا ما يفعله البنك الإسلامي في استثمار ممتلكاته، حيث يؤجرها لأي شخص أو جهة، بقصد تشغيلها واستغلال منافعها خلال مدة معينة، وبأجر معلوم، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا النوع من الإجارة يستخدم في تأجير المعدات التي تكون تكلفتها مرتفعة جدا مثل السفن، والطائرات، والمعدات الصناعية، والأجهزة الطبية.

يُعد هذا النوع من الإيجار وسيلة فعالة للحصول على الأصول دون شرائها، مما يقلل الأعباء المالية على المستأجر ويسمح له بتخصيص موارده المالية لتيسير أعماله الرئيسية.[1]

2.II. الإجارة المنتهية بالتمليك: تعد الإجارة المنتهية بالتمليك صيغة تمويلية جديدة نسبيا تعتمدها البنوك الإسلامية، حيث يقوم البنك بشراء أصل معين بناءً على طلب الزبون[2]، بموجب هذا العقد يقوم المؤجر بتأجير هذا الأصل للمستأجر، ويمنحه حق استخدام الأصل خلال فترة الإيجار مقابل دفع أقساط محددة ومعلومة مسبقا من حيث القيمة والمدة، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل حتى نهاية مدة العقد، وعند انتهاء فترة الإيجار يحق للمستأجر تملك الأصل شريطة أن تكون أقساط الإيجار قد غطت تكلفة الأصل بالإضافة إلى هامش ربح للمؤجر[3]، من خلال التعريف السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- يجب أن تكون مدة الإجارة محددة؛
- يجب أن يكون سعر الايجار معلوم مسبقا؛
- يكون شراء الأصل بناء على طلب من الزبون؛
- نقل الملكية من المؤجر للمستأجر يكون بعقد منفصل عن عقد الإجارة.

[1] وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص425.

[2] حكيم حمود الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص195.

[3] يوسف بن عبد الله بن صالح، الشبلي، أبحاث في قضايا معاصرة، ط1، الرياض، 2020، ص100.

III. مزايا التمويل بالإجارة

يوفر التمويل بالإجارة مزايا عديدة لكل من الاقتصاد الكلي، والمستأجر، والمؤجر، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ- **بالنسبة للاقتصاد الكلي:** يتضمن التمويل بالإجارة العديد من المزايا بالنسبة للاقتصاد الكلي نذكر منها:

- إسهامه بفاعلية في توظيف ما لدى المجتمع من موارد وطاقات وخبرات، لإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة تساهم في تنمية الاقتصاد؛
- إسهامه في تسريع إقامة المشاريع من خلال توفير التمويل اللازم، مما يقلل من تأثرها بالتضخم وارتفاع أسعار المعدات، كما أنها تتيح للمشاريع الوطنية الاستفادة من أحدث التقنيات؛
- المحافظة على توازن الميزان التجاري وتوفر العملة الصعبة للدولة، حيث لا تتطلب شراء المعدات من الخارج، مما يدعم الصناعات المحلية ويعزز النمو الاقتصادي.[1]

ب – **بالنسبة للمستأجر:** تتميز الإجارة – عن غيرها من صيغ التمويل الأخرى – ببعض المزايا للمستأجر نذكر أهمها فيما يلي: [2]

- تعد الإجارة من صيغ التمويل الإسلامي التي تتيح للمستأجر الحصول على تمويل كامل للأصل الثابت بخلاف الصيغ التمويلية الأخرى وبخاصة القرض الربوي الذي يتطلب مشاركة المستفيد بنسبة معينة من سعر الأصل الثابت المطلوب؛

[1] شوقي احمد دنيا، التمويل والمؤسسات الإسلامية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2017، ص72.

[2] قحف منذر، الاجارة المنتهية بالتمليك والصكوك الأعيان المؤجرة، مجمع الفقه الاسلامي الدولي الثانية عشرة، الرياض، 2000، ص3.

- تُسهل الإجارة على المستأجر عملية التخطيط وإعداد ميزانية نفقاته، حيث يكون على دراية بالتزاماته المالية مسبقا دون تحمل أعباء الاستهلاك والمخصصات؛
- يعتبر الاستئجار وسيلة جيدة تحمي المستأجر من التضخم في حالة ارتفاع الأسعار، وخاصة عندما تكون مدة الإجارة طويلة فهي تعمل على تسهيل الأعمال المحاسبية والادارية للمستأجر، وذلك بإعفائه من تكوين مخصص اهتلاك الأصل، والاستفادة من المزايا الضريبية كون الأجرة تدخل ضمن مصاريف الشركة؛
- توفر للمستأجر السيولة بسبب عدم شراءه للأصل، مما يتيح له فرصة توظيفها في أغراض أخرى؛
- كما أن للإجارة مزايا إضافية مقارنة ببعض الأدوات التمويلية الأخرى، فهي تحافظ على الاستقلالية المالية للشركة مع المالكين الأصلين، دون اللجوء الى فتح رأسمالها لشركاء جدد.

IV. بالنسبة للمؤجر: إضافة إلى المزايا العديدة التي تقدمها الإجارة للمستأجر، يوجد كذلك بعض المزايا بالنسبة للمؤجر أهمها:[1]

- يحمي التمويل بالإجارة المؤجر، وذلك من خلال الاحتفاظ بملكية الأصل الثابت مما يوفر له ضمانا قويا، حيث يمكنه استرداد الأصل المؤجر عند الحاجة؛
- يوفر للمؤجر تدفق نقدي مستمر طول مدة عقد الاجارة.

[1] شوقي احمد دنيا، مرجع سابق، ص ص71-72.

المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على البيوع

تعتبر الصيغ القائمة على البيوع مثل المرابحة والسلم والاستصناع، من أهم الصيغ المستخدمة من طرف المؤسسات المالية لتمويل الأنشطة التجارية.

وسنتناول في هذا المطلب بشيء من الدقة والتفصيل حول طبيعة هذه الصيغ وشروطها وتطبيقها العملي في البنوك الإسلامية.

I. التمويل بالمرابحة

تعتبر صيغة المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل التجارة والاستثمار نظرا للمزايا التي تتمتع بها، وفيما يلي نتطرق إلى جميع النقاط والجوانب ذات الصلة بهذه الصيغة، والتي من شأنها أن تجعلنا ملمين بكل كبيرة وصغيرة مرتبطة بهذه الصيغة.

I.1. مفهوم المرابحة: المرابحة **لغةً:** تعني الربح والنماء الزيادة في التجارة[1]، أما **اصطلاحاً:** فالمرابحة هي عقد من عقود الاستثمار التجاري، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي في أبسط صورها عملية بيع بسعر التكلفة مضافا إليه ربح متفق عليه بين الطرفين، البائع والمشتري[2]، وتتميز المرابحة بكونها نمطا خاصا من البيوع، حيث يقوم البائع باقتناء سلعة بثمن محدد ثم يعيد بيعها لطرف آخر بهامش ربح معلوم، مع ضرورة الإفصاح عن سعر التكلفة الأصلية للسلعة.[3]

I.2. أنواع المرابحة

تنقسم المرابحة حسب الأطراف المشتركة فيها إلى قسمين هما:[4]

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة، 2012، ص159.

[2] عبد الحليم عمار الغربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء جربتها المصرفية والمحاسبية، حماة، سوريا، دار أبي الفداء العالمية، 2013، ص53.www.kantakji.com

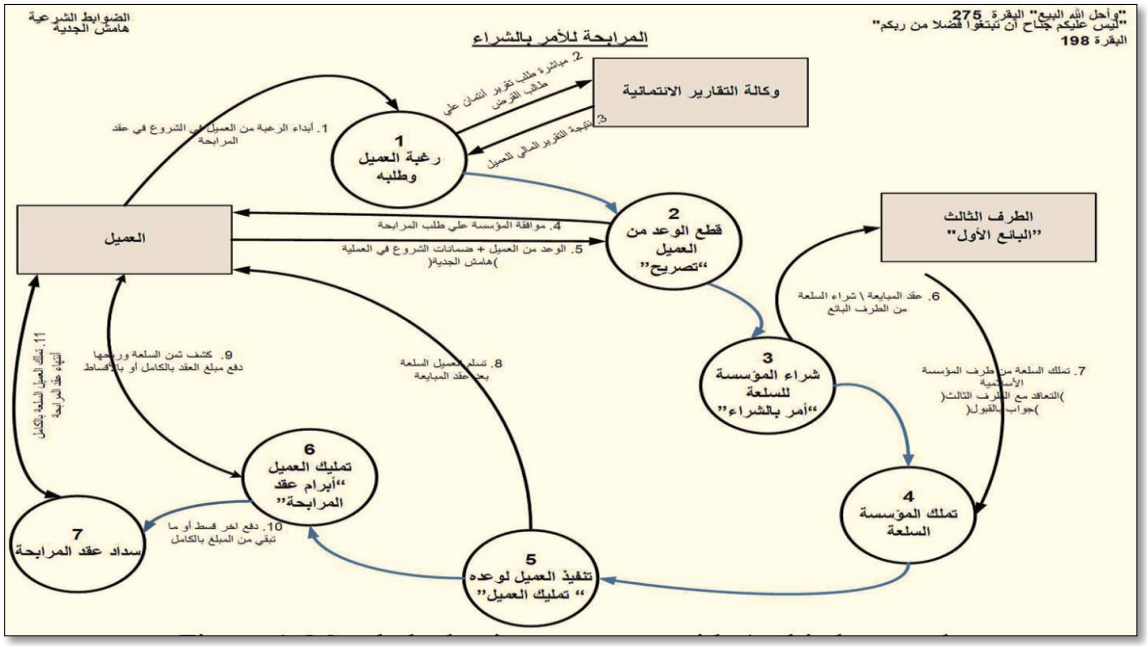
[3] Usama Bin Tariq, cotton industry of Pakistan– How to execute a Murabaha Transaction with an Islamic Bank, Journal of islamic banking and finance, vol30, n3, 2013, p13.

[4] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص155.

أ. **المرابحة البسيطة (المباشرة):** وتتضمن وجود طرفين هما البائع والمشتري، وتكون العلاقة بينهما مباشرة؛ وهذا يعني أنه لا يوجد وسيط بينهما، ويوضح فيها البائع تكلفة شراء السلعة، ويتفقان على هامش ربح محدد يدفعه المشتري، ويتم تحديد طريقة الدفع (نقدا أو أقساطا) حسب الاتفاق بين الطرفين.

ب. **المرابحة للآمر بالشراء:** تكون العلاقة في هذا النوع من المرابحة غير مباشرة بين البائع والمشتري، حيث يتوسط البنك الإسلامي (المأمور بالشراء) بين العميل (الآمر بالشراء) والبائع الأصلي، وتسمى هذه العملية "مرابحة للآمر بالشراء" لأن العميل هو من يطلب السلعة، فيقوم البنك بتنفيذ الطلب بشراء سلعة معينة بمواصفات محددة بدقة من المورد الأصلي، ثم يبيعها له مقابل دفع نقدي أو بالتقسيط حسب الاتفاق. يوضح الشكل التالي آلية هذه العملية في البنوك الإسلامية.

الشكل9: آلية عمل المرابحة للآمر بالشراء



Source: Issam Tlemsani et al, Screening of Murabaha business process through Quran and hadith: a text mining analysis, journal of Islamic Accounting and Business Research, 2020.DOI 10.1108/JIABR-05-2020-0159

من خلال الشكل رقم (9) ، يتضح أن عملية التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء تتضمن سلسلة من المراحل المترابطة، تبدأ **المرحلة الأولى** بتقديم العميل طلبا إلى البنك الإسلامي لشراء سلعة محددة، ثم ينتقل البنك إلى **المرحلة الثانية**، حيث يقوم بتقييم طلب العميل، بما في ذلك قدرته على السداد، وإذا استوفى الطلب الشروط المطلوبة، يوافق البنك على تمويل الصفقة بعد ذلك تأتي **المرحلة الثالثة**، وفيها يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة من المورد نيابة عن العميل تليها **المرحلة الرابعة**، حيث يتملك البنك الإسلامي السلعة ثم في **المرحلة الخامسة**، يتم إبرام عقد بيع بين البنك والعميل، حيث يشتري العميل السلعة من البنك بسعر محدد يشمل هامش الربح، ويتم تسليم السلعة للعميل في الوقت المتفق عليه، وفي **المرحلة السادسة**، يتم وضع جدول لسداد أقساط ثابتة على فترات زمنية متساوية طوال مدة عقد المرابحة، ويبدأ العميل في سداد الأقساط للبنك وفقا للجدول المحدد وتملك للعميل السلعة بالكامل وانتهاء عقد المرابحة، أما **المرحلة السابعة** والأخيرة، فيقوم العميل بسداد القسط الأخير أو المبلغ المتبقي بالكامل.

ويمكن تلخيص أهم الفروق الجوهرية بين المرابحة للآمر بالشراء والقرض الربوي، في الجدول التالي:

الجدول1: الفرق بين المرابحة للآمر بالشراء والقرض الربوي

المرابحة للآمر بالشراء	القرض الربوي
يتم التعامل بين البائع والمشتري بشكل مباشر على سلعة محددة	يتم التعامل بين المقرض والمقترض على مبلغ نقدي
التمويل يكون لشراء سلعة محددة بناء على طلب العميل	التمويل يكون على شكل مبلغ نقدي يحصل عليه المقترض
آلية العمل تتماشى مع الشريعة الاسلامية	آلية العمل تخضع للقوانين والأنظمة المالية للدولة
لا ينشأ دين على العميل في عقد المرابحة للآمر بالشراء إلا بعد أن يقوم البنك بشراء السلعة وتملكها. ففي المرحلة الأولى، يكون هناك وعد بالشراء من قبل العميل، ولا يترتب عليه التزام مالي مباشر، أما الدين فينشأ في المرحلة الثانية، وهي مرحلة بيع السلعة من البنك إلى العميل، حيث يلتزم العميل بسداد ثمنها.	ينشأ الدين بمجرد توقيع العقد، سواء قبل تسليم السلعة أو بعده
يقوم البنك الإسلامي في عقد المرابحة بالتامين على السلعة (في فترة الوعد بالشراء)، لذلك لا يتحمل العميل اي مخاطر مرتبطة بالسلعة	يكون التامين على السلعة على العميل وبالتالي سيتحمل العميل رسوم التامين
العائد عن المرابحة هو الربح	العائد عن القرض هو الفائدة

Source:

- Fathima Sahara, M. H, Nathira Jahan, S., Comparative Study between Murabaha and Conventional and Finance Pratictises in Sri Lanka, 6th International symposium, 2019, pp72-73
- Chelhi et al, Estimation of Murabaha Margin, Journal of Aplied Finance and Banking, vol7, n5, 2017, p51.

I.3. مزايا وعيوب التمويل بالمرابحة

بالرغم من اعتماد البنوك الإسلامية بشكل كبير على صيغة المرابحة لما توفره من مزايا تمويلية عديدة، إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب، وهو ما سنوضحه فيما يلي[1]:

[1] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص ص 246-247.

أ- مزايا التمويل بالمرابحة:

- تستفيد البنوك الإسلامية من عائد مسبق يتم الاتفاق عليه في عقد المرابحة بين البنك والزبون؛
- تتمتع صيغة التمويل بالمرابحة بالمرونة، التي تناسب الحاجات التمويلية المختلفة المسكن، والسيارات، المعدات، وتمويل الاستيراد؛
- صيغة التمويل بالمرابحة تناسب تمويل دورة الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية، التي تحتاج للتمويل الدوري قصير الأجل لمختلف عملياتها؛
- تتميز صيغة التمويل بالمرابحة بسهولة فهمها وتطبيقها، مما يجعلها مناسبة لموظفي البنوك الإسلامية والعملاء على حد سواء.

ب- عيوب التمويل بالمرابحة:

قد يؤدي الإفراط في استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي إلى توجيه الموارد نحو الإنفاق الاستهلاكي بدلا من الاستثمار، وذلك بسبب ميل البنوك الإسلامية إلى تجنب المخاطرة والاعتماد بشكل كبير على هذه الصيغة.

II. التمويل ببيع السلم

يعتبر بيع السلم أحد الصيغ التمويلية المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية، لتوفير التمويل لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.

وسنتطرق فيما يلي بنوع من الدقة والتفصيل إلى دراسة جميع الجوانب ذات الصلة بهذه الصيغة.

II. 1. مفهوم السلم: السلم هو عقد بيع يتم فيه دفع ثمن السلعة بالكامل مقدما، بينما يؤجل تسليمها إلى وقت لاحق، بعبارة أخرى، هو بيع آجل بعاجل[1]، وعليه فإن السلم يتكون من أربعة عناصر التالية:[2]

- **المسلم:** الطرف المشتري الذي يقوم بتقديم المال، على وعد باستلام السلعة مستقبلا؛

[1] التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك، ط3، مطبعة الإمارات، 2017، ص5.
[2] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص170.

- **المسلم إليه:** البائع، ويتعهد بتسليمه السلعة مستقبلا؛
- **المسلم فيه:** وهو السلعة موضوع العقد، وهي التي يتم الاتفاق على تسليمها مستقبلا؛
- **رأس مال السلم:** وهو الثمن المقدم الذي يدفعه رب السَلم إلى المُسلَم إليه في مجلس العقد.

2.III. أنواع التمويل بالسلم:

للتمويل بالسلم عدة أنواع نوضحها فيما يلي:

أ. **السلم البسيط:** هو أداة تمويلية إسلامية تستخدمها البنوك الإسلامية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، كالتجارة والصناعة والزراعة، ويتم ذلك من خلال تقديم التمويل اللازم لشراء المواد الأولية، وعندما تصبح السلعة جاهزة يستلمها البنك ويبيعها مقابل هامش ربح.

فعلى سبيل المثال، في القطاع الزراعي مثلا يوفر السلم التمويل اللازم للمزارعين لشراء البذور والأسمدة والمعدات، ليتم شراء الإنتاج الزراعي لاحقا من قبل البنك الإسلامي وتسويقه، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويساهم في زيادة الصادرات[1].

ب. **السلم الموازي:** هو نوع من أنواع عقود السلم حيث يقوم العاقد بإبرام عقدين منفصلين، الأول لشراء سلعة معينة، والثاني لبيع نفس الكمية من نفس السلعة ولكن في تاريخ لاحق، ويَعزم على أن ينفذ الصفقة الثانية مما يتسلمه من الصفقة الأولى، ومثال ذلك أن يأتي مزارع إلى البنك الإسلامي الذي يؤدي دور الوسيط، لبيعه محصوله الزراعي لأن هذا المزارع بحاجة إلى تمويل، على أن يتم التسليم في وقت جني المحصول، ويقوم البنك بدوره بالتعاقد مع طرف آخر لبيعه هذا المحصول بتاريخ آخر متفق عليه.[2]

---

[1] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص ص264-265.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية (وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية)، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص ص20-21.

ج. السلم المقسط: نوع من أنواع عقود السلم، حيث يتم تأجيل تسليم السلعة على عدة دفعات متتالية، ويمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين، على أن يتم تسليم السلعة المباعة بشكل جزئي على شكل دفعات.[1]

II.3. الفرق بين البيع والسلم:

يختلف عقد السلم عن عقد البيع في عدة جوانب، أولا في عقد البيع يسلم البائع للمشتري السلعة في الحال عند العقد ولا يشترط فيه تأجيل قبض السلعة، أما في عقد السلم فيشترط لصحته أن يكون تسليم السلعة مؤجلا والأجل معلوم، ثانيا بالنسبة للثمن في عقد البيع فلا يعتبر شرطا أن يقبض الثمن في مجلس العقد ويمكن تأجيل دفعه، بينما في عقد السلم يجب دفع الثمن (رأس المال) كاملا في مجلس العقد وإلا يبطل العقد[2].

II.4. مجالات استخدام السلم:

يمكن استخدام السلم في مجالات عدة، نذكر أهمها:[3]

– يمكن استخدام عقد السلم لتمويل المزارعين الذين يعانون من عجز مالي، كما يجنبهم البنك الإسلامي عناء تصريف منتجاتهم وذلك بشرائها سلما وإعادة تسويقها بأسعار جيدة وتصدير السلع والمنتجات الرائجة؛

– عقد السلم يمثل حلا مبتكرا لتمويل الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، يتمثل هذا الحل في تقديم رأس مال سلم أي توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة مقابل الحصول على جزء من إنتاج المشروع

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص19.

[2] نفس المرجع، ص63.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية، العدد8، 2010، ص12.

المستقبلي، وبالتالي يحصل المشروع على التمويل اللازم للتوسع بينما يحصل الممول على عائد من خلال تسويق المنتجات النهائية.

III. التمويل بالاستصناع

ظهرت صيغة الاستصناع لتمويل المشاريع الصناعية، ثم اتسعت هذه الصيغة لتشمل تمويل مشاريع ضخمة مثل الأبراج السدود والمطارات.

III.1. مفهوم الاستصناع: هو عقد بيع يطلب فيه المستصنِع (المشتري) من الصانع (البائع) تصنيع سلعة معينة تسمى (المصنوع)[1]، ويمكن تعريف الاستصناع اقتصاديا "بأنه صيغة من صيغ تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل التسليم أو مرحلة الإنتاج"[2] ويعتبر الاستصناع أحد الصيغ الملائمة للاستثمار في التمويل الاسلامي، إذ يشجع صغار المنتجين والصناع على الإنتاج والتصنيع،[3] وحتى يكون عقد الاستصناع صحيحا يتوجب توفر شروط نلخصها فيما يلي:

- تحديد نوعية ومواصفات المصنوع أو السلع المصنعة بدقة؛
- يجب أن تدخل السلع المصنعة أو المطلوب تصنيعها عادة في مجال الصناعة؛
- تحديد موعد التسليم سواء كانت المدة قصيرة أو طويلة؛
- تحديد مكان التسليم؛[4]
- يشترط لصحة عقد الاستصناع شرعا أن يتولى الصانع (البائع) مهمة توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع؛ فإذا قام المستصنع (المشتري) بتوفير هذه المواد يتحول العقد من استصناع إلى إجارة

[1] سامر مظهر قنطقجي، فقه الادارة المالية والتحليل المالي، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، ط2، 2021، ص256.

[2] احمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، ماجيستر في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008، ص5.

[3] حكيم حمود الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص182.

[4] Joni Tamkin Borhan, Istisna' in Islamic Banking: Concept and Application Journal Syariah, vol10, n2, 2002, p104.

خدمات، حيث يعتبر المستصنع في هذه الحالة مستأجرا لجهد الصانع وخبرته فقط، ويصبح المقابل المدفوع أجرا محددا مقابل العمل المبذول وليس ثمناً للسلعة المصنعة.[1]

III.2. آلية تطبيق التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية:

الاستصناع الموازي وهو صيغة تمويلية إسلامية مبتكرة تستخدمها البنوك الإسلامية والتي تعتمد على إبرام عقدين منفصلين إذ يشترك ثلاثة أطراف في هذه الصيغة هم: البنك، والعميل (المستصنع الأول)، والصانع (المستصنع الثاني)[2].

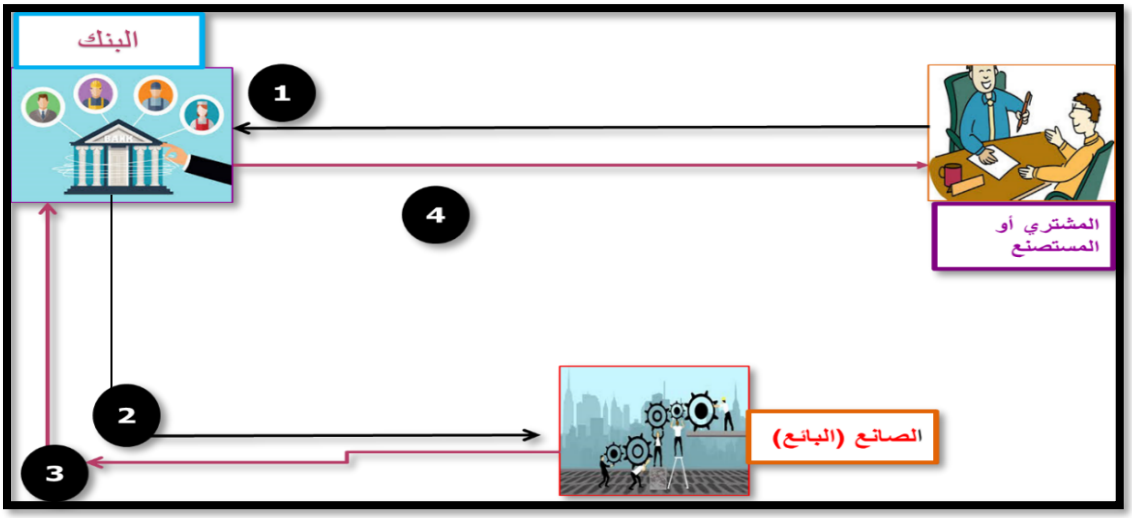
حيث يبرم العقد الأول بين البنك الإسلامي بصفته صانعا (البائع) مع زبون بصفته المستصنع (المشتري) الذي يرغب في منتج أو مشروع معين، أما في العقد الثاني، يتعاقد البنك مع طرف ثالث (صانع آخر) لتصنيع نفس المنتج المطلوب في العقد الأول، إلا انه لا توجد أي علاقة بين المستصنع في العقد الأول والصانع في العقد الثاني[3] ، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] محمد تقي العثماني، مقدمة في التمويل الإسلامي، ترجمة عمر أحمد كشكار، ط1، دار الرواد للنشر، دمشق، 2019، ص136.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 42، 2015، ص555.

[3] ندا عزيزة على، معايير الجودة في عقد الاستصناع دراسة فقهية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 34، 2019، ص ص 91-92.

الشكل10: آلية التمويل بالاستصناع الموازي



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى التعريف السابق

من خلال الشكل أعلاه، نستنتج أن خطوات التمويل بالاستصناع الموازي يتكون من عقدين وذلك وفقا لما هو موضح فيما يلي[1]:

-العقد الأول: بموجب هذا الترتيب التعاقدي (العقد الأول)، يبرم البنك الإسلامي اتفاقا مع الزبون الراغب في استصناع سلعة أو إنجاز مشروع في هذا الاتفاق، يصبح البنك صانعا ملتزما بتسليم السلعة الموصوفة، بينما يلتزم العميل (المستصنِع) بسداد ثمنها المؤجل في المستقبل (1).

-العقد الثاني: بموجب هذا العقد يتعاقد البنك الإسلامي مع صانع متخصص في إنتاج السلعة المطلوبة، حيث يقوم الصانع بتصنيع السلعة وفقا للمواصفات المتفق عليها في العقد الأول **(2)**، وبعد استلام البنك للسلعة من الصانع وتملكها، يقوم بتسليمها إلى المشتري أو المستصنع **(3)**، وبناء على ذلك يتحمل البنك ضمان جودة السلعة ومطابقتها للمواصفات المتفق عليها في العقد الأول **(4)**.

[1] ندا عزيزة على، مرجع سابق، ص92.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك أي علاقة تعاقدية بين المستصنع في العقد الأول والصانع في العقد الثاني، وفي الأخير يعتبر الفرق بين سعر العقد الأول وسعر العقد الثاني ربحا مستحقا للبنك الإسلامي وذلك مقابل تحمله مسؤولية الضمان والمخاطر التي تعهد بها في العقد الأول خلال فترة تملكه للسلعة.

III.3.أهمية التمويل بصيغة الاستصناع:

يعتبر الاستصناع أحد أهم صيغ التّمويل الإسلامي، وتظهر أهميته فيما يلي[1]:

- يعتبر الاستصناع أحد أهم أدوات تحفيز التصنيع، خاصة في مجال تحويل المواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، وهذا بدوره يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- توسعت تطبيقات الاستصناع لتشمل العديد من القطاعات، مثل صناعة النقل، والمباني وغيرها، إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الخدماتية غير المنتجة مثل السياحة والإعلام وصناعة السينما؛
- يساهم الاستصناع في تحسين إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية، وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية؛
- تشجيع صيغة التمويل بالاستصناع، يساعد على الاستغلال الأمثل للمواهب والقدرات التكنولوجية في إنتاج السلع الرأسمالية في الدول الإسلامية.

III.4. الفرق بين التمويل بالاستصناع والسلم:

هناك اختلافات رئيسية بين السلم والاستصناع، نلخصها فيما يلي[2]:

- يشترط للسلم أن يدفع الثمن مقدما بينما في الاستصناع لا يشترط ذلك؛

[1] Nada Zuhair al-feel, Manufacture contract ISTISNA'A, Concept, Importance, &Risk, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 5, 2019, p1046. https://doi.org/10.18510/hssr.2019.75139.

[2] Lahsasna, Ahcene et al, Forward Ijarah Sukuk: Concept, Issuance Structuring and General Governing rules, in forward lease sukuk in Islamic capital markets, Palgrave Macmillan cham, p121. https://doi.org/10.1007/978-3-319-94262-9_6

- وقت التسليم ضروري في صيغة التمويل بالسلم بينما لا يكون ضروريا في الاستصناع؛
- يستخدم عقد السلم من أجل الحصول على السيولة، أما عقد الاستصناع فيستخدم من أجل الحصول على سلع بمواصفات محددة أو القيام بمشروع معين؛
- عقد الاستصناع هو عقد يبيع بموجبه للمورد المادة الفرعية للعقد بمواصفات دقيقة جدا، وفقا لطلب العميل، لذلك فإن الاستصناع قابل للتطبيق فقط بالنسبة للمواد التي تدخل في مجال التصنيع أو عملية البناء، على عكس السلم الذي لا تحتاج فيه السلع إلى التصنيع؛
- عقد السلم، عقد ملزم حيث لا يسمح لأي من الأطراف المتعاقدة بإلغاء اتفاقية العقد دون موافقة الطرفين، أما في عقد الاستصناع فكلا الطرفين الحق في إلغاء المعاملة، وإلغاء التعاقد قبل الشروع في العمل.

5.III . المشاكل التطبيقية لعقد الاستصناع:

رغم الأهمية التمويلية للاستصناع فهي لا تخلو من صعوبات في تطبيقها، نخلص أهمها فيما يلي:

- عدم وجود خبرة كافية لدى الشركة المصنعة مما يؤثر على جودة المنتج بسبب نقص القدرات الفنية أو المالية؛
- نقص الخبرة الكافية لدى العميل في تحديد مواصفات المنتج مما يؤدي لتصنيع سلعة مخالفة لتوقعات العميل[1]؛
- اختلاف التكلفة الفعلية والتكلفة التقديرية بسبب تقلبات الأسعار؛
- عدم القدرة على تسليم السلعة أو المشروع في آجاله المحددة[2].

[1] Lahsasna.A et al, op.cit. p121.

[2] Muhammad Najihuddin Nasucha and al, Examining the Viability of linsta for Project Financing: An Economic Perspective, International Journal of Management and Applied Research,2019, Vol.6, No.4, p264.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في سوق رأس المال والحافز الرئيسي لنموها

تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من العوامل الرئيسية المحركة لنمو أسواق رأس المال العالمية، فقد شهدت الصكوك الإسلامية بوصفها إحدى أهم صيغ التمويل الإسلامي تطورا ملحوظا على مدار العقود الأخيرة، ويعود ذلك لقدرتها على تلبية احتياجات شريحة واسعة من المستثمرين، مع احترام المبادئ الشرعية الإسلامية، وهو مما يؤكد مكانتها المتزايدة في النظام المالي العالمي.

لذا سنخصص هذا المبحث لدراسة الصكوك الإسلامية، من حيث مفهومها، أنواعها المختلفة، أهميتها الاقتصادية، وتطور إصدارتها على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية إحدى أهم الصيغ التمويل الإسلامي، وذلك لكونها تساهم في تنويع مصادر التمويل وتلبية احتياجات المشاريع التنموية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وسنعمل من خلال هذا المطلب على تحديد مفهوم الصكوك الإسلامية، خصائصها وأنواعها.

I. **مفهوم الصكوك الإسلامية:** تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية المستحدثة في الاقتصاد الإسلامي، وقد تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة لها لأنها في مجملها تصب في نفس المعنى. فالصكوك من الناحية اللغوية تعرف على أنها شهادة أو وثيقة تتضمن إشباعا لحق من الحقوق[1]، أما من ناحية الاقتصاد والمال والأعمال فتعرف وفقا لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأنها " إصدار أوراق مالية قابلة للتداول مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا "[2]، كما تعرف وفقا لما

[1] هبة الله أحمد سليمان وآخرون، تأثير المحددات الاقتصادية على إصدار الصكوك، المجلة العربية للإدارة، مجلد 42، العدد3، 2022، ص173.

[2] مفتاح عبد السلام عليلش، الدور التنموي للصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي الثاني، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، الاكاديمية الأوروبية للتموين والاقتصاد الاسلامي (ايفي) إسطنبول،2019 ص 202.

جاء في المعيار رقم7 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها " شهادات يمثل كل صك منها حق الملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين، ويشترط أن يكون المشروع أو النشاط متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية"[1]، كما عرفت على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك واغلاق باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أُصدرت من أجله"[2].

II. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بالخصائص التالية:

- تصدر الصكوك بقيم متساوية لتثبت حقوق مالكها في الأصول والمنافع المقابلة، ويترتب على مبدأ تساوي قيمة الصكوك تحقيق المساواة في الحقوق الممنوحة لحامليها، مثل توزيع الأرباح بالتساوي وتحمل الالتزامات بشكل متساو؛
- تصدر الصكوك على شكل أوراق مالية على أساس عقد شرعي وضوابط شرعية ويحدد العقد شروط تداولها وإدارتها؛
- يشترك مالك الصك في الأرباح بنسبة متفق عليها ومحددة في نشرة الإصدار، ويتحمل الخسائر بقدر قيمة الصك فقط، وله الحق في ناتج التصفية؛

[1] إبراهيم فتني وآخرون، الصكوك وآثارها على السوق المالي الإسلامي: ماليزيا نموذجا، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، العدد10، المجلد2، 2019، ص151.

[2] سميرة مشراوي، المعضلات الاربع ودور الصكوك الاسلامية في حلها بنك دبي الاسلامي نموذجا، المؤتمر الدولي الثاني، الاسواق المالية الاسلامية بين الواقع والواجب، الاكاديمية الأوروبية للتموين والاقتصاد الاسلامي (ايفي)، إسطنبول،2019، ص 271.

- تتميز الصكوك بقابليتها للتداول، وهي خاصية تستند إلى ما يمثله الصك من ملكية أو حصة في الأعيان (الأصول)، أو المنافع، أو الخدمات أو الحقوق المالية، وعلى صحة وشرعية العقود المستخدمة معها[1]، وتعد هذه الخاصية من أهم خصائص الصكوك إذ أنها تعطي الصك مرونة كبيرة في سوق رأس المال وتتيح لمالكه حرية التنازل عنه لغيره، وسهولة تسييله دون الحاجة للحصول على موافقة من المصدر؛
- يجب أن يكون تداول الصكوك وفقا لشروط العقد، الذي يحدد حقوق حامله، فإذا لم يحدد العقد حق التداول لحامل الصك فإن الصكوك تكون غير قابلة للتداول؛
- عدم قابلية الصك للتجزئة أي عدم جواز تعدد مالك الصك في مواجهة المصدر؛
- للصكوك تاريخ استحقاق محدد يكون بحسب طبيعة العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه، والذي يتم تمويل مشروع أو نشاط معين بحصيلته ويتم تحديد تاريخ استحقاق الصك حسب مدة المشروع أو النشاط؛
- تعد الصكوك بالنسبة للجهة المصدرة لها أداة تمويل خارج الميزانية، فحامل الصك ممول للجهة المصدرة لها، وهي وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية[2]؛

III. الفرق بين الصكوك الإسلامية والأوراق المالية التقليدية:

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين الصكوك الإسلامية والأوراق المالية التقليدية فيما يلي:

[1] معبد على الجارحي، عبد العظيم جلال أبوزيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص5.

[2] حيدر نعمة غالي، احمد جواد حسن، تقييم عوائد صكوك المضاربة كأحد الأدوات المالية الإسلامية بحث تحليلي لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة لندن مجلة الإدارة الاقتصاد المجلد42، العدد121، 2019، ص4.

أ- **الفرق بين الصكوك الإسلامية والأسهم:** تتجلى الفروقات الجوهرية بين الصكوك الإسلامية والأسهم في عدة نقاط محورية، نوجزها فيما يلي:

- تمثل الصكوك الإسلامية حصة ملكية في أصل أو مشروع أو خدمة محددة، بينما تمثل الأسهم التقليدية حصص ملكية في الشركة ككل، وبما أن الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية مدعومة بأصول محددة، فإن حقوق حامل الصكوك ترتبط بهذا الأصل تحديدًا. أما حقوق حامل السهم التقليدي فترتبط بأصول الشركة بأكملها؛
- مسؤولية حاملي الصكوك الإسلامية محدودة بالأصول المرتبطة بها، بينما يتحمل المساهمون مسؤولية الشركة كاملة؛[1]
- تصدر الأسهم بصيغة واحدة هي صيغة المشاركة، بينما الصكوك الإسلامية تصدر بصيغ التمويل الإسلامية المتعددة من مشاركة ومضاربة ومرابحة... إلخ، وبذلك تعد الأسهم الملتزمة بالضوابط الشرعية نوعا من الصكوك الإسلامية[2]؛
- بالنسبة لخاصية التداول نجد أن الصكوك الإسلامية تعتمد على طبيعة الأصل، فمنها ما يكون قابل للتداول ومنها ما يكون غير قابل للتداول، وفي المقابل فإن الأسهم تتصف بقابليتها للتداول في جميع أنواعها؛
- مخاطر الاستثمار في الأسهم مرتفعة، أما بالنسبة للصكوك فدرجة مخاطرها تختلف بحسب صيغة استثمار الأصول، والجدارة الائتمانية للمصدر[3].

[1] Junaid Haider, Muhammad Azhar, Islamic Capital Market Sukuk and its Risk Management in the Current Scenario, Master Thesis, Umea University, Sweden, 2010, P31.

[2] أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار السلام، مصر، 2009، ص25.

[3] عيسى يوسف بازينة، منى حسن اسميو، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، مجلة بيت المشورة، المجلد2018، العدد9، ص176.

ب- الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات: يكمن الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات وفقا للخصائص الآتية:

- السند هو أداة دين تصدرها الشركات والحكومات لجمع الأموال، فعند شراء سند يكون المستثمر قد أقرض مبلغا من المال للمصدر، وبالتالي يصبح دائنا له ولتعويضه عن هذا القرض تلتزم الشركة أو الحكومة بدفع فوائد دورية وسداد المبلغ الأصلي عند استحقاق السند.

بخلاف السندات، فإن الصكوك الإسلامية هي أداة ملكية تمثل حصة في أصول محددة، وبالتالي قابلة للربح والخسارة؛

- العائد على الصكوك غير مضمون مسبقا ولكن يتم تحديده بنسبة محددة من أرباح المشروع، وليس من رأس المال المستثمر، وبالتالي فإن حامل الصك يعتبر شريكا في المشروع، على عكس حامل السند الذي يكون بمثابة دائن للشركة[1]؛
- لا يتأثر حامل السند بالخسائر التي تلحق بالأصول التي تملكها الجهة المصدرة لأن حاملها يتلقى عائدا ثابتا، أما حامل الصك فهو شريك في ملكية الأصول وبالتالي يتأثر عائده بأداء هذه الأصول.[2]

كما يمكن أن نوجز المقارنة بين الصكوك الإسلامية وكلا من الأسهم والسندات في الجدول الآتي:

[1] وائل محمد عربيات، تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال صكوك التمويل الإسلامي، مجلة دراسات، المجلد45، العدد 21، 2018، ص330.

[2] أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص ص25-26.

الجدول2: مقارنة بين الصكوك والأسهم والسندات

الخاصية	الصكوك الإسلامية	الأسهم	السندات
طبيعة الأداة	حصة ملكية في أصول محددة	حصة ملكية في الشركة	دين على المصدر
العلاقة التعاقدية	مشاركة	مشاركة	دائن ومدين
الاستحقاق	لها تاريخ استحقاق	ليس لها تاريخ استحقاق	لها تاريخ استحقاق
درجة المخاطر	تعتمد على صيغة استثمار الأصول	مرتفعة المخاطر	حسب نوع السند
التوافق مع أحكام الشـريعة الإسلامية	متوافقة مع أحكام الشريعة	حسب نوع النشاط	غير متوافقة مع أحكام الشريعة
قابلية التداول	يعتمد على طبيعة الأصول	قابلة للتداول	قابلة للتداول
الإدارة	عدم القدرة على التصويت في الإدارة	القدرة على التصويت في الإدارة	عدم القدرة على التصويت في الإدارة
مصدر العائد	العائد على استثمار الأصول	العائد استثمار الأصول	سعر الفائدة
قيمة الإصدار	تسند قيمة الإصدارات على القيمة السوقية	تتحدد وفق قانون الشركات	تستند قيمة الإصدارات على الجدارة الائتمانية للمصدر
المبلغ الأصلي والعائد	الجهة المصدرة لا تضمن العوائد ورأس المال ويعتمد ذلك على حصيلة المشروع أو النشاط	الجهة المصدرة لا تضمن العوائد ورأس المال إنما يعتمد ذلك على وضع الشركة وقدرتها الإدارية والفرص الاستثمارية.	تلتزم الجهة المصدرة بإعادة الفوائد والقيمة الإسمية للسند في تاريخ الاستحقاق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مأخوذة من:

- حيدر نعمة غالي، احمد جواد حسن، تقييم عوائد صكوك المضاربة كأحد الأدوات المالية الإسلامية بحث تحليلي لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة لندن مجلة الإدارة الاقتصاد، المجلد42، العدد121، 2019، ص ص 4-5.
- محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال

والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013، ص ص67-68.

IV. أنواع الصكوك الإسلامية:

تنقسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع نستعرض أهمها فيما يلي:

أ. **صكوك المضاربة:** تم تعريفها حسب معيار AAOIF، على أنها "شهادات تمثل مشاريع أو أنشطة والتي تدار على أساس عقد المضاربة"[1]، حيث يكون العمل من طرف المضارب وهو يمثل الجهة المفوضة بإصدار الصكوك التي تحمل قيمًا متساوية، كما أنه مسؤول عن تنظيم وإدارة المشروع المقترح، أما رأس المال فهو مقدم من طرف حاملي الصكوك الذين قاموا بالاكتتاب فيها، بغرض تمويل ذلك المشروع، في حين يقسم الربح بين الطرفين والذي يكون محدد مسبقا[2].

إن صكوك المضاربة تجسد الطبيعة الأصلية للاقتصاد الإسلامي، حيث يشترك رأس المال والإدارة في توليد الأرباح التي يقتسمها المضارب ورب المال على أساس قاعدة الغنم بالغرم، ويشبه وضع حاملي صكوك المضاربة إلى حد كبير وضع حاملي الأسهم، حيث يتشاركون في ملكية المشروع ويتأثرون بنتائجه بشكل مباشر، وتمثل الأموال التي يحصل عليها المصدر من حملة الصكوك على سبيل المضاربة مصدرا مرنا للتمويل يمكن استخدامها في تمويل النشاط العام للشركة؛[3]

[1] Zeinab Rezaei, Sukuk: An Islamic Financial Instrument, Management and Administrative Sciences Review, Vol 2, Issue 3, 2013, p263

[2] عقاب بن صلفيق عايد الشمري، الصـكوك التمويلية في الشركات المساهمة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد10، 2019، على الموقع http://www.ajsp.net/.

[3] محمد بن علي بن إبراهيم القري بن عيد، صكوك التمويل الإسلامية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2019، ص78.

ب. **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم استخدام حصيلة اصدارها في إنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط معين، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك، وصكوك المشاركة لها صور متنوعة نستعرضها فيما يلي:

- الأسهم بجميع أنوعها المباحة شرعا؛
- صكوك المشاركة لتمويل مشاريع محددة والإدارة لمصدرها: في هذه الحالة تقوم الجهة المصدرة للصكوك بشراء نسبة من هذه الصكوك وتصبح شريكا في المشروع ويحق لحملة الصكوك الإسلامية الحصول على حصة من أرباح المشروع، ولكن لا يتم منحهم حق الإدارة بل تقوم الجهة المصدرة بإدارة المشروع مقابل نسبة من الأرباح، وهذه الصكوك بهذه الصورة تختلف عن الأسهم في عدة صور؛ من أهمها أن أصحابها لا يشتركون في إدارة المشروع وهي محددة بمدة معينة؛
- صكوك المشاركة لتمويل مشاريع معينة، والإدارة لجهة خارجية: في هذه الحالة تقوم جهة خارجية متخصصة بإدارة المشروع نيابة عن جهة الإصدار وحملة الصكوك، وتحصل هذه الجهة على نسبة من أرباح المشروع مقابل خدمات الإدارة[1]؛

د. **صكوك المرابحة:** تعرف صكوك المرابحة على أنها وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة وتصبح السلعة مملوكة لحامل الصكوك[2].

وتتميز صكوك المرابحة بوضوحها وبساطتها؛ بحيث يسهل فهمها على جميع الأطراف المعنية، كما أنها توفر عائدا ثابتا طول عمر الصكوك؛

هـ. **صكوك الاجارة:** وهي وثائق تحمل قيما متساوية، ويصدرها مالك الأصل المؤجر أو وكيله، ومقصود المعاملة هو بيع الأصل المؤجر عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل،

[1] أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص ص37-38.

[2] نفس المرجع، ص36.

وكذلك المستفيدون من أجرة إيجار هذا الأصل بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل مستثمر في الأصل المؤجر[1].

وتتميز صكوك الإجارة باستقرار السعر وثبات العائد لأن عائداتها شبه مؤكدة ومضمونة، مما يجعل استقرارها يصل إلى درجة الثبات في أغلب الأحيان مقارنة بأنواع الصكوك الأخرى، كما تتميز بمرونتها من حيث المشروعات التي يمكن تمويلها من خلال صكوك الإجارة إذ يمكن أن تمول بها المشروعات سواء كانت حكومية أم فردية، محلية أو دولية، ومن حيث تنوع صورها للصكوك من حيث إجارة المنفعة أو العين أو الخدمة؛[2]

و. **صكوك السلم:** وهي تمثل وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، ومن الصور التطبيقية لصكوك السلم أن تقوم الدولة ببيع كمية محددة من النفط التي سيتم استخراجها في المستقبل، وتطرح الدولة ذلك في صورة صكوك سلم نفطية، يشتري الأفراد أو المؤسسات هذه الصكوك بسعر محدد مسبقا، والذي يأخذ في الاعتبار التقديرات المستقبلية لسعر النفط، وعند موعد الاستحقاق تقوم الدولة بتسليم النفط للمشترين الأصليين للصكوك أو لوكلائهم (وزارة من وزارات الدولة المعنية مثلا)، حيث يتم بيع النفط في السوق العالمية وتوزيع العائد على حاملي الصكوك، وبالتالي فإن عائد الاستثمار في هذه الصكوك يرتبط ارتباطا مباشرًا بتقلبات أسعار النفط العالمية، وقد تكون النتيجة ربحا أو خسارة[3]؛

---

[1] كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، مرجع سابق، ص ص 103-104.

[2] يوسف معتق بن عبد الله معتق، أثر الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات العربية، المجلد 41، العدد1، 2019، ص275.

[3] أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص ص34-35.

ز. **صكوك الإستصناع:** وهي تمثل وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك[1]؛

ح. **صكوك المزارعة:** تحمل هذه الصكوك قيماً متساوية، فمثلا يمكن لمالك أرض صالحة للزراعة أن يطلب تمويل زراعتها عن طريق إصدار صكوك مزارعة، وتستخدم حصيلة بيع هذه الصكوك لدفع تكاليف الزراعة، بعد ذلك يتم توقيع عقد مزارعة بين ممثل حملة الصكوك وبين مالك الأرض الزراعية على أن يقسم المحصول بينهما حسب نسبة الاتفاق[2]؛

ط. **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد[3]؛

ي. **صكوك الوكالة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة إصدارها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم، ويصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، ويقوم وكيل لاستثمار بإدارة هذه الأصول نيابة عن حملة الصكوك مقابل أجرة معلومة وبنسبة من رأس المال المستثمر، ويحصل حملة الصكوك على حصة من أرباح المشروع أو يتحملون خسائره تبعا لحصصهم؛[4]

ك. **الصكوك الهجينة(المركبة):** هي الصكوك التي تقوم العلاقة فيها بين حملة الصكوك والجهة المنشئة على أكثر من عقد (صيغة)، حيث يتم دمج عقدين أو أكثر من العقود الشرعية في صك واحد، يختلف

---

[1] أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص ص34-35.

[2] عبد القادر خدَّاوي مصطفى وآخرون، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، العدد7، 2018، ص.309

[3] أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص43.

[4] إيمان إبراهيم عبد العظيم علي، تنظيم إصدار وتداول الصكوك السيادية دراسة شرعية قانونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد33، 2022، ص3996.

فيها محل كل عقد عن الآخر، وتصدر بنشرة إصدار واحدة، بحيث ينشأ عنها آثار بمثابة عقد واحد. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك أنواع متعددة من الصكوك المركبة، منها: الصكوك المركبة من عقد المضاربة وعقد المرابحة، والصكوك المركبة من عقد الإجارة وعقد المرابحة، والصكوك المركبة من عقد الوكالة بالاستثمار وعقد المرابحة، وغيرها.

وتهدف الصكوك الهجينة إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، من بينها حماية رأس المال وتقليل المخاطر، وزيادة سيولة الصكوك في الأسواق الثانوية، وتنويع الاستثمارات لتلبية احتياجات شرائح مختلفة من المستثمرين.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إصدار أول صكوك هجينة تم من قبل البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 400 مليون دولار، وتتكون الموجودات من 31% من صكوك المرابحة و66% من صكوك الإجارة، و3%من صكوك الاستصناع.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

تقدم الصكوك الإسلامية حلول تمويلية مستحدثة ذات كفاءة اقتصادية، ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يساهم في تطوير سوق رأس المال، ويوفر خيارات استثمارية متنوعة للمستثمرين [3]، وتكمن أهمية إدراج الصكوك الإسلامية كأداة مالية في أسواق رأس المال في كفاءة الأنشطة والاستثمارات التي تمولها حيث تقل المضاربات على أسعار الصكوك الإسلامية لارتباطها بمعايير تقييم وتسعير حقيقية للأصول

[1] عبد الله بن محمد العمراني، تطبيقات الصكوك المركبة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، الدورة، 25، 2023، ص ص71-72.

[2] Md. Aminul Islam et al, Financing Infrastructure Projects with Application of Sukuk, Review of Economics and Finance, 2023, Vol. 21, No. 1 p1531.

[3] بن رجم خميسي، حسناوي بلال، دور البنك الإسلامي للتنمية في تفعيل السوق المالي الإسلامي ـ الصكوك الإسلامية نموذجا ـ مجلة بيت المشورة، العدد1، 2016، ص183.

محلها[1]، وقد ساهمت هذه الصكوك في حل العديد من المشكلات الاقتصادية التي عجزت الأدوات المالية التقليدية عن إيجاد حلول لها، مثل تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار في الدول الإسلامية، وتقليل الاعتماد على المؤسسات الدولية للحصول على التمويل اللازم، وتخفيف المخاوف من الانفتاح على الأسواق المالية الخارجية[2]. وعلى العموم تتضح أهمية الصكوك من خلال العناصر التالية:

- **المساهمة في زيادة حجم الاستثمارات:** تساهم الصكوك الإسلامية بشكل كبير في زيادة حجم استثمارات الشركات والمؤسسات من خلال مساهمتها في توفير مصادر تمويل متنوعة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يمكن اللجوء إلى إصدار الصكوك عندما تواجه الشركات صعوبة في الحصول على التمويل عن طريق إصدار الأسهم، ووجود سوق ثانوية للصكوك يشجع المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية على الاستثمار بما يناسب أهدافهم من حيث مدة الاستحقاق والعائد المتوقع، وهذا ما يسمح للمؤسسات من توسيع مشاريعها التنموية[3]؛
- **المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المالية:** تساهم الصكوك بشكل كبير في تخصيص الأمثل للموارد المالية في الاقتصاد، حيث يمكن إصدار الصكوك الإسلامية من قبل الحكومات والشركات سواء كانت كبيرة أو صغيرة من أجل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها.

وعلى عكس الأسهم التي تقتصر على شركات المساهمة فإن الصكوك تسهم في توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل البنية التحتية والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

[1] إلهام عبد الحليم محمد مبروك، الصكوك الإسلامية بين القانون والتطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد96، العدد2، 2023، ص 407.

[2] جار الله عبد المنعم، فايدي، كمال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية– التجربة الماليزية، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد12، العدد1، ص134.

[3] حاتم أحمد عديلة، مرجع سابق، ص 314.

وبالتالي فإن الصكوك الإسلامية تشجع على توجيه الأموال نحو المشاريع الأكثر إنتاجية، فكلما زاد العائد المتوقع من مشروع ما زاد الاستثمار فيه[1]؛

- **المساهمة في تحرير المكتنزات:** تعتبر ظاهرة الاكتناز استجابة شائعة للهروب من أثر التضخم في البيئات التي تتسم بضعف جهاز الوساطة وعدم الثقة فيه، وتظهر بشكل أساسي في صورة أراضٍ وعقارات، وبما أن محل عمليات التصكيك هو الأصول العينية والمالية، فإن هذه الآلية تمنح المالك فرصة لتشغيل تلك الأصول وتوليد مداخيل إضافية من خلال إصدار صكوك إسلامية بقيمة الأصول ثم بيعها في السوق حيث يستفيد كل من المصدر (صاحب الأصل) الذي يحصل على السيولة، والمشتري (صاحب الصك) الذي يحصل على حصة في عوائد الأصل الأساس[2]؛
- **المساهمة معالجة الضغوط التضخمية:** تعد الصكوك الإسلامية أداة فعالة في إدارة السيولة النقدية وتخفيف الضغوط التضخمية، إذ يمكن للبنك المركزي الاستفادة من الصكوك الإسلامية كأداة ضمن سياسته النقدية وفقا للمنظور الإسلامي، إذ يمكنه إصدار صكوك لامتصاص السيولة الزائدة في السوق، وبالتالي المساهمة في خفض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار[3]؛
- **المساهمة في تخفيض معدل البطالة:** تساهم الصكوك الإسلامية بشكل فعال في معالجة مشكلة البطالة، فهي توفر قنوات جديدة لاستثمار الأموال مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة؛

---

[1] حاتم أحمد عديلة، مرجع سابق، ص 314.

[2] عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي ودوره في الرفع من كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، الملتقى الثامن للصناعة، المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، يومي: 8 – 9 ديسمبر 2013، ص20.

[3] العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد – ماليزيا نموذجا–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد1، 2017، ص72.

- **المساهمة في تحقيق التوزيع العادل للثروة:** تعد الصكوك الإسلامية وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة؛[1]
- **المساهمة في تمويل مشاريع البنى التحتية التنموية:** تستخدم الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع التنموية بدلا من الاعتماد على السندات التقليدية.[2]

المطلب الثالث: واقع إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم

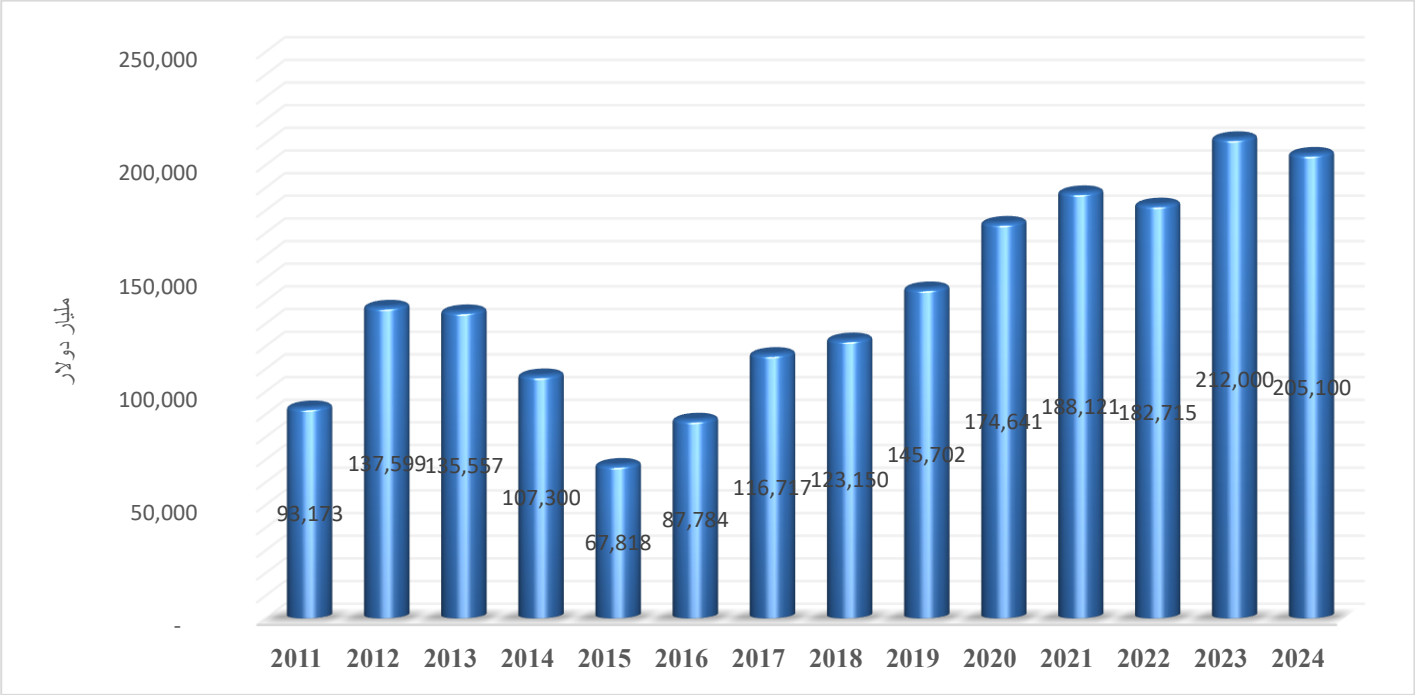
نظرا لما تشهده الصكوك الإسلامية في الوقت الحالي من إقبال واسع عليها من حكومات وأفراد وشركات على الصعيد العالمي سواء من المسلمين أو غير المسلمين، ارتأينا تخصيص هذا المطلب لدراسة واقع إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم التطورات وهذا من خلال التركيز على تصنيفها حسب النوع، البلد، القطاع، والجهة المصدرة، وذلك وفقا لما هو موضح فيما يلي:

I. تطور إصدارات الصكوك عالميا

شهد الطلب على الصكوك الإسلامية زيادة ملحوظة في أسواق رأس المال العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والشكل التالي يوضح حجم إصدارات الصكوك الإسلامية على مستوى العالم خلال الفترة 2011-2024 كما يلي:

[1] العرابي مصطفى، حمو سعدية، مرجع سابق، ص ص71-72.
[2] هبة الله أحمد سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص177.

الشكل11: تطور إجمالي قيمة إصدارات الصكوك في العالم خلال الفترة 2011-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

International Islamic financial market, Sukuk Report 2025

يوضح الشكل أعلاه أن تطور إجمالي قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة 2011-2024، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين:

أ- المرحلة الأولى تمتد من 2011 إلى غاية 2015: شهدت هذه المرحلة انتعاشا ملحوظا في إصدارات الصكوك الإسلامية وذلك بداية من سنة 2011، حيث بلغ حجم الإصدارات حوالي 93 مليار دولار، وواصلت إصدارات الصكوك نموا متسارعا خلال الفترة 2011 -2013، ليصل إلى ذروته سنة 2012، حيث تجاوزت قيمة الإصدارات 137 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 47% عن سنة 2011، ويرجع ذلك لانضمام المزيد من الدول إلى إصدار الصكوك.

غير أن حجم إصدارات الصكوك سجل تراجعا ملحوظا خلال سنة 2015 حيث انخفض بنسبة 37% ليصل حجم الإصدارات إلى 67.8 مليار دولار بالمقارنة مع 107.83 مليار دولار خلال سنة 2014،

وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى توقف البنك المركزي الماليزي عن إصدار أنواع معينة من الصكوك، وتباطؤ النمو الاقتصادي وبداية انخفاض أسعار النفط.

ب- المرحلة الثانية تمتد من 2016 إلى غاية 2022: عرفت هذه المرحلة تعافي في قيمة اجمالي اصدارات الصكوك حيث اتخذت اتجاها تصاعديا مستقرا حتى سنة 2021، إذ حققت إصدارات الصكوك نموا ملحوظا بنسبة 17% في سنة 2020 لتصل حجم اصدارتها 174.641 مليار دولار، ويرجع هذا النمو للإصلاحات الهيكلية عبر الأطر التنظيمية والقانونية في العديد من البلدان، بالإضافة إلى القبول التدريجي للصكوك الإسلامية كمصدر تمويل طويل الأجل.

واوصلت صناعة الصكوك الإسلامية نموها في سنة 2021 ولكن بوتيرة أقل إذ حققت نسبة جاوزت 7% بالرغم من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتي لم تؤثر سلبا على نمو اصدارات الصكوك خلال سنتي 2020 و2021.

أما حجم إصدارات الصكوك خلال سنة 2022 فقد بلغ 182.715 مليار دولار مما يشير إلى تباطؤ طفيف في النمو بنسبة 2.96 % مقارنة بسنة 2021، ويرجع هذا الانخفاض للتقلبات التي يشهدها العالم.

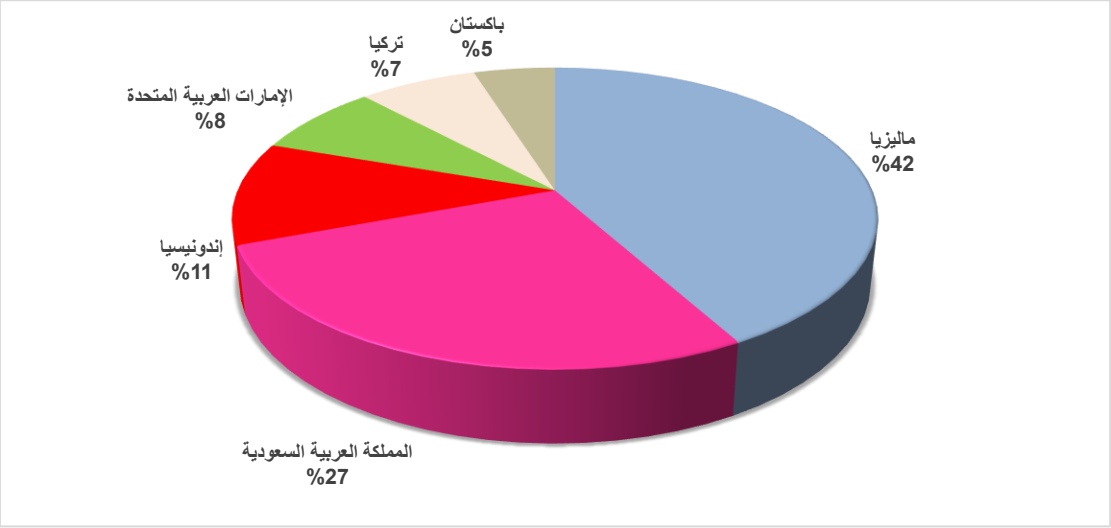
ج- المرحلة الثالثة تمتد من 2022 إلى غاية 2024: عرفت هذه المرحلة نمو واستقرار في اصدار الصكوك فقد سجلت سنة 2022 ما يعادل قيمة 182.715 مليار دولار مما يشير إلى تباطؤ طفيف في النمو بنسبة 2.96 % مقارنة بسنة 2021، إلا أن سنة 2023 سجلت ارتفاعا غير مسبوق بنسبة نمو بلغت 16.04% ليصل إجمالي إصدارات الصكوك إلى 212 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوز 200 مليار دولار لأول مرة في تاريخها، ويعود هذا النمو بشكل أساسي حسب التقرير العالمي للأسواق المالية الإسلامية إلى تطوير الصكوك الخضراء والمستدامة، وإصدارات الشركات

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات الزراعة، التكنولوجيا، التصنيع، توليد الطاقة، شبكات الطرق، ومشاريع البنية التحتية وغيرها، يضاف إلى ذلك إصدار صكوك سيادية من قبل دول جديدة مثل مصر والفلبين، وفي سنة 2024 حافظ سوق الصكوك العالمي على استقراره، إذ بلغت إجمالي إصدارات قيمة 205.1 مليار دولار أمريكي، رغم تسجيله انخفاضا هامشيا بنسبة 3.25% مقارنة بسنة 2023.

II. توزع إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول

تتركز غالبية إصدارات الصكوك الإسلامية في عدد محدود من الدول، مما يجعلها تلعب الدور الرئيسي في نمو سوق الصكوك العالمي، والشكل التالي يوضح التوزع الجغرافي لأهم الدول المصدرة للصكوك على مستوى العالم لسنة 2024:

الشكل 12: التوزيع الجغرافي العالمي للصكوك لسنة2024



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: International Islamic financial market ,Sukuk Report 2025

من خلال الشكل أعلاه يتضح جليا أن ماليزيا تتصدر دول العالم من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، فقد بلغت حصتها السوقية نسبة 39% من إجمالي الإصدارات العالمية لسنة 2024، تليها المملكة العربية

السعودية في المركز الثاني بحصة سوقية 25%، حيث شهدت المملكة العربية السعودية نموا سريعا منذ إطلاق برنامج إصدار الصكوك في سنة 2017، ثم جاءت إندونيسيا في المرتبة الثالثة عالميا بحصة سوقية بلغت 10%.

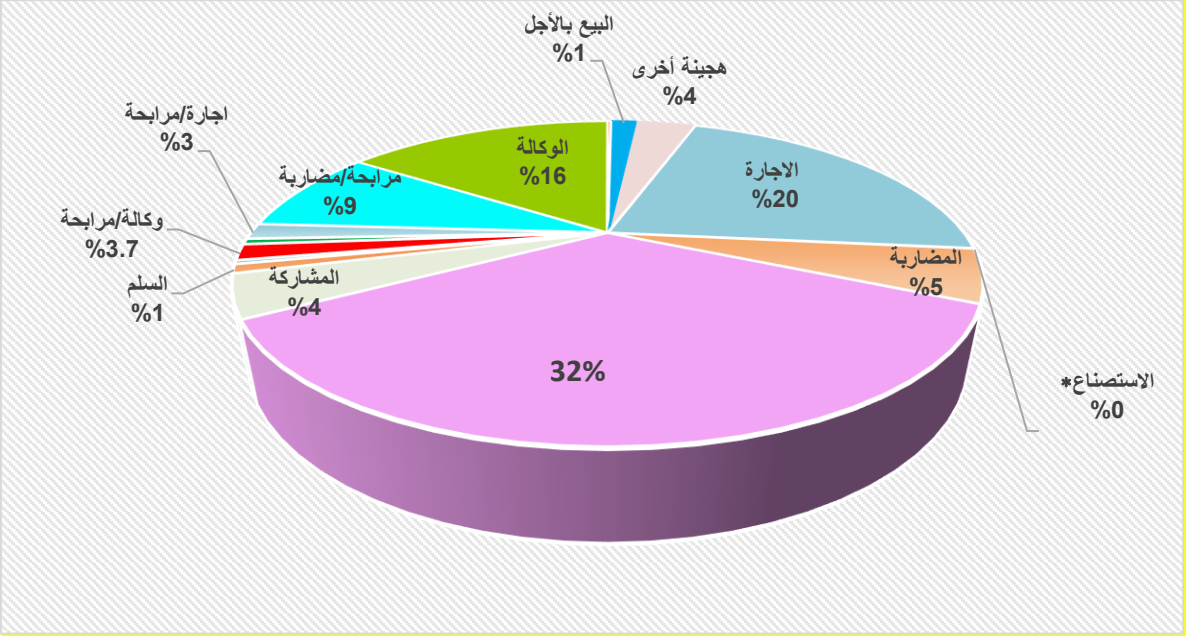
كما أن الشكل رقم 12 يبرز جليا استحواذ هذه الدول الثلاث مجتمعة (ماليزيا، السعودية إندونيسيا) مجتمعة على 74% من الحصة السوقية لسنة 2024، ثم تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة بنسبة 8%، ثم تليها تركيا في المرتبة السادسة بنسبة 7%، أما باكستان فقد بلغت حصته السوقية نسبة 5% من إجمالي الإصدارات العالمية لسنة 2024.

III. توزع إجمالي الاصدارات حسب أنواع الصكوك الإسلامية

شهدت الفترة الممتدة ما بين 2011 و2024 تنوعا كبيرا في أنواع الصكوك، فقد توزعت بنسب متفاوتة بين ثلاث مجموعات هي صكوك البيع (المرابحة، والبيع بتمن آجل، والإستصناع، والسلم)، وصكوك المشاركات المالية (المشاركة، والمضاربة، والوكالة بالاستثمار) وصكوك العقود المركبة أو الهجينة (من أهمها مرابحة/مضاربة، وكالة /مرابحة، وإجارة /مرابحة).

والشكل الموالي يوضح إجمالي الإصدارات حسب أنواع الصكوك خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2024.

الشكل13: إجمالي إصدارات الصكوك حسب النوع خلال الفترة 2011-2024*



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

International islamic financial market, Sukuk Report 2025 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صكوك المرابحة هيمنت على سوق الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2024، فقد بلغت حصتها السوقية 32 % ويرجع ذلك لبساطة هيكلتها ووضوح شروطها مما يجعلها سهلة الفهم للأطراف المعنية، كما أنها توفر عائدا ثابتا طول فترة الصك، بينما احتلت صكوك الإجارة المرتبة الثانية عالميا بحصة سوقية بلغت نسبة 20%، ويرجع ذلك إلى الإقبال المتزايد عليها من قبل الجهات المصدرة والمستثمرين نظرا لمرونتها في التكيّف مع مختلف المشاريع الاستثمارية، وانخفاض مخاطرها مقارنة بالأنواع الأخرى من الصكوك، وتأتي في المرتبة الثالثة صكوك الوكالة بحصة سوقية بلغت نسبة 16% والتي عرفت نموا ملحوظا رغم حداثة نشأتها، أما في المركز الرابع فقد جاءت الصكوك

* ملاحظة: النسب الصغيرة جدا تظهر بقيمة 0 وفي حقيقة الأمر هي تختلف عن الصفر وبمأنها متناهية في الصغر تظهر بقيمة الصفر.

الهجينة (مرابحة/مضاربة) بنسبة 9 % وهي الأخرى تعتبر من الصكوك الحديثة النشأة ، في حين احتلت صكوك المضاربة المرتبة الخامسة بنسبة 5% من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب النوع، لتليها صكوك المشاركة في المرتبة السادسة بنسبة 4%، لتشهد بعد ذلك تراجعا حادا في إصداراتها خلال السنوات الأخيرة، بعدما كانت تمثل النسبة الأكبر من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك الإسلامية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2002- 2007، ويرجع هذا التدهور بالأساس إلى عدة عوامل أبرزها عدم مطابقة غالبية صكوك المشاركة للشريعة الإسلامية مما أدى إلى تردد المستثمرين في الإقبال عليها، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة2008 التي ساهمت بشكل كبير في تغيير توجهات المستثمرين نحو الصيغ التمويلية الأكثر أمانا[1].

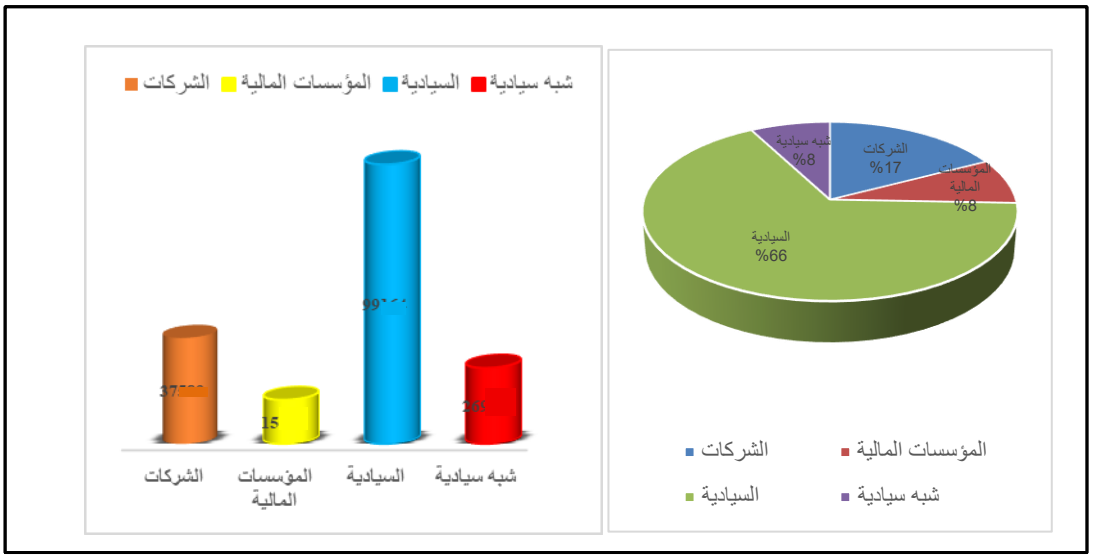
أما باقي الإصدارات الأخرى فهي موزعة كما يلي: مجموع الصكوك الهجينة الأخرى بنسبة حوالي 4%، البيع بالآجل بنسبة 1%، السلم بنسبة 1%، الإستصناع بنسبة 0.01%.

IV. توزع إجمالي إصدارات الصكوك حسب الجهة المصدرة

يتم اصدار الصكوك من قبل أطراف متعددة وهي: الشركات، المؤسسات المالية، الجهات السيادية، شبه سيادية. وفي الشكل الموالي سنستعرض توزيع إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب جهة الإصدار خلال الفترة 2011-2024.

[1] سليمان انصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية "الواقع والتحديات"، مجلة دراسات المالية والمصرفية، عدد متخصص رقم 80، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، 2013، ص58.

الشكل14: توزيع إجمالي إصدارات الصكوك المحلية حسب الجهة المصدرة2011-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

International Islamic financial market , Sukuk Report 2025

وفقا للبيانات الواردة في الشكل أعلاه، احتلت الصكوك السيادية الحصة الأكبر من إجمالي الإصدارات مقارنة بجهات الإصدار الأخرى حيث بلغت حصتها السوقية حوالي 66% بقيمة تقدر بـ 1026 مليار دولار، وفي سنة 2024 شهدت الإصدارات السيادية نموا كبيرا في السوق المحلية، إذ بلغت حصتها 70.11% من إجمالي قيمة الإصدارات أي ما يعادل97.8 مليار دولار أمريكي.

وتليها في المرتبة الثانية صكوك الشركات بنسبة بلغت 17% وبقيمة تقدر بـ 268.5 مليار دولار من القيمة الإجمالية العالمية لتوزع إصدارات الصكوك المحلية بحسب جهة الإصدار خلال الفترة 2011-2024، بينما احتلت حصة الصكوك الصادرة عن المؤسسات المالية المرتبة الثالثة بنسبة 8.19% وبقيمة اصدار بلغت 126.2 مليار دولار، أما بالنسبة للصكوك شبه السيادية فتعد مساهمتها أقل مقارنة بالجهات المصدرة الأخرى، إذا بلغت نسبة 7.81 %وبقيمة إصدار 120.4 مليار دولار.

المبحث الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة إطارا ماليا متوافقا مع أحكام تحقيق الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وذلك بسبب محاربتها الربا والغرر والفساد، والآثار السلبية المصاحبة لها، ومن جهة أخرى، بسبب تصميمها الذي يعد محركا أساسيا وفعالا لتحقيق رفاهية البلدان، وذلك عن طريق الحرص على توجيه المدخرات نحو المشاريع والاستثمارات والأنشطة المنتجة الناجحة والأكثر إنتاجا، وفي هذا السياق يبرز دور صيغ التمويل الإسلامي كأحد المحركات الأساسية لتحقيق الرفاهية للبلدان من خلال الحرص على تحقيق الفعالية والرشادة في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة وتمويل المشروعات الاستراتيجية التنموية المختلفة، فقد أصبحت صيغ التمويل الإسلامي أداة فاعلة في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التأثير الإيجابي على تفعيل الدور الذي تلعبه آليات تحقيق التنمية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يمكن أن تؤديها صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل وتحقيق الرفاهية والتنمية والازدهار والتطور للمجتمعات واقتصادات الدول، ارتأينا أن نعمل في العمل على إبراز الدور التنموي المنتظر من صيغ التمويل الإسلامي، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

أولا: إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في تنشيط سوق رأس المال؛

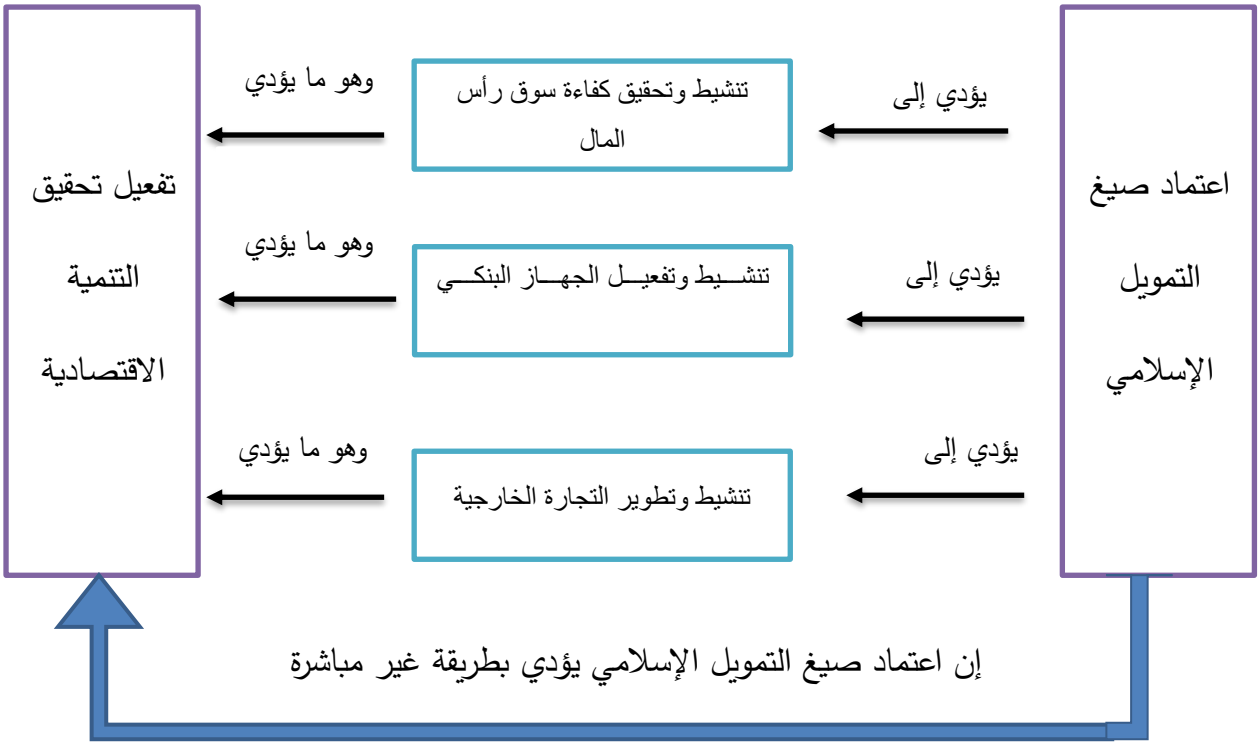
ثانيا: إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الجهاز البنكي؛

ثالثا: إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم التجارة الخارجية.

وعليه سنستعرض من خلال هذا المبحث نقطة هامة ومهمة جدا، ألا وهي الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد رأينا حسب تصورنا أنه يمكن توضيح دور التمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق الأهداف والبرامج والمساعي المنتظرة في إطار التنمية الاقتصادية، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل15: شرح العلاقة السببية بين اعتماد صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية



إلى تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق رأس المال

يعد إدراج الصكوك الإسلامية كأداة مالية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ركيزة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية.

وسنتناول في هذا المطلب الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق رأس المال وذلك من خلال دورها في زيادة جانب العرض لهذه الأسواق وتوسيع قاعدة الأوراق المالية والمساهمة في توفير الشفافية والمصداقية الشرعية بالإضافة إلى زيادة رسملة سوق رأس المال.

IV. مساهمة الصكوك الإسلامية في زيادة جانب العرض في بورصة الأوراق المالية الإسلامية:

تعاني أسواق رأس المال في العالم الإسلامي من ضعف المعروض من الأوراق المالية الإسلامية، واستحواذ عدد قليل من الشركات على الجزء الأكبر من قيمة التداول، مما يعني محدودية السوق وعدم اتساعه،[1] حيث أن إصدار الصكوك الإسلامية سيؤدي إلى توسيع نطاق المؤسسات المشاركة في سوق رأس المال التي تتعامل في الصكوك الإسلامية إصدارا وتداولا، وتشمل البنوك الإسلامية والتقليدية والحكومات، والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، والمؤسسات المالية الوسيطة[2]، فبالنسبة للصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية يمكن لها أن تطور جانب العرض في سوق رأس المال، فالنمو المتسارع للبنوك الإسلامية يتيح إضافة صكوك هذه البنوك وإدراجها في أسواق رأس المال، مما يساهم في تفعيل أنشطة أسواق رأس المال وتطويرها، وذلك للحجم الكبير الذي يشكله رأس مال هذه البنوك

[1] سامي يوسف كمال محمد، واقع الصكوك المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، ط1، 2020، ص141.

[2] حبيبة رميتة، متطلبات اصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري: دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2022، ص30.

الذي أخذ بالتزايد يوما بعد يوم، ولإظهار الإضافات الكمية الناتجة عن إدراج الصكوك المالية الإسلامية يمكن أن نقدم بعض الأمثلة لبعض البنوك الإسلامية التي قامت بطرح عدة إصدارات[1] ونذكر منها:[2]

- أصدر مصرف دبي الإسلامي صكوكا إسلامية بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي، لتوفير التمويل اللازم لمشاريع مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي؛
- أصدرت مجموعة من المصارف الإسلامية بقيادة مصرف دبي الإسلامي صكوك إجارة بقيمة مليار دولار أمريكي بهدف تمويل وتطوير مشاريع مطار دبي؛
- إصدار بنك قطر الإسلامي (QIB) صكوكا بقيمة 700 مليون دولار أمريكي بهدف تمويل أو تطوير مشاريع مدينة حمد الطبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى أن أسهم البنوك الإسلامية لا يجوز تداولها لاشتمالها في الغالب على نقود وديون تمثل نسبة كبيرة من استثمارات هذه البنوك، غير أن هذه المشكلة يمكن للبنوك الإسلامية تجاوزها من خلال تنويع استثماراتها بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة، وهذا ما تتيحه الصكوك الإسلامية.[3]

في سياق متصل، تعد الصكوك الإسلامية السيادية التي تصدرها الحكومات تجربة حديثة كان الهدف من ورائها توفير الموارد المالية لتغطية الاحتياجات الرسمية للدولة، ويتحقق ذلك من خلال تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشروعات الحكومية، وفي الوقت نفسه تمثل الصكوك

[1] بدوني هدى، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية – تجارب دولية–، دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص126

[2] أحمد محمد عبد الرحمن، أحمد ياسين عبد، الصكوك الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقها في العراق التجربة الماليزية أنموذجا، مجلة كلية دجلة الجامعة دراسات مالية ومصرفية، المجلد5، العدد4، 2022، ص 137.

[3] شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 2012، ص250.

الإسلامية أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي[1]، وفي الفترة الأخيرة، شهدت أسواق الصكوك العالمية عدة إصدارات حكومية؛ بهدف تمويل المشروعات الكبرى وتنشيط الاقتصادات الوطنية وجذب أموال المستثمرين الأجانب لتوظيفها في مشاريع متنوعة، مما يساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، ومن أمثلة تلك الإصدارات: شهادات شهامة التي أصدرتها وزارة المالية السودانية كبديل شرعي عن سندات الحكومة الربوية[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد العديد من الدول التي قامت بإصدار الصكوك الإسلامية سواء لتمويل الموازنة العامة للدولة أو لتمويل مشروعات تنموية بعينها، ويأتي على رأس هذه الدول كل من ماليزيا والبحرين وقطر والإمارات، فقد أصدرت ماليزيا صكوك الإجارة الدولية بمبلغ 600 مليون دولار حيث استخدمت الحكومة تلك الأموال في بناء مستشفيين حكوميتين ومباني إدارية للحكومة ومباني سكنية، كما أصدرت قطر أيضا صكوك إجارة دوليه بقيمة 700 مليون دولار وتم استخدام حصيلة تلك الصكوك في بناء مدينه حمد الطيبة في الدوحة[3].

أما فيما يتعلق بصكوك الشركات، فقد أصبحت الصكوك الإسلامية تمثل فرصة استثمارية بالنسبة للشركات وهو ما تجلى بوضوح في بورصة ماليزيا التي حققت تطورا واضحا، ففي سنة2001 بلغ عدد الشركات المدرجة والمتوافقة مع الشريعة حوالي 640 شركة من أصل 820 شركة مدرجة، وقد استمر هذا النمو في سنة 2006 حتى بلغ عدد الشركات الإسلامية المدرجة في البورصة إلى حوالي 886 شركة من أصل 1029 شركة، وقد أرجع البعض هذا الازدهار إلى عدة عوامل تأتي في مقدمتها الطفرة

[1] بدوني هدى، مرجع سابق، ص128.

[2] شرياق رفيق، مرجع سابق، ص12.

[3] حسن محمد محمد حافظ القصرى، دور الصكوك السيادية في دعم مشروعات الموازنة العامة "مدخل تحليلي باستخدام صكوك المضاربة بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد53، العدد4، 2023، ص179.

النفطية التي شهدتها دول الخليج والتي نتج عنها تدفق الكثير من الأرباح، مما دفع الشركات إلى البحث عن فرص استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية فوجدت ضالتها في الاستثمار في الصكوك الإسلامية.[1]

II. مساهمة الصكوك الإسلامية في توسيع قاعدة الأوراق المالية:

تعمل الصكوك الإسلامية على تطوير أسواق رأس المال وذلك من خلال دورها في إدراج أوراق مالية جديدة كما ونوعا، ويعود هذا إلى تنوع الصكوك التي تصل إلى 14 نوعا مختلفا مما يساهم في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق رأس المال من ناحية، واجتذاب شريحة جديدة من المستثمرين من جهة أخرى،[2] فتنوع الصكوك الإسلامية يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة إذ يمكن من خلال صكوك المشاركة والمضاربة تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، فهذه الصكوك تتميز بالخصائص التي تجعلها معدة لدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، مما ينشأ عنها استثمار حقيقي من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، وفي المقابل نجد صكوك البيوع تكون مرتبطة بالعمليات الإنتاجية حيث تمول الأنشطة العقارية والاستهلاكية،[3] فمثلا تلائم صكوك المرابحة الأعمال التجارية، وتعد صكوك السلم الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات.[4]

بناء على ما سبق، فإن حجم وتنوع الصكوك الإسلامية سيؤدي إلى تحسين كفاءة سوق رأس المال من خلال تعميق السوق وتوسيع نطاقه، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم تداول هذه الصكوك،

---

[1] إلهام عبد الحليم محمد، مرجع سابق، ص456.

[2] حاتم أحمد عديلة، مرجع سابق، ص ص8-9.

[3] سامي يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص143.

[4] شرياق رفيق، مرجع سابق، ص12.

وسيعود بالنفع على سوق رأس المال من حيث تدعيم دورها في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية.[1]

III. مساهمة الصكوك الإسلامية في توفير الشفافية والمصداقية الشرعية:

تساهم الصكوك الإسلامية بشكل فعال في تعزيز الشفافية في أسواق رأس المال وتحسين بنية المعلومات المتاحة، إذ أن عملية إصدار هذه الصكوك تستلزم مشاركة عدة مؤسسات مالية، كما تتطلب الإفصاح عن معلومات تفصيلية ودقيقة حول الأصول التي تستند إليها.[2]

ونظرا لارتباط الصكوك الإسلامية الوثيق بمعايير تقييم وتسعير حقيقية للأصول، وهي معايير مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية، فإن المضاربات على أسعارها تكون أقل، لذا تدعم الصكوك الإسلامية الاستثمارات والمشروعات التي تراعي الجوانب الاجتماعية والأخلاقية، وبذلك فإنها تستبعد أي ارتباط محتمل لهذه المشروعات والاستثمارات بأنشطة غير مشروعة شرعا مثل صناعة المشروبات الكحولية والتبغ والمقامرة والأسلحة، زد على ذلك تحمي الصكوك الشركات الممولة من الوقوع في دائرة ارتفاع مستويات الديون ودفع الفوائد المحرمة، لأن هذا التمويل القائم على الصكوك الإسلامية يقوم على الاستثمارات الحقيقية وليس على الديون التقليدية. [3]

لذلك فإن ابتعاد الصكوك الإسلامية عن الغش والغرر والغبن يساهم في رفع مستوى كفاءة سوق رأس المال وتجعلها وسيلة فاعلة لتمويل المشاريع المنتجة. وبناء عليه، تحافظ الصكوك الإسلامية على المسار التنموي السليم لسوق رأس المال.[4]

---

[1] شافية كتاف، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2014، ص ص111-112.

[2] كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة –الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد1، 2019، ص103.

[3] إلهام عبد الحليم محمد مبروك، مرجع سابق، ص429.

[4] هشام بن عزيز بنون، مرجع سابق، ص537.

وعلى العموم، تعتبر الصكوك الإسلامية صيغة تمويلية واعدة ومهمة إذ تمثل بديلا شرعيا للسندات التقليدية، فهي تساهم بشكل أساسي في تطوير عمل البنوك الإسلامية ودمجها في النظام المالي العالمي، وذلك من خلال تداول الصكوك الإسلامية في الأسواق المحلية والدولية.

IV. مساهمة الصكوك الإسلامية في زيادة رسملة سوق رأس المال:

تشير رسملة السوق إلى القيمة الإجمالية للأوراق المالية المدرجة في سوق رأس المال، فارتفاع هذا المؤشر له دلالة على كبر حجم السوق، من حيث عدد الأسهم أو الصكوك وعدد الشركات أو زيادة الأسعار نتيجة لاتساع حجم التعاملات المالية أو الإثنين معا، وانخفاض هذا المؤشر له دلالة على صغر حجم السوق من حيث عدد الأسهم وعدد الشركات أو الانخفاض بالأسعار نتيجة صغر حجم التعاملات المالية أو الاثنين معا[1].

تبرز رسملة سوق رأس المال الأهمية المتنامية للصكوك الإسلامية في تعزيز قدرة الأسواق على جذب المدخرات الحقيقية وتجميع رؤوس الأموال الضخمة اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك بشكل أساسي من خلال توريق الأصول الملموسة المملوكة للحكومات، مثل المطارات والطرق والمباني والمستشفيات، وتحويلها إلى وحدات صكوك قابلة للتداول، بعد ذلك تعرض هذه الصكوك في السوق لتعبئة الموارد مما يوفر التمويل اللازم لهذه الاستثمارات طويلة الأجل[2].

---

[1] هبة عامر عيسى الجعفري، كفاءة سوق رأس المال وأثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2019، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، 2021، ص96.

[2] هبة الله أحمد سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص 176.

وفي السياق ذاته، تمنح الصكوك الإسلامية المدخرين فرصة تملك أصول حقيقية خلال فترة المشروع، وتعتبر هذه ميزة مهمة لأن حيازة الأصول أفضل اقتصاديا من الاحتفاظ بالنقود، فمع ارتفاع التضخم تحافظ الأصول على قيمتها الشرائية أو تزيد على عكس النقود التي تتآكل قيمتها بمرور الزمن.[1]

بناء على ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن دور الصكوك الإسلامية في زيادة رسملة الأسواق المالية يظهر جليا من خلال قدرتها على توفير السيولة اللازمة في أسواق رأس المال، وهذا يشير إلى أن هذه الصكوك الإسلامية تتمتع بإمكانية جذب المدخرات المالية وتعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها للاستثمار في الأسواق المالية بكفاءة، وذلك لكونها تساهم بشكل فعال في تنشيط حركة التمويل في أسوق رأس المال، مما يؤدي إلى دعم نشاطها وتحويلها إلى أسواق مالية دولية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من مختلف الدول[2].

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الجهاز البنكي:

يكتسب دور صيغ التمويل الإسلامي أهمية متزايدة في تنمية الجهاز البنكي وذلك بتقديم صيغ تمويلية متنوعة تساهم في تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان عبر ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يزيد من قدرتها على اجتذاب المدخرات ويزيد من مرونتها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

سنتناول في هذا المطلب الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الجهاز البنكي، وذلك من خلال مساهمة هذه الصيغ في توسيع قاعدة الاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد المالية والتوزيع العادل للأرباح على العملاء، والتقليل من البطالة والحد من التضخم مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتم التطرق إليه من خلال:

[1] حاتم أحمد عديلة، العلاقة بين إصدارات الصكوك الإسلامية والاستثمار المحلي في ماليزيا، الإمارات والسعودية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 38 , العدد1، 2016، ص ص8-9.

[2] بدوني هدى، مرجع سابق، ص133.

I. دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق هدف البنك في توسيع قاعدة الاستثمار:

تمتلك صيغ التمويل الإسلامي المميزات الرئيسة التي تمكنها من الارتقاء بسلم التنمية الاقتصادية، فهي البديل الناجح الذي تقدمه البنوك الإسلامية كفرصة لإثبات أن الاستثمار الناتج عن الفائدة الربوية غير حقيقي، وأنه يؤول إلى إثراء المرابي وإيذاء المقترض، إذ لا يخفى على أحد أن التنمية الاقتصادية تتطلب وجود استثمار حقيقي يخدم العملية الإنتاجية في محاولة للنهوض بالإمكانيات الاقتصادية للسوق في البلد الواحد.

وفي سياق متصل، تعتبر صيغ التمويل الإسلامي أداة تُمكن البنك من توسيع قاعدة الاستثمار، بتوظيف موارده المالية في إقامة مشروعات تنموية حقيقية، عبر هذه الصيغ التمويلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فصيغة المضاربة مثلا تجمع اشتراك بين البنك والمضارب الكفء في العمل الاستثماري بعد أن كانت أمواله غير موظفة لعدم وجود صاحب الكفاءة الذي يقوم باستثمارها، وقد يكون التمويل أيضا عن طريق صيغة المشاركة بالمال مع المستثمر الذي لا يملك رأس المال الكافي لتمويل مشروعه، ومن ناحية أخرى، تستخدم صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حيث يتحول المستأجر إلى مالك أصلي للأصول التي يحتاجها في مشروعه الاستثماري بعد نهاية مدة الإيجار المتفق عليها مع البنك[1]، وبالمثل تستخدم صيغة الإجارة التشغيلية في مجال المقاولات وذلك عن طريق تزويد المقاولين بالآلات المتخصصة التي يحتاجونها في مشاريعهم الحالية مما يوفر عليهم سيولة نقدية كبيرة، أما في القطاع الزراعي يمكن للبنك أن يؤجر الآلات والمعدات الزراعية (مثل آلات الحرث والحصاد ومركبات النقل) للأفراد ذوي الدخل المحدود الذين لا تسمح لهم إمكانياتهم المالية بشراء هذه الأصول باهظة التكلفة.[2]

[1] الهيتي قيصر عبد الكريم، أساليب الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق، ص252.

[2] موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإدارية، الجامعة الحرة في هولندا، 2011، ص172.

ومن ناحية أخرى، يعتبر الاستصناع أحد صيغ التمويل الإسلامي المثالية لتحقيق مساهمة فعالة للبنوك في تمويل القطاع الصناعي في البلدان الإسلامية، ويكمن السبب في أن هذه الصيغة تمنح المؤسسات القدرة على التوسع في الإنتاج دون الحاجة إلى الاقتراض بفائدة ترهقها وتقلل من أرباحها، مما يحميها من الوقوع في الربا، زد على ذلك تطبق صيغة الاستصناع في مجالات واسعة تشمل بناء السدود، وتمويل شراء الطائرات والسفن، وبناء المجمعات التجارية والسكنية، وغيرها من المشاريع الكبرى.[1]

وتتجلى أهمية القطاع الزراعي في وقتنا الحالي في اعتماد معظم المجتمعات الإسلامية على استيراد غالبية المنتجات الزراعية الأساسية من الخارج، وعلى رأسها القمح والسكر والأرز واللحوم البيضاء والحمراء، وهذا الوضع غالبا ما يجعل العديد من قراراتها السياسية مرتبطة بشكل وثيق باحتياجاتها الغذائية المستوردة.

وفي هذا السياق، تمكن صيغ التمويل والمزارعة والمساقاة البنك من دعم الاستثمار في القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي والاستجابة لمتطلبات أصحاب الأشجار المثمرة فيما يتعلق بري مزارعهم، فالمزارعة تعد من أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وإنما أيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي المعطلة غير مستغلة.[2]

على العموم، لا يدخل المستثمر في استثمار إلا إذا كان العائد النقدي المتوقع بالنسبة إلى التكلفة مجزيا بدرجة كافية تحفزه على اتخاذ قرار الاستثمار، ولذلك كلما كان العائد النقدي المتوقع أكبر من تكلفة الاستثمار دفع ذلك بالمستثمرين إلى زيادة حجم استثماراتهم.

[1] أحمد طه العجلوني، مرجع سابق، ص ص277-278.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص277.

وعند النظر إلى البنوك الإسلامية، نجد أن استثماراتها القائمة على المشاركة تتميز بارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال للشركاء فيها، ويعود ذلك إلى أن معدلات الأرباح التي تأخذها البنوك (التي تمثل تكلفة الأموال للمستثمر/المضارب) تكون أقل من معدلات الفائدة السائدة في السوق، ويمثل هذا انخفاضا في تكلفة المشروع الاستثماري، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم بالنسبة للمستثمر، يضاف إلى ذلك أن تحمل البنوك جزءا من تكلفة المشروع الاستثماري يؤدي إلى تخفيض إضافي للجزء المقابل من التكلفة الاستثمارية.

ومعنى ذلك، أن طبيعة استثمارات البنوك القائمة على صيغ التمويل الإسلامي، تحفز المستثمرين على الاستثمار ليس فقط عن طريق رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال (نتيجة لانخفاض معدل العائد الذي تحصل عليه البنوك وتحملها لجزء من التكلفة)، ولكن أيضا لمشاركتها لهم في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية [1].

ويتضح مما تقدم أن اعتماد البنوك في استثماراتها على صيغ التمويل الإسلامي يوسع قاعدة الاستثمارات الحقيقية في مختلف القطاعات على الصعيد الوطني، مما سينعكس إيجابا على أرباحها وقدرتها التنافسية.

II. دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق هدف البنك في التوزيع العادل للأرباح

تساهم البنوك في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات، الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات، كما توفر البنوك بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثماراتهم ونظام توزيع الأرباح

[1] محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996، ص ص35-36.

الملائم لظروفهم، مما يضمن توزيعا أكثر إنصافا للموارد والفرص الاستثمارية[1].

وفي هذا الإطار، تقترن مصلحة الشريك الأول (البنك) بمصلحة الشريك الثاني (المستثمر)، وفي حالة اعتماد البنك صيغة المشاركة، وكذلك هو الحال مع المضارب(المستثمر) وصاحب المال(البنك) بحيث يحصل التعاون بين رأس المال والعمل، وبالتالي فإن زيادة الأرباح هي في صالح الطرفين، حيث أن زيادة حصة أحدهما من الربح تقتضي بالضرورة زيادة حصة الطرف الثاني، ولذلك فالمشاركة تعد سببا مباشرا لتنمية الأرباح وحمايتها من المخاطر، وعاملا رئيسيا يكفل النهوض والارتقاء باقتصاديات العالم الإسلامي، وتحقيق العدالة في توزيع العائد بما يسهم في تقليل التفاوت بين المداخيل من ناحية، ويحول دون إهدار الطاقات البشرية والإنتاجية من ناحية أخرى[2].

في السياق ذاته، تعد صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة من قبل البنوك متنوعة ومتباينة؛ الأمر الذي يترتب عليه تنوع الأرباح، بحيث نجد في المشاركة والمضاربة الربح من رأس المال، وفي المزارعة والمساقاة يكون الربح من المحصول الناتج، وفي الإجارة تكون الأجرة ناتجة من إجارة العقارات والآلات والحرفيين، فهذا التنوع يمنح البنك عدالة في توزيع الأرباح تتلاءم مع رغبات المستثمرين في تحديد نوعية الأرباح التي يبتغي أحدهم الحصول عليها[3].

III. دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق هدف البنك في التخصيص الأمثل للموارد المالية:

يعد تمويل المشاريع الاستثمارية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة الأرباح والمخاطر، النموذج الذي يضمن أعلى مستوى من الفعالية في تخصيص الموارد المالية، ذلك أن هذه

[1] محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والتقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة أكتوبر، ط1، بنغاري، ليبيا، 2010، ص 280.

[2] الهيتي قيصر عبد الكريم، مرجع سابق، ص263.

[3] نفس المرجع، ص262.

الصيغ تشجع على توسيع قاعدة الاستثمارات، وهو الأمر الذي يستلزم بالضرورة البحث المستمر عن مشاريع جديدة.

تتم المفاضلة بين هذه المشاريع من خلال دراسات الجدوى، مما يدفع البنوك نحو التدقيق الشديد في نوعية وجدوى المشاريع التي ستستثمَر فيها، وبهذا تخرج البنوك من دائرة الائتمان التقليدي الذي يقتصر على تقديم الأموال وانتظار العائد الثابت، لتنتقل بدلا من ذلك، إلى الاستثمار الفعلي في مشروعات حقيقية وإنتاجية، وهذا ما يجعل البنوك المانحة للتمويل تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات ذات الجدوى الأعلى، والتي تحقق ارتفاعا في الإنتاج والأرباح وتكون الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية[1].

وفي نفس السياق، فإن اعتماد البنوك على معدل العائد على الاستثمار أي الربح المتوقع من الاستثمار، بدلا من معدل الفائدة، يحفز التخصيص الأمثل للموارد المالية من خلال توجيه الموارد المالية إلى المشاريع الأكثر ربحا، وليس الأكثر توفيرا للضمانات،[2] وهو الأمر الذي يحفز المؤسسات الاقتصادية إلى السعي نحو الكفاءة التشغيلية، عوضا عن رهن أصولها للحصول على التمويل، كما يدفع ذلك البنوك إلى اعتماد آلية الربح والمشاركة بدلا من الفائدة في منحها للتمويل.

إلى جانب ما سبق، يساهم التمويل الإسلامي في توفير فرصة مثالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة للحصول على التمويل مما يعزز قدرتها على المنافسة ويحسن جودة الإنتاج.[3]

---

[1] حريري عبد الغني، قسول أمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة ريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد3، العدد5، 2017، ص70.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد، مرجع سابق، ص36.

[3] ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي التجربة. الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2017، ص166.

IV. دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق هدف البنك في التقليل من البطالة:

يشهد واقعنا الحالي وجود أموال غير مستغلة وطاقات غير موظفة تتهرب من الاقتراض من الجهاز المصرفي وتتحرج من التعاون معه بسبب التعامل الربوي، وبتطبيق صيغ التمويل الإسلامي في البنوك يمكن رفع هذا الحرج وإقامة مشروعات يكون نتاجها تخفيض حجم البطالة[1].

وفي هذا الصدد، تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من أبرز الأدوات الفعالة في معالجة مشكلة البطالة، فالبنوك الإسلامية تعمل على تحقيق الدعم للمستثمرين والمدخرين، من خلال وظيفتها الأساسية التي تتطلب تضافر الجهود والتعاون بين أصحاب المال وأصحاب العمل، فصيغة المضاربة تعتبر دافعا مهما لتحفيز العاطلين عن العمل ممن لا يمتلكون رأس المال، حيث يمولهم البنك ليتمكنوا من ممارسة أعمالهم، إلى جانب المضاربة تتيح المشاركة لأصحاب رؤوس الأموال الذين لا تكفي مواردهم المالية لإقامة مشاريعهم من الحصول على تمويل من البنك، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويحقق استثمارات كبيرة تسهم في توفير فرص عمل، بالإضافة إلى ذلك تسهم صيغة المرابحة في مساعدة صاحب الحرفة على امتلاك الآلات والأدوات اللازمة لممارسة إنتاجه، بينما تشجع الإجارة المنتهية بالتمليك العامل على العمل بجد ليرتقي بوضعه من مستأجر إلى مالك للمعدات والآلات التي يحتاجها في العمل، ليتحول بعد فترة من طالب عمل إلى عارض له[2].

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يضم شريحة كبيرة من سكان العالم، سواء كانوا عمالا مباشرين كالمزارعين أو عمالا مرتبطين به كالصناعيين وتجار الخضر والفواكه، وفي إطار سعي البنوك لمحاربة البطالة يمكنها وفقا لصيغ المزارعة والمساقاة مساعدة الشباب المسلم على التحول من عاطلين عن

[1] حريري عبد الغني، قسول لأمين، مرجع سابق، ص73.

[2] الهيتي قيصر عبد الكريم، مرجع سابق، 253.

العمل إلى منتجين وملاك، وذلك بتمكينهم من تملك منافع الأراضي الزراعية من خلال توفير المعدات اللازمة لاستصلاحها[1].

V. دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق هدف البنك في الحد من التضخم:

يتحرك النشاط الاقتصادي في قطاعين أساسيين هما القطاع المالي والقطاع الإنتاجي، ويعتمد استقرار الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على تحقيق التوازن بين هذين القطاعين، بحيث تؤدي زيادة أحدهما عن الآخر إلى اختلال قوى الاقتصاد وظهور المشاكل الاقتصادية التي يأتي في مقدمتها التضخم والكساد، فإذا زاد نمو الكتلة المالية دون أن يقابله نمو في الكتلة الإنتاجية، سيحدث فائض في النقد يؤدي إلى التضخم، وبالعكس إذا أصبحت الكتلة الإنتاجية أكبر من الكتلة المالية فإن النتيجة ستكون انخفاضا في الطلب على السلع والخدمات ويؤدي إلى حدوث كساد.

وتقدم البنوك دورا هاما في الحد من هذه المشكلات عبر آلية المشاركة، حيث أن الأموال التي يتم توجهها إلى الاقتصاد مرتبطة بالإنتاج الحقيقي، فزيادة التمويل تقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، مما يضمن أن الدخل المتزايد يقابله استهلاك متزايد دون أن يتأثر مستوى الأسعار، وبالتالي تسهم البنوك في تحقيق استقرار الاقتصاد والحد من التضخم أو الكساد[2].

المطلب الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم التجارة الخارجية

تقدم صيغ التمويل الإسلامي حلولا فعالة ومناسبة لتمويل التجارة الخارجية، حيث تكمن قوتها في الامتثال للشريعة الإسلامية، هذا التمويل يدعم الاقتصاد الحقيقي عبر ربطه بالأصول الملموسة، مما يعزز الاستقرار المالي ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

---

[1] حريري عبد الغني، قسول أمين، مرجع سابق، ص73.

[2] محمد طاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ص 279-280.

لذا سنتناول في هذا المطلب الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، في دعم وتنمية التجارة الخارجية.

يشير النمط العام للتجارة الخارجية في العديد من الدول النامية إلى حالة من التبعية الاقتصادية، حيث تُظهر الموازين التجارية عجزا مستمرا بسبب هيمنة الواردات على الصادرات، وكما هو معلوم يقتصر الجزء الأكبر من صادرات هذه الدول على المواد الأولية مثل البترول والمعادن والقطن والشاي وغيرها، في المقابل، تتسم هيكلية الواردات بالتنوع والاتساع حيث تشمل بشكل أساسي المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية الضرورية، وهذا الاعتماد الكبير والمستمر على الاستيراد يشكل عبئا ماليا ضخما على الدول النامية؛ إذ تعجز حصيلة الصادرات المحدودة في طبيعتها عن تغطية كامل قيمة الواردات، مما يؤدي إلى عجز مزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وفي ظل هذا العجز، تضطر العديد من هذه الدول إلى اللجوء إلى القروض التقليدية ذات الفائدة الربوية، التي تتراكم وتتزايد أعباؤها بمرور الوقت مما أدى إلى بروز مشكلة كبيرة تواجه الدول الإسلامية ممثلة في أعباء الديون الخارجية وتكاليف خدمتها المرتفعة، وهي التحدي المالي الأكبر الذي يواجه الدول النامية والإسلامية على وجه الخصوص.

ولتجنب هذه الأعباء يمكن للبنوك توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية، وذلك بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة بصيغة السلم، ثم إعادة تسويقها عالميا بأسعار تحقق عائدا جيدا إما نقدا، أو اعتبار هذه الصادرات رأس مال سلم –سلم موازي – للحصول في مقابلها على سلع صناعية، أو بتسلم السلع الصناعية سلفا كرأس مال سلم مقابل المواد الأولية،[1] فعلى سبيل المثال، يقوم البنك الإسلامي الكويتي بشراء البترول الخام من الحكومة الكويتية بصيغة السلم، مقابل التزام البنك

[1] محمد عبد العزيز زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996، ص59.

بتسليم حكومة بلده سيارات كثمن للبترول، من جهة أخرى يقوم هذا البنك بعقد سلم، آخر مع دولة أخرى مثل ألمانيا بحيث يسلمها البترول الخام كرأس مال سلم مقابل سيارات ذات مواصفات محددة، أو أن يبيعها البترول نقدا.

وفي هذا الصدد، تعتبر صيغة السلم من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها البنوك في تمويل التجارة الخارجية، حيث يستفيد البنك من فارق السعر وذلك بشراء البترول بسعر منخفض وبيعه بسعر مرتفع، وفي الوقت نفسه تتفادى الحكومة أعباء الديون الخارجية وزيادة الفوائد الربوية المترتبة عليها.[1]

من جهة أخرى، يمكن للبنوك تشجيع القطاع الصناعي في الدول الإسلامية لتحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، وذلك من خلال صيغة المشاركة التي تعتبر الأنسب لتمويل الصادرات؛ فمن خلالها يتم الاتفاق بين المصدر والبنك على نسبة لتقاسم الأرباح والخسائر، إذ يتولى المصدر تصنيع الوحدات المراد تصديرها ثم تقسيم الأرباح بينه وبين البنك وفقا للنسب المتفق عليها.[2]

وفي سياق متصل، تعتبر الاعتمادات المستندية من الأهمية بمكان؛ فهي أساس التجارة الخارجية وسبيل تسهيلها، لذا أصبحت البنوك الإسلامية تتعامل مع الاعتمادات المستندية بعد تخليصها من الفوائد الربوية وذلك لاعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي.

على سبيل المثال، فإذا كان المستورد للسلع لا يملك المبلغ المحدد للاعتماد، يمكن للبنك أن يتولى عملية الاستيراد على أساس صيغة المرابحة للآمر بالشراء، حيث تكون العملية بالنسبة[3] للمستورد مرابحة أي أن البنك يقوم باستيراد السلعة باسمه ثم يعيد بيعها للعميل، أو على أساس صيغة المشاركة في

---

[1] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس، 2008 الأردن، ص172.

[2] عباس فؤاد عباس حسن، دور الاعتماد المستندي في التمويل الإسلامي: دراسة حالة: بنك الراجحي بالرياض للفترة 2000-2017، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد3، العدد8، 2020، ص541.

[3] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سابق، ص172.

حالة أن الاعتماد ممول جزئيا بواسطة العميل (مثال: إذا كان العميل يدفع 50% والبنك يدفع 50%) يدخل البنك شريكا مع العميل في هذه العملية على أساس شروط المشاركة حيث يكون العميل شريك بالعمل وجزء من رأس المال، بينما البنك شريك بالمال فقط يحصل العميل على نصيبة من الربح مقابل العمل، ويوزع الباقي بين الطرفين حسب حصص رأس المال أو حسب الاتفاق ويتحمل الطرفان الخسارة إن وقعت كل حسب حصته في رأس المال، أما بالنسبة لصيغة المضاربة يدفع البنك مبلغ الاعتماد كاملا ويسمى صاحب المال والعميل صاحب العمل ويتم توزيع العائد حسب الاتفاق، ويتحمل البنك الخسارة وحده، إلا في حالة إهمال أو تقصير العميل يلجأ البنك للمحكمة لإثبات تقصير العميل حتى تحكم لصالحه بالتعويض.[1]

[1] عباس فؤاد عباس حسن، مرجع سابق، ص541.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفهوم التمويل الإسلامي والقواعد والضوابط الشرعية التي تحكمه، واستنتجنا من خلاله أن التمويل الإسلامي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي ولا يتعامل بالربا، ويبتعد كل البعد عن الغرر والغش ولا يسمح بالظلم، فهو يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي يسعى التمويل الإسلامي لتحقيق العدل والمساواة، كما يحث على الاستثمار وبدل الجهد في العمل وتحمل المخاطر.

الفصل الثالث

واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي ومساهمتها التنموية في الجزائر

تمهيد

يعتبر التمويل الإسلامي في الجزائر ذا أهمية قصوى في دعم مسار التنمية الاقتصادية، ففي ظل الجهود الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر التمويل وتخفيف الاعتماد على آليات التمويل التقليدي المرتبطة بالفوائد الربوية، إضافة إلى توفير بدائل مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل وتقييم واقع صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، وتقديم توصيات لتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

المبحث الثالث: توصيات لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2024، تحولات اقتصادية عميقة وتبني سياسات تنموية متكاملة ومتنوعة، وذلك بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتأمين استقراره بمنأى عن تقلبات السوق العالمية.

ولمعرفة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر سنتناول من خلال هذا المبحث أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية، والبرامج التنموية المعتمدة، بالإضافة إلى استعراض التحديات المستمرة التي لا تزال تعترض مسار التنمية في البلاد.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن معرفة الحالة الاقتصادية لبلد ما في فترة زمنية معينة يتوقف على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي صممت وفق أهداف عملية التنمية.

وقصد تشخيص الوضع الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة ارتأينا أن نتطرق من خلال هذا المطلب إلى إبراز تطور أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي يأتي على رأسها كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، رصيد الميزان التجاري، المديونية الخارجية، معدل البطالة، الاستثمار المحلي.

إن استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي يعد من المقومات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما أكدته الأدبيات النظرية والتطبيقية، لذا فإن تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية يعد أمرا ضروريا لفهم أداء اقتصاد الجزائر ورسم صورة واضحة عن الإنجازات المحققة والتحديات القائمة في مسيرتها التنموية.

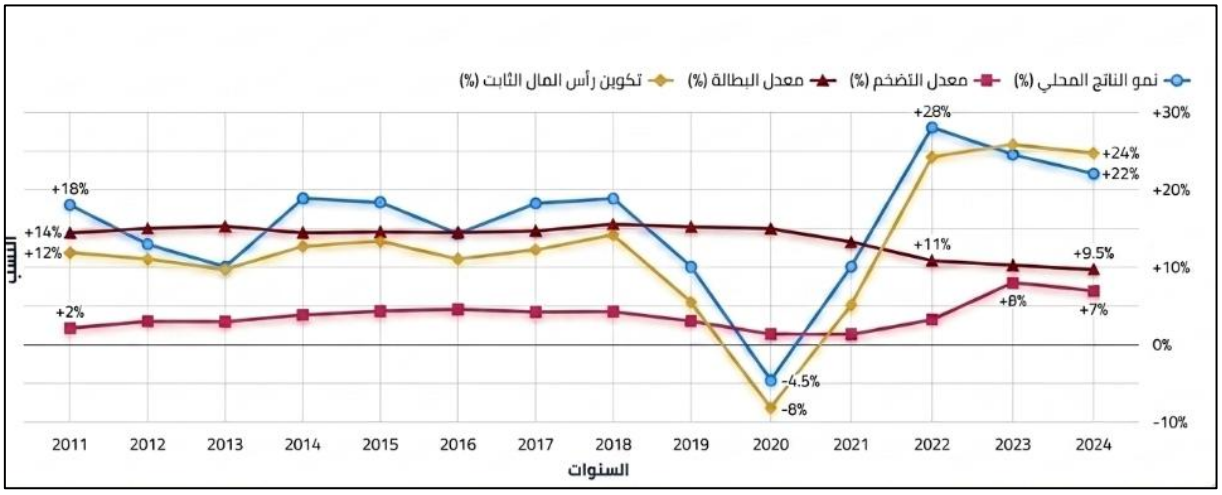
وقصد استعراض تطور هذه المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة إرتينا إدراج الجدول التالي:

الجدول3: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	معدل البطالة (%)
2011	14526.1	21.14	25.96	4.52	11.89	1.90	4.4	10
2012	16115.5	10.94	20.16	8.89	8.88	9.10	3.67	11
2013	16569.2	2.81	9.72	3.24	4.23	8.7	3.39	9.8
2014	17228.6	3.98	0.326	2.92	0.14	8.5	3.73	10.2
2015	16712.7	-3.00	-18.83	4.78	-10.04	5.2	3.02	11.2
2016	17514.6	4.79	-20.12	6.4	-11.14	2.80	3.84	10.2
2017	18575.8	6.06	-14.41	5.59	-7.59	1.6	3.98	12
2018	20259.0	9.06	-7.14	4.27	-3.67	2.10	4.04	12.1
2019	23090.1	14.04	-9	1.95	-4.65	0.6-	3.83	12.3
2020	20902.1	-9.48	-13.49	2.41	-8.18	7.2-	3.44	14.1
2021	25153.2	20.36	1.23	7.23	0.66	0.4	3.07	13.6
2022	32028.4	27.23	26.78	9.27	11.87	2.6	3.03	12.3
2023	33638.3	5.03	12.71	9.32	5.13	9.9	3.18	11.7
2024	35788.5	6.39	3.73	4	1.41	9.8	2.8	9.7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الإحصاءات الواردة في تقارير بنك الجزائر(2013، 2018، 2020،2023، 2024) وبيانات البنك الدولي.

الشكل 16: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول3.

توضح بيانات الجدول رقم (3) والتمثيل البياني في الشكل رقم (16) تذبذبا واضحا في مسار مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وسنعمل فيما يلي على تحليل تفصيلي لهذه المؤشرات وفقا للنقاط التالية:

أ. **واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تطور للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل مستمر خلال الفترة 2011 -2014 حيث سجل أعلى قيمة له في سنة 2014 بلغت 17228.6 مليار دج، ويعود ذلك إلى هيمنة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي حيث يتغير الناتج المحلي الإجمالي بتغير أسعار النفط وفي نفس الاتجاه، كما تزامن نمو الناتج المحلي مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

غير أن هذا الاستقرار كان مؤقتا إذ سرعان ما تأكدت تبعية الاقتصاد للنفط، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 ليصل إلى 16712.7 مليار دج، مسجلا معدل نمو سالب قدره 3%-، ويعود

ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي بدأ مطلع سنة 2014 إذ انتقل سعر برميل النفط من 96.29 دولار سنة 2014 إلى 49.49 دولار سنة 2015.

أما الفترة 2016-2024، فقد سجلت انتعاشا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بتعافي أسعار النفط العالمية باستثناء سنة 2020 التي عرفت تراجعا حادا حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 20902.1 مليار دج بمعدل نمو قدره 9.48-%، ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 العالمية وما نجم عنها من ركود اقتصادي، وفي المقابل عادت الجزائر لتسجل نموا مرتفعا في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات اللاحقة حيث ارتفعت قيمته في سنة 2021 إلى 25153.2 مليار دج بمعدل 20.36%، ثم إلى 32028.4 مليار دج بمعدل 27.23% في سنة 2022، وتراجعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023 حيث وصلت قيمته إلى 33638.3 مليار دج بمعدل 5.03%، أما في سنة 2024 فسجل الناتج المحلي الإجمالي قيمة 35788.5 مليار دج بنسبة نمو قدرها 6.39%، ويعزى هذا النمو الملحوظ خلال هذه الفترة وفقا لتقرير البنك الدولي إلى زيادة الإنفاق العام بأكثر من 60% بين سنتي 2021 و2023، إضافة إلى تدابير اجتماعية واسعة شملت اعتماد منحة البطالة، تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي ورفع منح المتقاعدين، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار العمومي، كما ساهم الارتفاع في أسعار النفط في توفير الموارد وتعزيز الإيرادات العامة خلال سنتي 2022 و2023.

ب. واقع معدل التضخم في الجزائر: عرفت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2011 معدل 4.5 % وفي سنة 2012 عرفت مستويات التضخم

ارتفاعا حادا إذ تجاوز المعدل 8% ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ضخامة برنامج التنمية الخماسي2010-2014 وتوسع في الكتلة النقدية التي ساهمت بنسبة 84% كما ساهم ارتفاع أسعار السلع المستوردة في هذا التضخم وإن كان بدرجة أقل، ثم شهد معدل التضخم تراجعا في سنتي 2013 و2014 مسجلا 3.24% و2.92% على التوالي.

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر لمعدل التضخم خلال سنتي 2013 و2014، عاد إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2017 إذ وصل معدل التضخم إلى 6% ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنتي 2018 و2019 ليرتفع مرة أخرى سنة 2020 ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2019 ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى أسعار المنتجات الغذائية والسلع المستوردة، ثم واصل معدل التضخم في الارتفاع بوتيرة أسرع خلال السنوات الأخيرة 2021 و2022 و2023 إذ تراوح معدلة ما بين 7% و9% نتيجة عوامل متعددة نذكر منها توسع في الكتلة النقدية، وتداعيات أزمة كورونا، وانخفاض أسعار النفط منذ سنة 2021، بالإضافة إلى الأسباب الجيوسياسية كالحرب على أوكرانيا، والعوامل الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي العالمي، ومع ذلك عاد معدل التضخم إلى الانخفاض في سنة 2024 ليستقر عند معدل 4%.

ج. **نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تظهر البيانات التي في الجدول أعلاه أن نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهدت نموا مستمرا تزامن مع فترات ارتفاع أسعار النفط منذ سنة2011 إلى غاية سنة 2012 إذ بلغت نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها 24.7% سنة 2005، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا إذ بدأ تراجع

الميزان التجاري بدءا من سنة 2013 بتسجيل انخفاض جاوز 50%، وقد تبع ذلك تراجع تدريجي في الرصيد حتى وصل إلى مستويات متدنية قريبة من الصفر في سنة 2014 وسجل عجزا قياسا سنة 2015 بلغ −18.33 مليار دولار مما انعكس سلبا على نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي التي واصلت في الانخفاض حتى بلغت نسبة سلبية بلغت −10.04% سنة 2015 و −11.14% سنة 2016، وهذا يعود إلى الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط الذي بدأ في شهر جوان سنة 2015 فقد انتقل سعر البترول من96.29 مليار دولار سنة 2014 إلى 49.49 مليار دولار سنة 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016 مما يدل على أن الواردات تجاوزت الصادرات بشكل كبير وأن رصيد الميزان التجاري مرتبط بتقلبات أسعار البترول، أما الفترة الأخيرة 2021−2023 فقد عرفت تحسنا في نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود إلى الأداء الجيد للميزان التجاري خلال هذه الفترة حيث ظهر الميزان التجاري في سنة 2023 فائضا وإن كان أقل من الفائض الكبير الذي تحقق في سنة 2022، ويرجع ذلك إلى انتعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات منذ سنة2021 نتيجة إلى مساعي الدولة لاتخاذ مجموعة من التدابير الرامية لترشيد الواردات ومنع استيراد بعض السلع والخدمات، إذ تم استخدام الرسوم الإضافية الوقائية المؤقتة وتشديد اللوائح على المستوردين، كما تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الاستيراد في سنة 2023، وهو مسؤول عن تحديد وتوجيه السياسة المطبقة فيما يتعلق بتنظيم الواردات واقتراح تدابير لحماية الإنتاج الوطني وتعزيز إحلال الواردات،[1] لكن نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى 1.41% في سنة 2024، ويعزى هذا التراجع إلى الانكماش الحاد الذي شهده رصيد

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE)، متاح على الرابط: https://www.cnese.dz/ar، تاريخ الاطلاع: 2025/07/07.

الميزان التجاري خلال سنة 2024، حيث سجل فائضا قدره 3.73 مليار دولار، مقارنة بالفائض الذي بلغ 12.71 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2023 ويعود هذا التدهور بصفة رئيسية إلى تراجع أسعار النفط.

د. **المديونية الخارجية:** سجلت المديونية الخارجية للجزائر تراجعا مستمرا ويعود هذا التراجع الكبير إلى بدء الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2004، وقد تسارعت وتيرة الدفع بتوقيع اتفاقيات رئيسية أبرزها اتفاق نادي باريس في ماي 2006 لتسوية ديون 8.9 مليار دولار، وبعد أشهر قليلة من نفس السنة وقعت الجزائر 12 اتفاقا مع لدائنيها ليتم بموجبها تسديد 4.3 مليار دولار مع نهاية جوان، كما شملت هذه الجهود تسوية جميع الديون المستحقة لروسيا والمقدرة بـ 3.8 مليار دولار وذلك مقابل شراء تجهيزات متنوعة، بالإضافة إلى ذلك تفاوضت الجزائر مع المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بشأن التسديد المسبق لمبلغ 3 مليار دولار من ديونها[1]. وقد تحقق هذا التراجع في المديونية الخارجية للجزائر على الرغم من الصدمات الاقتصادية المتتالية التي واجهها الاقتصاد الوطني، بما في ذلك التقلبات الحادة في أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19 وارتفاع معدلات التضخم، ويعد هذا الإنجاز نتيجة لإصرار الدولة الجزائرية على التخلص المبكر من الدين الخارجي والسعي لضمان استقلاليتها المالية.

هـ. **البطالة:** عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبا خلال الفترة 2011- 2024، حيث تراجع معدل البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 وارتفاع أسعار النفط، تبع تلك المرحلة ارتفاع في معدل البطالة بدءا من سنة 2015 ويعود ذلك إلى تجميد التوظيف في الوظيفة

[1] نوى نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص266.

العمومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2020، حيث بلغ معدل البطالة ذروته حيث سجل 14.1 %نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19.

ومنذ سنة 2021، بدأ معدل البطالة في التعافي تدريجيا، مسجلا أدنى معدل له خلال فترة الدراسة حيث بلغ 9.7% في سنة 2024، ويعزى هذا التحسن إلى سياسات الدولة للحد من البطالة وهو ما أكده تقرير التنمية الاجتماعية حيث بلغ العدد الإجمالي للوظائف الممنوحة خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2023 فقد بلغت ما يقارب 1592131 منصب عمل، أما عروض العمل المتاحة فقد بلغت 439509 منصب عمل في سنة 2023 مقارنة بـ 379051 منصب عمل في سنة 2021 أي بزيادة قدرها 15.9% ويدل هذا على استحداث مناصب عمل جديدة ويعكس التعافي التدريجي للاقتصاد الجزائري.

و. **إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي):** من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت عرف تطورا متباينا من فترة لأخرى، حيث عرفت معدلات إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 مسجلا معدلات سلبية سنتي 2019 و 2020، وارتبط ذلك بتراجع العوائد النفطية وتأثير جائحة كوفيد-19 الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من الاستثمارات، ليعرف بعدها معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعا خلال الفترة 2021-2024 وصل إلى 9.8% في سنة 2024 بعد إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي 2020- 2024 وبداية تطبيق قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار وإقامة مشاريع تنموية جديدة.

المطلب الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تبنت الجزائر برامج ومخططات تنموية متنوعة لدعم تنميتها الاقتصادية، وقد تجسد ذلك في اتخاذ عدة إجراءات، تمثلت بشكل أساسي في صندوق ضبط الإيرادات وسياسة دعم الاستثمار عبر تقديم حوافز متعددة، إلى جانب ذلك أصبح التحول الرقمي إحدى الأولويات الرئيسية للحكومات المتعاقبة.

وسنتناول في هذا المطلب أبرز هذه البرامج والجهود التي اعتمدتها الجزائر لدعم وتفعيل تنميتها الاقتصادية.

I. برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

اعتمدت الجزائر برامج تنموية واسعة للنهوض باقتصادها، كان الهدف الرئيسي منها هو دعم مختلف قطاعاتها الإنتاجية وبنيتها التحتية.

وبناء على ما سبق، سنسلط الضوء على هذه البرامج المنفذة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2024.

أ. البرنامج الخماسي للتنمية لـــ 2010-2014

خصصت الجزائر في إطار هذا البرنامج غلافا ماليا غير مسبوق إذ بلغ نحو286 مليار دولار أمريكي ما يعادل 21214 مليار دج حيث هدف هذا البرنامج إلى تعزيز الجهود التنموية المستمرة في البلاد منذ عقد من الزمن، ليشكل بذلك استكمالا للبرامج السابقة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم التنمية 2005-2009، لذا فقد تم إقرار برنامج خاص للاستثمارات العمومية للفترة نفسها والذي اشتمل على شقين رئيسيين؛ الأول يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري

إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والموارد المالية والذي وخصص له مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي؛ بينما ركز الشق الثاني على إطلاق مشاريع جديدة وخصص له مبلغ إجمالي قدره 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي، نالت منه التنمية البشرية أكبر غلاف مالي حيث بلغ 10122 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 49.5% من إجمالي البرنامج، وقد شملت هذه المخصصات محاور رئيسية تمثلت في التربية الوطنية والتعليم العالي، والسكن، والصحة، والمياه، بالإضافة إلى قطاعي التضامن والشؤون الدينية، تلتها المنشآت الأساسية بمبلغ قدره 6448 مليار دج ما يمثل نسبة 31.5 % من إجمالي البرنامج، وقد ركز البرنامج في هذا الجانب تحديدا على مشاريع البنية التحتية والتي شملت الطرقات، والموانئ، والمطارات، إضافة إلى السكك الحديدية، وتهيئة الإقليم والمدن الجديدة، بينما خصص البرنامج 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية وهو ما يمثل نسبة8.1% من إجمالي هذا البرنامج، في حين خصص البرنامج مبلغ 1566 مليار دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري، وإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمثل نسبة 7.7% من إجمالي البرنامج، أما الشق الاجتماعي فنال مبلغ بقيمة 360 مليار دج خصص لمكافحة البطالة، كما خصص مبلغ 250 مليار دج لمحور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وهو ما يمثل نسبة 1.2% من إجمالي البرنامج.[1]

ب. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي استمرارا للبرامج التنموية السابقة، وقد بلغت الميزانية الإجمالية

[1] محمد صلاح، السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/ 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016، ص ص 274-275.

المخصصة له سنة 2015 مبلغ 4079.6 مليار دج مقابل 1894.2 مليار دج بالنسبة لسنة 2016.

وبناء على ذلك، عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بين سنتي2015 و2016 تحولا في أولويات الإنفاق، حيث حظي قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 38.4% من الغلاف المالي، وقد جاء تركيز الميزانية على هذا القطاع بهدف ضمان استكمال المشاريع القائمة في ظل تراجع موارد الدولة المالية نتيجة تدهور أسعار النفط، وحضي دعم التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات الأساسية بنسبة 29.5% من إجمالي الغلاف المالي، بينما حضي قطاع الفلاحة والري بنسبة 6.8%، والتربية والتكوين بنسبة5.1% بينما استحوذت باقي القطاعات مجتمعة على 20.4 % من إجمالي ميزانية البرنامج. [1]

ت. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية، واجهت الجزائر تحديا ماليا كبيرا شأنها شأن الدول النفطية، ما حد من قدرتها على تمويل البرامج الاستثمارية وأثر سلبا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولم تقتصر الأزمة على ذلك بل تفاقمت هذه التحديات نتيجة لخلفيات سابقة مرتبطة بسوء إدارة تنفيذ البرامج التنموية، وفي هذا السياق المعقد ومع التأثير الكبير لجائحة كوفيد-19 على الحركة الاقتصادية، وجدت السلطات الجزائرية نفسها أمام ضرورة التغلب على هذه العقبات المتراكمة، لذا عملت الحكومة على وضع برنامج تنموي جديد أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024،[2] هذا الأخير

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرنامج التنموية في الجزائر خلال للفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، 2020، ص ص 51-52.

[2] سعودي عبد الصمد، ثابت إسماعيل نور الإسلام، دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد1، 2024، ص965.

الذي تضمن تسطير إنجاز 12841 مشروعا تنمويا ممولا بقيمة 188.42 مليار دج إلى جانب 19859 مشروعا إضافيا بقيمة 292 مليار دج ينتظر التمويل، وقد استحوذ قطاع فك العزلة عن مناطق الظل على النصيب الأكبر من المشاريع الممولة والمقدرة بـ 3216 مشروعا بنسبة 25.04% وبتمويل قدره 67.73 مليار دج، تليه مشاريع المياه الصالحة للشرب (تحلية المياه) والتي بلغ عددها 2465 مشروعا بنسبة 19.19% وبتمويل قدره 30.66 مليار دج، ثم الصرف الصحي بـ 1737 مشروعا بنسبة 13.52% وبتمويل بلغ 24.69 مليار دج، ثم يليه تحسين ظروف التعليم بـ 1436 مشروعا بنسبة 11.18%، وبتمويل بلغ 11.49 مليار دج، وإيصال الكهرباء 1352 مشروعا بنسبة 10.52% وبتمويل بلغ 16.77 مليار دج، بينما جاء النقل العمومي في المرتبة ما قبل الأخيرة بـ 41 مشروعا فقط بنسبة 0.31% وبتمويل قدره 0.39 مليار دج ، وجاءت مكافحة زحف الرمال في المرتبة الأخيرة بثلاثة مشاريع بنسبة 0.02%،وبتمويل بلغ 0.058 مليار دج من إجمالي هذا البرنامج التنموي.[1]

II. صندوق ضبط الإيرادات

إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية دفع الحكومات في مختلف أنحاء العالم نحو تأسيس صناديق خاصة، تعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الإيجابية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وذلك لمواجهة الصدمات السلبية المحتملة التي قد يتعرض لها الاقتصاد. وعلى غرار العديد من دول العالم، الجزائر هي الأخرى أنشأت صندوق ضبط الايرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وقد نصت المادة 10 من هذا القانون على فتح حسابات خاصة داخل الخزينة العمومية خصص منها

[1] صابر بن معتوق، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، 2021، ص ص295-296.

تحديدا الحساب رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، والذي يتولى وزير المالية مهام الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الأخير، وهو يعد من حسابات التخصيص الخاص التي تديرها الخزينة العمومية بشكل مستقل عن الموازنة العامة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق في الجزائر يهدف بشكل رئيسي إلى ضمان تحقيق استقرار المالية العامة من خلال معالجة التقلبات في أسعار النفط، وتتكون إيراداته بشكل أساسي من الفروقات الإيجابية الناتجة عن تجاوز الإيرادات الجبائية النفطية للتقديرات المرجعية في قوانين المالية، بالإضافة إلى التسبيقات من بنك الجزائر، أما فيما يخص جانب الإنفاق، فيستخدم الصندوق بشكل أساسي لمعالجة اختلالات الميزانية العامة التقديرية عبر قوانين المالية بالإضافة إلى سداد الدين العام،[1] ويبين الجدول التالي تطور إيرادات ورصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2023:

[1] بوشليط ريم، صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000-2021)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد2، 2023، ص ص219-220.

الجدول4: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2011-2023

الوحدة: مليار دج

السنة	الرصيد	الجباية البترولية المحصلة	الفائض	مجموع الاقتطاعات	الرصيد بعد الاقتطاع
2011	4842.837	3829.720	2300.320	1761.455	**5381.702**
2012	5381.702	4054.349	2535.309	2283.260	**5633.751**
2013	5633.751	3678.131	2062.231	2132.471	**5563.511**
2014	5563.511	3388.050	1810.320	2965.672	**4408.159**
2015	4408.159	2275.132	552.192	2886.505	**2073.846**
2016	2073.846	1781.100	98.550	1387.938	**784.458**
2017	784.458	2126.987	0	784.458	**0**
2018	0	2787.106	437.412	131.912	**305.500**
2019	305.500	2518.488	0	0	**305.500**
2020	305.500	1394.710	526.854	832.354	**0**
2021	0	2609.155	682.104	0	**682.104**
2022	682.104	5507.675	2295.754	1011.265	**1966.593**
2023	1966.593	5576.981	1720.726	1027.375	**1632.570**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات وزارة المالية، متاح عبر الرابط:https://dgpp.mf.gov.dz ، تاريخ الاطلاع:2025/06/28

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن وضعية صندوق ضبط الإيرادات عرفت تباينا واضحا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، حيث بلغت الجباية البترولية ذروتها سنة 2012 بقيمة 4054.35 مليار دج، وسجل رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات خلال فترة الدراسة أعلى مستوياته

بنهاية سنة 2012 بقيمة 5633.75 مليار دج، إلا أن هذا الصندوق قد تعرض لتراجع حاد بداية من سنة 2014 إثر انخفاض الإيرادات البترولية مما أدى إلى استنزاف رصيده بالكامل ووصوله إلى الصفر وهذا سنتي 2017 و2019 وقد كان ذلك نتيجة الاقتطاعات المكثفة لتغطية عجز الميزانية العامة، ورغم التعافي السريع لإيرادات الصندوق في سنة 2020، إذ سجلت 526.8 مليار دج، إلا أن هذا التعافي لم ينعكس على الرصيد الفعلي، فقد تم توجيه كامل هذه الإيرادات لسد عجز الخزينة، مما أبقى رصيد الصندوق عند الصفر واستمرت موارده في النمو منذ سنة2021 لتسجل مستويات قياسية في سنة 2022 بتدفق موارد بلغت 2295 مليار دج واستقر رصيده سنة 2023 عند 2659 مليار دج ، مما يعكس تحسنا ملحوظا في أوضاع سوق النفط العالمية والسياسة المالية الرشيدة التي اتبعتها الحكومة في الجزائر، ومع ذلك يظل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر مرتبطا بتقلبات أسعار النفط بسبب طبيعة موارده، لذا من الضروري استثمار جزء من موارده لضمان مداخيل متواصلة تساهم في استقرار رصيده على المدى الطويل وتقلل من اعتماده الكلي على أسعار المحروقات.

III. سياسة دعم الاستثمار

اعتمدت الجزائر على سياسة متكاملة لدعم الاستثمار تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وخلق بيئة استثمارية محفزة، من خلال العمل على إنشاء عدد من هيئات دعم الاستثمار التي يأتي في مقدمتها كل من المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) والصندوق الوطني للاستثمار (FNI)، وكذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية للمشاريع الاستثمارية، وإنشاء منصة رقمية للمستثمر.

وسنتطرق فيما يلي بنوع من الدقة والتفصيل إلى كل هذه الإجراءات والسياسات المعتمدة في الجزائر كآلية لدعم وترقية النشاط الاستثماري:

أ. **المجلس الوطني للاستثمار (CNI):** أنشئ هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والتي بقيت سارية المفعول ضمن القانون الجديد 18/22، وتتمحور مهامه الأساسية حول اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار وضمان انسجامها الشامل وتقييم مسار تنفيذها، بالإضافة إلى إعداد تقرير تقييمي سنوي يُرفع مباشرة إلى رئيس الجمهورية[1].

ب. **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI):** تعد هذه الوكالة حجر الزاوية في الهيكل التنفيذي للاستثمار في الجزائر، وتضرب هذه الهيئة بجذورها في منظومة الإصلاحات التي باشرتها الدولة منذ مطلع التسعينيات، إذ مرت بمسار تطوري بدأ بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) خلال الفترة (1993-2000)، قبل أن يعاد هيكلتها لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر 01-03، ومع صدور القانون رقم 22-18، تم تغيير اسمها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ، مع الحفاظ على صبغتها القانونية كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [2].

[1] القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة ،2022، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو2022.

[2] هجيرة تومي، معزوزي نوال، قانون الاستثمار 22/18 وانعكاساته على مناخ الاستثمار، مجلة صوت القانون، المجلد10، العدد2، 2024، ص53.

تتولى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار العديد من المهام الحيوية لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر، والتي يأتي على رأسها:[1]

- متابعة وتقييم المشاريع الاستثمارية لضمان حسن سيرها وتحقيق أهدافها؛
- إدارة الامتيازات من خلال الإشراف على تطبيق ومنح الامتيازات والحوافز التي تمنحها الدولة للمشاريع الاستثمارية، وإعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها؛
- تفعيل قنوات الاتصال مع مختلف الإدارات والهيئات العمومية ذات الصلة، لضمان التحقق من مدى امتثال المستثمرين للتعهدات والالتزامات القانونية؛
- توفير المعلومات من خلال منصات إلكترونية تتيح للمستثمرين الحصول على كافة البيانات والوثائق المتعلقة بالاستثمار، لجعل الوصول إليها سهلا ومتاحا للجميع؛
- مرافقة المستثمر من خلال تقديم الدعم ومرافقة المستثمرين في جميع مراحل مشاريعهم ووضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الحاجة؛
- تسهيل الإجراءات من خلال وضع المنصة الرقمية للمستثمر التي توفر معلومات شاملة حول فرص الاستثمار، العقار المتوفر، والمزايا الممنوحة، بالإضافة إلى دراسة وضع السوق واقتراح حلول عملية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- ترقية الاستثمار من خلال إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتعزيز فرص الأعمال والشراكة، بالإضافة إلى إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين المحلي والدولي.[2]

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، متاح على الرابط: https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar تاريخ الاطلاع: 10.06.2025.

[2] الصندوق الوطني للاستثمار (الجزائر)، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: https://fni.dz تم الاطلاع عليه: 2025/07/22

ج. **الصندوق الوطني للاستثمار(FNI):** يعتبر الصندوق الوطني للاستثمار مؤسسة مالية عمومية ذات طابع اقتصادي تتمتع بالاستقلال المالي، حيث تعود جذور تأسيسه إلى سنة1963 بموجب القانون رقم 63-165 ، قبل أن يعاد إطلاقه في سنة 2009 تحت مسمى الصندوق والبنك الجزائري للتنمية (FNI-BAD) Fonds National d'Investissement - Banque Algérienne de Développement برأسمال قدره 150 مليار دج ليتولى تمويل القطاع الإنتاجي والمساهمة في رؤوس الأموال، وبحلول سنة2011 تم تغير اسم المؤسسة ليصبح الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) Fond National d'Investissement وقد شهد مؤخرا رفع رأسماله إلى 275 مليار دج بموجب المادة 182 من قانون المالية لسنة 2025، تعزيزا لدوره في دعم الاقتصاد الوطني.

د. **تقديم حوافز ضريبية للمشاريع الاستثمارية:** تقدم الجزائر حزمة من المزايا التحفيزية للمشاريع الاستثمارية ضمن قانون الاستثمار رقم 22/18، وتشمل هذه المزايا إعفاءات جبائية وجمركية منصوص عليها في المادة24 من نفس القانون السابق ذكره، حيث تستفيد الاستثمارات المؤهلة من أحد الأنظمة التحفيزية التالية: إما نظام الاستثمارات المهيكلة، أو نظام القطاعات، أو نظام المناطق. ويستهدف نظام القطاعات الاستثمارات المنجزة في قطاعات حيوية تشمل: المناجم والمحاجر، الفلاحة، تربية المائيات، الصيد البحري، الصناعة بجميع فروعها (كالصناعة الغذائية، الصيدلانية، والبتروكيميائية)؛ الخدمات والسياحة؛ الطاقات الجديدة والمتجددة؛ واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال.

أما نظام الاستثمارات المهيكلة فيستهدف المشاريع الاستثمارية ذات القدرات العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها رفع جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، ويستهدف نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في مواقع محددة قابلة للاستفادة من هذا النظام، وتشمل هذه المواقع: الهضاب العليا والجنوب الكبير والمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، وكذا المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

ونظرا لأهمية هذه الأنظمة، فإنها تقدّم حوافز إضافية بموجب المادة 27 من قانون الاستثمار رقم 18-22، تضاف إلى تلك المنصوص عليها في القانون العام، ففي مرحلة إنجاز الاستثمار يمنح المستثمر إعفاءات واسعة تشمل الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المشتراة محليا والمستخدمة مباشرة في المشروع، كما تعفى جميع الممتلكات العقارية المتعلقة بالاستثمار من حق نقل الملكية، وتمتد هذه الإعفاءات لتشمل حقوق التسجيل على العقود التأسيسية للشركات وزيادات رأس المال، وكذلك حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى ذلك، يعفى المستثمر من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الداخلة في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات، تبدأ من تاريخ الاقتناء، أما في مرحلة الاستغلال فتمتد الإعفاءات الجبائية (كالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني) لمدة تتراوح بي 3 إلى 10 سنوات،

وتحدد هذه المدة بناء على شبكات تقييم تأخذ بعين الاعتبار أهداف القانون والمعايير الخاصة بكل نظام تحفيزي[1].

ث. **إنشاء منصة رقمية للمستثمر:** تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر سنة 2022 وفقا للمادة 23 من قانون الاستثمار 22/18، تسند إدارتها إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تهدف هذه المنصة إلى توفير جميع المعلومات الضرورية للمستثمرين، بما في ذلك فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، العرض العقاري، والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الصلة، كما تتصل هذه المنصة بشكل مباشر مع الأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المعنية بالعملية الاستثمارية، مما يعني أن كافة الإجراءات يمكن إنجازها عبر الإنترنت، وبذلك تشكل المنصة الرقمية أداة شاملة لتوجيه ومرافقة الاستثمارات بدءا من تسجيلها ومتابعتها إلى غاية تنفيذها[2].

III. استعراض جهود التحول الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر

لا شك أن التحول الرقمي يمثل الخيار الاستراتيجي الأبرز لبعث التجديد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، فمن خلال ضمان انتشار واسع للأنظمة الرقمية في مختلف القطاعات الحيوية، يعمل التحول الرقمي كرافعة حقيقية لتحديث الإدارة العامة، تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، وتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتماشيا مع الالتزامات الرئيسية لرئيس الجمهورية، شهدت هذه العملية تسارعا مستمرا منذ سنة 2022 عبر إطلاق البوابة الحكومية للخدمات العمومية والمنصة الرقمية للمستثمر، كما تبلور هذا

[1] القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة ،2022، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو2022.

[2]القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة ،2022، مرجع سابق.

الالتزام من خلال إرساء أسس مؤسسية قوية، أبرزها إنشاء المحافظة السامية للرقمنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023.

وقصد تقييم جهود الدولة الجزائرية في مسار التحول الرقمي لقطاعاتها المختلفة، ارتأينا من خلال إدراج الجدول التالي استعراض تطور أدائها في هذا المجال من خلال الوقوف على نتائجها المحققة ضمن مؤشر تنمية الحكومة الرقمية للأمم المتحدة The E-Government Development Index (EGDI) خلال الفترة الممتدة مابين 2012-2024.

الجدول5: أداء الجزائر في مؤشر تنمية الحكومة الرقمية خلال الفترة 2012-2024

السنة	مستوى المؤشر	قيمة المؤشر (EGDI)	رأس المال البشري (HCI)	البنية التحتية للاتصالات (TII)	مؤشر الخدمات عبر الأنترنت (OSI)
2012	متوسط	0.360	0.646	0.181	0.254
2014	متوسط	0.310	0.654	0.198	0.078
2016	متوسط	0.299	0.641	0.193	0.065
2018	متوسط	0.422	0.664	0.388	0.215
2020	مرتفع	0.517	0.696	0.578	0.276
2022	مرتفع	0.561	0.695	0.613	0.374
2024	مرتفع	0.595	0.641	0.812	0.332

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقارير الحكومة الإلكترونية (UN E-Government Survey) للسنوات (2014، 2018، 2020، 2022، 2024). متاح على الموقع الإلكتروني: https://publicadministration.un.org، تاريخ الاطلاع:31 /2025/07.

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ تطورا مستمرا لأداء الجزائر في مؤشر تنمية الحكومة الرقمية (EGDI) فبعد استقرارها ضمن فئة الدول ذات الأداء المتوسط بين سنتي 2012 و2018 بقيم لم تتجاوز عتبة 0.3، لكن بعد هذه الفترة حققت الجزائر قفزة نوعية في هذا المجال في سنة 2020 إذ صنفت ضمن الدول ذات الأداء المرتفع، وقد استمر هذا المنحنى الإيجابي ليصل هذا المؤشر إلى 0.5956 في سنة 2024، وهو أفضل أداء للجزائر خلال الفترة الدراسة فقد احتلت المرتبة 116 عالميا من بين 193 دولة، وهذا مؤشر إيجابي في عملية التحول الرقمي في الجزائر.

ويعزى نمو مؤشر تنمية الحكومة الرقمية (EGDI) في الجزائر بشكل أساسي إلى مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)، الذي ارتفع من 0.181 سنة 2012 إلى 0.8129 سنة 2024، وتعكس هذه الأرقام نجاعة الاستثمارات الحكومية الواسعة في تكنولوجيا المعلومات، إذ يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE) لسنة 2023 إلى قفزة في الاتصال الرقمي، حيث ارتفع عدد مشتركي الإنترنت الجوال (G/4G3) بنسبة 7.1% ليصل إلى 48.1 مليون مشترك، كما بلغت نسبة النفاذ للإنترنت عبر الهاتف المحمول 97%، مع تغطية إقليمية شملت 98% من السكان، مما وفر القاعدة التقنية اللازمة للتحول الرقمي الشامل.

أما بخصوص مؤشر رأس المال البشري (HCI)، فقد حافظ على استقراره بفضل اهتمام الدولة بقطاع التعليم ورفع مستوى التحصيل العلمي، وهو ما تؤكده الأرقام المسجلة في عناصره الأربعة المتمثلة في معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ونسب الالتحاق بالتعليم بمختلف أطواره، بالإضافة إلى سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة، وفي المقابل، سجل مؤشر الخدمات عبر الإنترنت (OSI) نموا تدريجيا ليصل إلى 0.374 في سنة 2022، وهي السنة التي عرفت إطلاق البوابة الحكومية للخدمات العمومية (بوابتي) عبر الرابط (www.bawabatic.dz) ، حيث تتيح أكثر من 300 خدمة

مرقمنة تابعة لـ 29 قطاعا وزاريا، وهذا الأمر يسمح للمواطنين والمؤسسات بالولوج إلى الخدمات والمعلومات الإدارية بصفة آنية وعلى مدار الساعة دون عناء التنقل[1]، وإلى جانبها، تبرز المنصة الرقمية للمستثمر كأداة متخصصة لتسهيل عملية الاستثمار، ورغم التراجع الطفيف لمؤشر الخدمات عبر الإنترنت في سنة 2024 ليصل إلى 0.3320، يبقى من الضروري العمل على تحسين أداء هذه المنصات الرقمية وتحديثها، لتواكب المعايير العالمية وتساهم بفعالية في دعم مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث: التحديات التنموية في الجزائر

تواجه الجزائر جملة من التحديات التي تعوق مسارها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، إلا أن هذه الجهود تصطدم بمجموعة من التحديات، والتي يأتي في مقدمتها كل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، ضعف التنويع الاقتصادي والتمويل الإنتاجي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والبيروقراطية، وهي التحديات التي سنتطرق إلى شرحها وتفصيلها في هذا المطلب.

I. انتشار الفساد والبيروقراطية

يعد الفساد من الظواهر العالمية المنتشرة بكثرة في الآونة الأخيرة، والتي تمثل عقبة كبرى أمام الدول الساعية إلى التنمية، وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من هذه الآفة، فقد ساهمت عوامل متعددة في تفشي الفساد داخل الجزائر، أبرزها انتشار ثقافة السعي للمناصب الإدارية بهدف الكسب

[1] مصالح الوزير الأول (الجزائر)، الموقع الرسمي، متاح على الرابط: https://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2025.

غير المشروع، بحيث تزايدت حدة هذه الظاهرة بسبب شروع الحكومة الجزائرية في تنفيذ البرامج التنموية والتي أفردت لها مبالغ مالية كبيرة، ومع ذلك لم تكن هذه البرامج لتكتمل وغالبا ما تؤجل للمخططات اللاحقة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الكفاءة الفنية للقائمين على متابعة المشاريع وقلة الإمكانات المتاحة وضعف أجهزة الرقابة، بالإضافة إلى تنفيذ بعض المشاريع الكبرى بطرق سريعة تفتقر إلى الجودة على غرار مشروع الطريق السيار شرق–غرب، مما ساهم في ظهور قضايا فساد مالية ضخمة مثل قضية مركب الحجار، وقضية الخليفة التي كشفت عن عجز مالي قدر بنحو 400 مليون دولار،[1] لذا صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية، حيث يقيس مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية النسب المدركة في القطاع العام، والذي يتجلى في صور متعددة، من أبرزها الرشوة، وتحويل الأموال العامة إلى غير الأهداف المخطط لها، إضافة إلى استعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة دون مساءلة، كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار مدى قدرة الحكومات على احتواء الفساد وتأثير بعض العوامل على زيادة انتشار الفساد مثل البيروقراطية المفرطة في القطاع العام، وتوظيف الأفراد بناء على العلاقات الشخصية بدلا من الكفاءة، كما يشمل هذا المؤشر أيضا جوانب تتعلق بوجود أو عدم وجود قوانين تضمن إفصاح المسؤولين عن أموالهم وكشف تضارب المصالح، ومدى حماية المبلغين عن الفساد، وظاهرة استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة، وأخيرا، يعتبر هذا المؤشر مقياسا لشفافية القطاع العام، كونه يعكس مدى سهولة الحصول على المعلومات والأنشطة الحكومية. والجدول الآتي يوضح مراتب ترتيب

[1] قاسم ميلود، القساد والبيروقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، 2017، ص309.

الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (CPI) وفقا لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2024:

الجدول6: ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد (CPI) خلال الفترة 2012- 2024

السنة	النقطة	المرتبة	عدد الدول
2012	34	105	**174**
2013	36	94	**175**
2014	36	100	**175**
2015	36	88	**168**
2016	34	108	**176**
2017	33	112	**180**
2018	35	105	**180**
2019	35	106	**180**
2020	36	104	**180**
2021	33	117	**180**
2022	33	116	**180**
2023	36	104	**180**
2024	34	107	**180**

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2012-2024)، متاح على الموقع الرسمي: https://www.transparency.org، تاريخ الاطلاع: 21 أوت 2025.

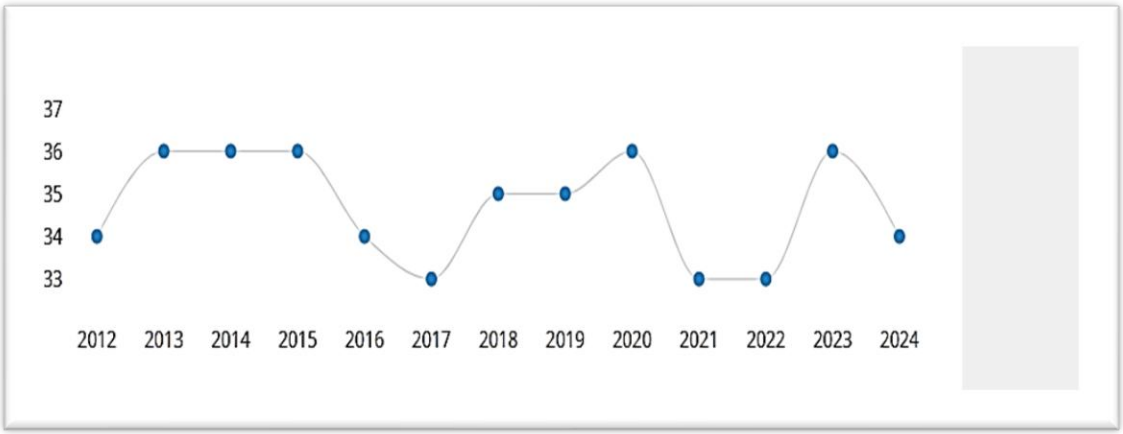
تظهر بيانات مؤشر مدركات الفساد* (CPI) في الجدول رقم (6) الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر واجهت تحديات مستمرة في مكافحة الفساد خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024.

فقد سجلت الجزائر أفضل درجاتها وترتيبها في هذا مؤشر خلال الفترة 2020 –2023 بتسجيلها36 نقطة، بينما شهد ترتيبها ضمن هذا المؤشر تراجعا سنة 2024 بنقطتين مقارنة بسنة 2023 إذ انتقلت الدرجة من 36 إلى 34 نقطة، أما أسوأ الدرجات التي تحصلت عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر فكانت 33 نقطة خلال السنوات 2017، 2021، و2022.

وبالرغم من التحسن الطفيف في الترتيب الذي حققته الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة إذ انتقلت من المرتبة 116 في سنة 2022 إلى المرتبة 107 في سنة 2024 من أصل 180 دولة، إلا أن هذا المركز المتأخر والمتدني يؤكد أن آفة الفساد لا تزال تشكل عقبة رئيسية وتحديا كبيرا يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويوضح الشكل رقم (16) أدناه التغيرات التي طرأت على النقاط المحصل عليها في مؤشر مدركات الفساد بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024.

* يقوم مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index – CPI) السنوي بتصنيف الدول والمناطق حسب المستويات المُدرَكة للفساد في القطاع العام، وفقًا لتقييمات الخبراء ورجال الأعمال. وقد أُطلق المؤشر عام 1995، وتتوفر بياناته القابلة للمقارنة منذ عام 2012، ويُنسب إليه الفضل على نطاق واسع في وضع قضية الفساد على جدول الأعمال للسياسات الدولية، حيث يصنف مؤشر مدركات الفساد (CPI) مئة وثمانين (180) دولة وإقليما حول العالم وفقا للمستويات المُدرَكة للفساد في القطاع العام، وتُمنح النتائج على مقياس يتراوح بين صفر (0)، الذي يشير إلى الفساد المرتفع جدا، ومئة (100)، الذي يشير إلى خلو القطاع من الفساد.

الشكل17: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر: تغييرات النقاط للفترة 2012 – 2024



المصدر: https://www.transparency.org

يوضح الشكل رقم (17) أن مسار تطور نقاط الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (CPI) يتميز بتذبذب طفيف ضمن نطاق ضيق حيث تراوحت درجاتها بين 33 و36 نقطة من أصل 100، مما يجعل الجزائر ثابتة ضمن المنطقة البرتقالية التي تشير إلى مستويات مرتفعة من الفساد، وهذا يعني أن الجزائر لا تزال تعاني من آفة الفساد ولم تنجح في تحقيق إصلاحات هيكلية فعالة لمكافحة الفساد خلال فترة الدراسة.

II. الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وضعف التنويع الاقتصادي:

تعتبر إيرادات قطاع المحروقات المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر، ورغم ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي الذي شهده الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة التنمية الاقتصادية المخطط لها.

وتعد الصدمة النفطية لسنة 2014 تجسيدا جليا لهذه التبعية، حيث شهدت أسعار النفط تراجعا حادا بلغت نسبته 60% في الفترة الممتدة من جوان 2014 إلى غاية أكتوبر 2015، وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وقد انعكس انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، إذ انخفضت إيرادات الجباية النفطية خلال الربع الأول من سنة 2015 بنسبة 28.2% مقارنة بسنة 2014، متسببا في تحقيق عجز في الموازنة العامة قدر بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من سنة 2015، مع تسجيل انكماش في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 15.1% [1]، ولم تتوقف آثار هذه التبعية عند تلك الفترة فحسب، بل استمر الاعتماد الهيكلي على الريع النفطي في تغطية الفجوات المالية اللاحقة، حيث وجهت مداخيل الجباية النفطية لتمويل عجز الخزينة لسنتي 2022 و2023 بمبالغ بلغت 1011 مليار دج و1027 مليار دج على التوالي.[2]

وبالرغم من تراكم الإيرادات النفطية التي ساهمت في تمويل عجز الخزينة، إلا أن قطاع المحروقات ظل ضعيف الارتباط بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة، وهو ما يفسر تبعية هذه القطاعات لإيرادات النفط ويضعف من فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر، مما جعل هذه الأخيرة تابعة بشكل مباشر لتقلبات عوائد النفط، وهو ما أدى في المحصلة إلى إضعاف القدرات التنافسية للقطاعات خارج المحروقات وعرقلة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وعليه، فإن أسعار النفط المرتفعة التي تعتبر مصدرا مستمرا للإيرادات تؤسس لنمط من الإنفاق الحكومي التوسعي يواكب الإيرادات النفطية المرتفعة، غير أن التراجع عن هذا التوجه يصبح أمرا بالغ الصعوبة،

[1] نوى نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، العدد15، 2016، ص271.

[2] وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، متاح على الرابط: https://dgpp.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2025./07/17

حين يدرك صانعو القرار أن تلك الزيادات التي تحققت في الإيرادات النفطية ليست سوى طفرات سعرية عابرة تتسم بالتقلب الحاد وعدم الاستدامة على المديين المتوسط والبعيد، وقد أدى هذا التعامل مع الإيرادات غير المستقرة إلى تعريض الاقتصادات الريعية، لا سيما الجزائر، لأزمات متكررة جعلت الموازنة العامة رهينة لتقلبات الأسواق العالمية، حيث يكمن الخطر الأكبر في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية نتيجة تخصيص الموارد بناء على توقعات مالية غير دقيقة، مما يفاقم من هشاشة الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية، ويؤدي إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى[1].

III. ضعف التمويل الإنتاجي:

حافظ قطاع المحروقات في الجزائر على الرغم من التقلبات العالمية على دوره المهيمن والقيادي ضمن الهيكل الاقتصادي الوطني ككل، إذ بلغت الإيرادات النفطية التي لا تزال تشكل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، نسبة 52.03٪ في سنة 2023 مقابل 57.83٪ في سنة 2022، هذا الاعتماد الدائم على النفط يجعل الاقتصاد أقل قدرة على مواجهة الأزمات.

وفي هذا الصدد، فإن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى تراجع حاد في قدرة الخزينة العامة على تمويل القطاعات الأخرى، وخصوصا القطاع الصناعي الحيوي حيث أدى هذا النقص المزمن في التمويل إلى عجز واضح في توفير الاعتمادات اللازمة لتجديد وصيانة التجهيزات ووسائل الإنتاج، مما يفاقم مشكلة القِدَم البنيوي والاهتلاك الفني—المتمثل في التقادم التكنولوجي—للكثير من الآلات

[1] مدوري عبد الرزاق، أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2018، ص ص 252-253.

[2] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة كلية الآداب، المجلد31، العدد122، 2020، ص13.

والمعدات الإنتاجية، كما يشكل عائقا هيكليا ورئيسيا يحول دون تطوير القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في الجزائر، ويبقي الاقتصاد رهينة لتقلبات سوق الطاقة العالمية[1]، كما أن التمويل الفلاحي يعاني من نقص في الأطر والقوانين الحمائية مقارنة بأنواع التمويل الأخرى، وهذا يعود بالأساس إلى الخصوصية العالية للعملية الإنتاجية الفلاحية التي تتأثر بعوامل داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها، إضافة إلى ذلك يتعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة والمخاطر المناخية كالجفاف والصقيع والضباب، مما يجعل مردوديته مرهونة بالتقلبات البيئية وهو ما يرفع بدوره احتمالية عدم وفاء المستثمر بالتزاماته المالية تجاه البنوك، الأمر الذي يدفع البنوك إلى التحفظ ورفض تمويله مستقبلا بسبب سجله السابق في عدم تسديد المستحقات.[2]

IV. انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

ظهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منذ الستينيات، وتفاقم بسبب النزوح الريفي المتزايد نحو المدن بحثا عن فرص العمل في القطاع الصناعي والذي تزامن مع النمو السكاني الكبير، ورغم أن المشاريع الصناعية وفرت بعض مناصب الشغل إلا أنها لم تكن كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل مما دفعهم للاتجاه نحو التشغيل غير الرسمي، في حين أن انتشار هذا الأخير يعود إلى الأزمات النفطية التي مر بها الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة، يضاف إلى ذلك أن عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات العمومية وانخفاض مردوديتها أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، واختفاء بعض المنتجات من السوق الوطنية وزيادة معدلات التضخم، وانتشار

[1] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة كلية الآداب، المجلد31، العدد122، 2020، ص13.

[2] فضيلة بوطورة، واقع تمويل قطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، المجلد13، العدد11، 2020، ص844.

الرشوة مما أسهم بشكل كبير في انتشار القطاع غير الرسمي، حيث تظهر الأرقام نموا ملحوظا في حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر، ففي سنة 2000 بلغ حجمه 1504.25 مليار دج وهو ما كان يمثل 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا النمو ليصل إلى 9776.19 مليار دينار جزائري بحلول سنة 2018 أي ما يعادل 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد الأسباب الرئيسية وراء فشل السياسات التنموية وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي بحيث يحصل صناع القرار على معلومات خاطئة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة، هذا التضليل في البيانات يزيد من احتمالية اتخاذ المسؤولين لقرارات خاطئة في معالجة المشكلات الاقتصادية كونه مبنيا على معلومات غير دقيقة.[1]

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

نظرا لكون أن التمويل الإسلامي يعد في الوقت الحالي قطاعا ذا أهمية متزايدة على الصعيد العالمي، ويحظى باهتمام متنامٍ في الجزائر لكونه يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإننا نهدف من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وذلك عن طريق التطرق إلى نشأة التمويل الإسلامي فيها وتطوره وكذلك استعراض الفرص المتاحة له في الجزائر، واستعراض الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظمه، كما يتناول هذا المبحث أبرز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر والمؤشرات الاقتصادية والتقنية الدالة على تطوره.

[1] عيساوي رياض، هاني محمد، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970 – 2023، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد14، العدد 2، 2024، ص ص78-84.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في الجزائر

لقد أصبحت الجزائر في الآونة الأخيرة تولي اهتماما متزايدا للتمويل الإسلامي وذلك إدراكا منها لأهميته في تحفيز التنمية الاقتصادية.

وفي ظل ما سبق فإن هذا المطلب يهدف إلى استعراض المسار التاريخي لنشأة وتطور هذا النوع من التمويل في الجزائر، وذلك انطلاقا من استعراض نشأته الأولى ووصولا إلى استعراض أحدث التطورات التشريعية والتنظيمية.

I. نشأة التمويل الإسلامي في الجزائر:

تعود جذور التمويل الإسلامي في الجزائر إلى مقالة تاريخية نشرت في 11 محرم 1347هـ الموافق 29 جوان 1928م، تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" حررت من قبل الشيخ إبراهيم أبو اليقظان ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" أين دعا فيها الشيخ أبو اليقظان أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى تبني وتطوير فكرة إنشاء بنك يعمل وفقا لقواعد الفقه الإسلامي، وبناء على دعوة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان قام كبار رجال الأعمال في مدينة الجزائر بتقديم طلب رسمي لإنشاء بنك يحمل اسم "البنك الإسلامي الجزائري" إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسي رفضت هذا المشروع في نهاية المطاف،[1] وبعد فترة من التوقف عادت فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر إلى الواجهة في سنة1984م، حيث أنه في تلك الفترة أجرى "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري" (BADR) مباحثات مع شركة "دلة البركة الدولية" أسفرت عن تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة الجزائري

[1] عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ الصيرفة الإسلامية ـ مبادرة مبكرة النشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 86، عدد20، ص ص4-5.

في 1 مارس 1990، ومع صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 منح الترخيص لبنك البركة الجزائري، ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 وليباشر أعماله المصرفية ابتداء من الأول من سبتمبر من نفس السنة.[1]

II. تطور التمويل الإسلامي في الجزائر:

على الرغم من غياب إطار قانوني ينظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2017، إلا أن انطلاق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر كان من خلال تأسيس بنك البركة في 20 ماي 1991، ثم توسع القطاع المصرفي في الجزائر بتأسيس بنك السلام برأسمال خليجي في 8 جوان 2006، استنادا إلى الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، وكان تأسيس هذين البنكين الإسلاميين خطوة أولى نحو ترسيخ مبادئ التمويل الإسلامي في الجزائر.

ولم يقتصر هذا التحول على الجانب المصرفي فحسب، بل امتد ليشمل الصكوك الإسلامية باعتبارها ركيزة أساسية لأسواق رأس المال، إلا أنها واجهت عقبات قانونية، فمنذ سنة 2010، أقرت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) بوجود قصور تشريعي تمثل في غياب تعريف قانوني للصكوك الإسلامية، وعدم إمكانية إنشاء الشركات ذات الغرض الخاص (SPV)، ورغم محاولة الحكومة تدارك

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، المجلد7، العدد1، 2021، ص260.

هذا الوضع عبر المادة 93 من قانون المالية لسنة 2018 لتمكين إصدار سندات سيادية متوافقة مع الشريعة[1]،

في نفس السياق، بدأ المسار التشريعي الفعلي للعمل المصرفي الإسلامي بصدور النظام رقم 18-02 في نوفمبر 2018، الذي وضع القواعد الأساسية للصيرفة التشاركية وضبط شروط الترخيص لها.[2] واستكمالا لهذا المسار، صدر النظام رقم 20-02 في 15 مارس 2020 ليحل محله، معتمدا مسمى 'الصيرفة الإسلامية' كإطار مرجعي شامل يحدد مبادئ ممارستها، في حين اختصت التعليمة رقم 20-03 بضبط وتعريف منتجات الصيرفة الإسلامية المعتمدة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع والاستثمار)، فضلا عن إتاحة المجال للبنوك العمومية لإنشاء شبابيك مصرفية إسلامية بموجب المادة 17، وهي هياكل متخصصة داخل البنوك التقليدية تكلف حصريا بتقديم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[3]

وفي هذا الصدد، تواصلت جهود الجزائر لتطوير قطاع التمويل الإسلامي، وهو ما تجسد في التوقيع على مذكرة تفاهم بين بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بتاريخ 18 جانفي 2022، ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز البنية التحتية للصيرفة الإسلامية من خلال إمكانية اعتماد المعايير الدولية الصادرة عن الهيئة ضمن الصناعة المصرفية والمالية الوطنية، كما تتيح

[1] بدر الدين براحلية، تاريخ الصيرفة الإسلامية، عدد ديسمبر، 2019، ص12. https://www.researchgate.net/

[2] نظام رقم 18-02 مؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر2018، ص21.

[3] النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الموافق لـ 20 رجب 1441هـ، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020، ص ص33-34.

هذه الاتفاقية للجزائر الاستفادة من برامج بناء القدرات والخبرات الفنية، مما يعد خطوة جوهرية نحو مواءمة الممارسات المالية المحلية مع المعايير العالمية المعتمدة.[1]

وفي إطار هذا التوجه نحو التمويل الإسلامي جاء القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة سنة 1444 الموافق 12 جوان سنة 2023، والذي تضمن القانون النقدي والمصرفي والذي جاء ليؤكد على ضرورة تطابق العمليات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية، فقد نص هذا القانون على إلزامية مطابقة العمليات التي تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتطلب الحصول المسبق على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك كما جاء مفصلا في المواد 71 و72 و73 من هذا القانون، والجدول التالي يلخص مسار تطور التمويل الإسلامي في الجزائر.[2]

ولم يقتصر هذا التحول على الجانب المصرفي فحسب، بل امتد ليشمل الصكوك الإسلامية باعتبارها ركيزة أساسية لأسواق رأس المال، إلا أنها واجهت عقبات قانونية، فمنذ سنة 2010، أقرت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) بوجود قصور تشريعي تمثل في غياب تعريف قانوني للصكوك الإسلامية، وعدم إمكانية إنشاء الشركات ذات الغرض الخاص (SPV)، ورغم محاولة الحكومة تدارك هذا الوضع عبر المادة 93 من قانون المالية لسنة 2018 لتمكين إصدار سندات سيادية متوافقة مع الشريعة إلا أن هذه المادة ظلت تفتقر للآليات التنفيذية، إلى غاية الاعتماد الرسمي لها بموجب المادة 179 من قانون المالية لسنة 2025، حيث رخص المشرع بموجبها للخزينة العمومية إصدار سندات

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/08/28.

[2] قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 جوان سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023، ص 13.

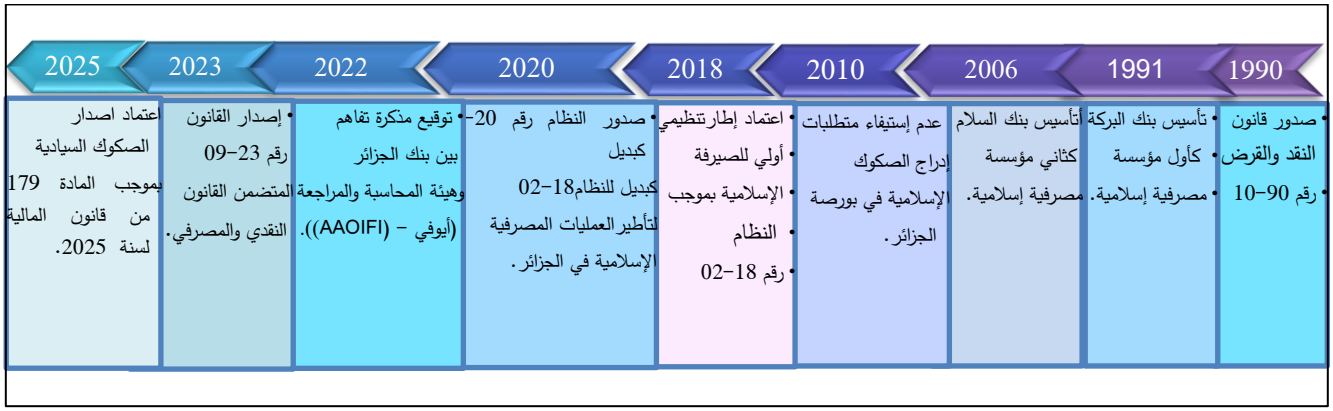
تحت مسمى الصكوك السيادية، والتي تمثل قيمة حقوق الانتفاع بالأصول التابعة لأملاك الدولة، يفتح باب الاكتتاب فيها للأفراد والمؤسسات (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) بهدف تمويل المنشآت والتجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري.[1]

وتجسيدا لهذه النصوص التشريعية على أرض الواقع في عملية إصدار الصكوك الإسلامية، صدر القرار المؤرخ في ، صدر القرار المؤرخ في 5 ذي الحجة سنة 1446 الموافق لـ 1 جوان 2025، بهدف تنظيم الخطوات العملية للإصدار، فطبقا لأحكام المادة 179 من القانون رقم 24-08، يحدد هذا القرار كيفيات إصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية، مع إمكانية تفويض هيئات أخرى للقيام بذلك، كما نص هذا القرار على وجوب دعم الصكوك بأصول ملموسة، أو مشاريع قائمة، أو حقوق ملكية، أو حقوق انتفاع، مما يتيح إصدارها بصيغ تمويلية متنوعة تتناسب مع طبيعة المشاريع التنموية، لاسيما صكوك الإجارة، والمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، والوكالة، وبناء على ذلك، يتم الإعلان عن الاكتتاب في هذه الصكوك بموجب مقرر صادر عن وزير المالية، بشرط الحصول المسبق على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة من المجلس الإسلامي الأعلى[2].

[1] قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024، ص 63.

[2] قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1446 الموافق لـ أول يونيو سنة 2025، يحدد كيفيات إصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، الصادر بتاريخ 19 جوان، 2025، ص ص15-16.

الشكل18: مسار تطور التمويل الإسلامي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مأخوذة من:

- بدر الدين براحلية، تاريخ الصيرفة الإسلامية، عدد ديسمبر، 2019، ص12. https://www.researchgate.net
- نظام رقم 18-02 مؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2018، ص21.
- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الموافق لـ 20 رجب 1441هـ، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020، ص ص33-34.
- قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 جوان سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023، ص 13.
- قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024، ص 63.

يوضح الشكل أعلاه أن تطور التمويل الإسلامي في الجزائر قد أخذ مسارا تدريجيا بدأ بصدور قانون النقد والقرض في سنة 1990، وتلاه إنشاء بنكين إسلاميين هما بنكي البركة والسلام، غير أن هذا المسار مر بتحديات قانونية في سنة 2010 تمثلت في رفض إدراج الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال، لكن بعد فترة دامت قرابة عقد من الزمن توجهت الجهود نحو تطوير الإطار القانوني للصيرفة

الإسلامية في سنتي 2018 و2020، عقب ذلك تم تعزيز التعاون الدولي مع هيئة أيوفي في 2022، وتوج هذا المسار بإصدار القانون رقم 23-09 في 2023 وإدراج الصكوك السيادية في قانون المالية 2025.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة للتمويل الإسلامي في الجزائر

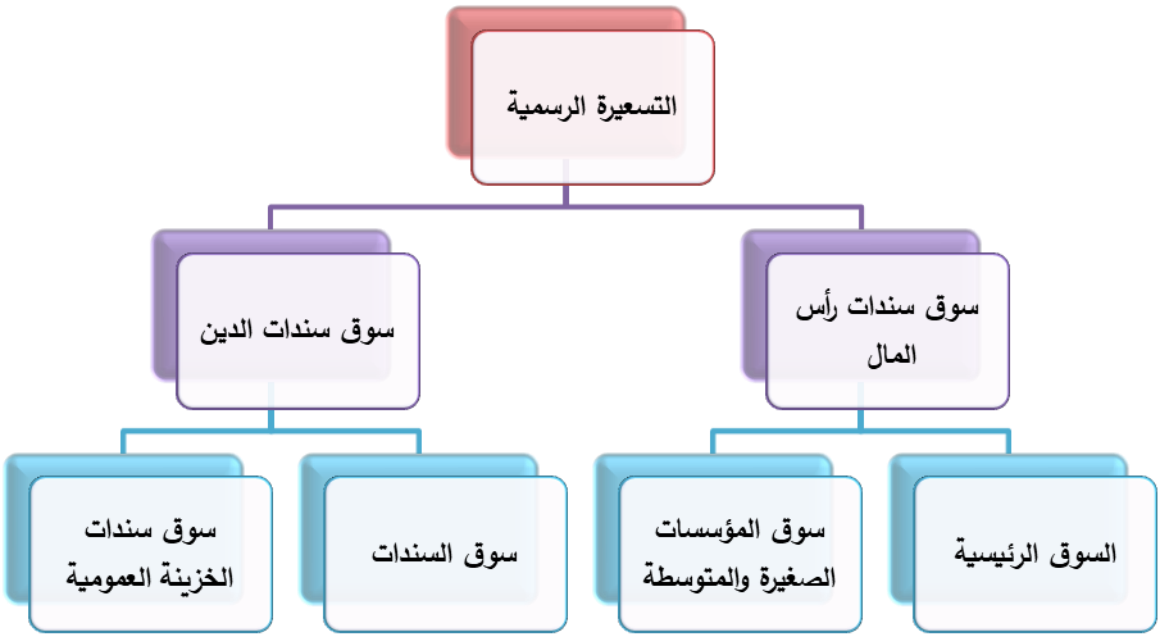
نظرا للاهتمام المتنامي بالتمويل الإسلامي في الجزائر ظهرت آفاق واسعة لنموه، لذا سنتناول في هذا المطلب الفرص المتاحة لترسيخ مكانة هذا النوع من التمويل في بيئة المال والأعمال الجزائرية، هذه الأخيرة التي تشتمل على سوق رأس مال واعدة وتتميز بتوفر الدعم التشريعي والتنظيمي، بالإضافة إلى تميزها بالرغبة المتنامية والمتزايدة لإقبال أصحاب المال والأعمال على صيغ التمويل الإسلامي المتعددة.

I. سوق رأس مال واعدة:

تؤدي سوق رأس المال دورا حيويا في دعم الاقتصاد حيث تربط بين الشركات التي تبحث عن تمويل يساعدها في النمو والتوسع، وبين المستثمرين الباحثين عن فرص لتحقيق عوائد، وهو الأمر الذي يسهم في توسيع نطاق السوق ويسمح بتحويل الموارد المتحصل عليها إلى استثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية. ولتسليط الضوء على إمكانيات سوق رأس مال الواعدة في الجزائر، وفي هذا الصدد، سنتناول هيكلة هذه السوق، والمزايا الضريبية الممنوحة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مع تقييم أدائها عبر توضيح أهم مؤشراتها، وذلك وفقا لما هو مبين فيما يلي:

1.I. هيكلة سوق رأس المال في الجزائر*: تتضمن التسعيرة الرسمية لسوق رأس المال في الجزائر سوقا للأسهم (سندات رأس المال) وسوقا للسندات (سندات الدين)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل19: مكونات سوق رأس المال في الجزائر



المصدر: بورصة الجزائر على الموقع الرسمي https://www.sgbv.dz

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن[1]:

أ. سوق سندات رأس المال تتكون من:

- السوق الرئيسية: وهي مخصصة للشركات الكبرى، ويوجد حاليا أربع شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي مجمع صيدال الناشط في القطاع الصيدلاني، مؤسسة التسيير

* إن فكرة إنشاء سوق راس المال في الجزائر كان ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أُعلن عنه سنة 1987 ودخل حيز التنفيذ في سنة 1988، ثم بدأت التحضيرات الفعلية لإنشاء البورصة في سنة 1990، واستمرت الجهود منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر.

[1] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر على الرابط: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=164

الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، أليانس للتأمينات الناشط في قطاع التأمينات، القرض الشعبي الجزائري الناشط في القطاع البنكي.

- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012 المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة (سوق رأس المال)، ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلا للحصول على التمويل.

ب. سوق سندات الدين تتكون هذه السوق من:

- سوق سندات الدين: التي تصدرها شركات الأسهم، والهيئات الحكومية والدولة.
- سوق سندات الخزينة العمومية(OAT): وهي سوق مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية وتأسست هذه السوق في سنة 2008.

وتخصص هذه السوق لتداول سندات الدولة طويلة الأجل بآجال استحقاق تتراوح بين 7 و10 و15 سنة، وتتم عمليات التداول فيها من طرف الوسطاء المعتمدين وشركات التأمين.

2.I. المزايا الضريبية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر:

بهدف تشجيع الشركات على التمويل عبر سوق رأس المال، منحت الدولة الجزائرية الشركات المدرجة في البورصة (سوق رأس المال)، ابتداء من جانفي 2021 تخفيضا في ضريبة الأرباح لمدة

3 سنوات، وتعادل نسبة هذا التخفيض حصة الأسهم الجديدة المطروحة في البورصة، فكلما زادت نسبة الأسهم المطروحة للجمهور، زادت قيمة الإعفاء الضريبي المحصل عليه.[1]

I. 3. تقييم أداء سوق رأس المال في الجزائر:

لدراسة أداء سوق رأس المال في الجزائر نستخدم مجموعة من المعايير والمؤشرات التي اتفق عليها الاقتصاديين، نذكر منها:

أ. **مؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق رأس المال في الجزائر:** إن وجود عدد كبير من الشركات المدرجة في سوق رأس المال ما يدل على تطور هذه السوق مالها واتساعه، حيث أن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة الاستثمارات، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة وفعالية سوق رأس المال، في حين أن انخفاض عدد الشركات المدرجة في سوق رأس المال يدل على ضعفها. والجدول التالي يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق رأس المال الجزائر خلال الفترة الممتدة من2006 إلى 2024.

[1] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر على الرابط: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=164

الجدول7: تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024

السنوات	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر
2011	**6**
2012	**5**
2013	**6**
2014	**6**
2015	**5**
2016	**6**
2017	**6**
2018	**6**
2019	**6**
2020	**6**
2021	**5**
2022	**5**
2023	**5**
2024	**6**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

www.cosob.com.dz تاريخ الاطلاع: 12.12.2024

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2011-2024) ظل محدودا ولم يتجاوز عشر شركات، فقد بدأت البورصة نشاطها في 13 سبتمبر 1999 بثلاث شركات هي: رياض سطيف (تحويل وتسويق الحبوب)، مجمع صيدال (الصناعات الصيدلانية)،

وفندق الأوراسي (قطاع السياحة)، بينما اقتصر حضور شركات كبرى مثل سوناطراك على سوق السندات. هذا الحجم المتواضع جعل البورصة الجزائرية صغيرة مقارنة بالبورصات العالمية.

وخلال الفترة ما بين (2011–2016)، فقد اتسمت بتغيرات في قائمة المؤسسات المقيدة، حيث انسحبت الجزائرية للاتصالات في سنة2011، ليستقر العدد عند ست شركات مدرجة هي: (صيدال، فندق الأوراسي، الجزائرية للاتصالات، سونلغاز، شركة الدحلي، وأليانس للتأمينات) ثم الخطوط الجوية الجزائرية سنة 2012، وسونلغاز سنة 2014، وشركة الدحلي سنة 2016، بينما انضمت شركة NCA رويبة سنة 2013 وشركة بيوفارم سنة2016، ليصبح العدد خمس شركات هي: (صيدال، فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات، NCA رويبة، وبيوفارم)، وفي سنة 2018، تعزز السوق بإدراج شركة أوم أنفست للسياحة كأول مؤسسة مدرجة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الفترة الأخيرة (2019–2024)، انسحبت شركة NCA رويبة في مارس 2020 إثر صعوبات مالية، أما سنة 2024 مثلت قفزة نوعية بإدراج بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، مع توقعات بانضمام بنك التنمية المحلية وشركة جازي قريبا، وعلاوة على ذلك، سعت البورصة لتشجيع الشركات الناشئة، وهو ما تجسد في إدراج شركة مستشير المتخصصة في الاستشارات سنة 2025، وهو ما يشجع الشركات الناشئة على الإدراج في البورصة، مما يدفع المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى اتباع نفس المسار لتنويع مصادر تمويليها.

ب.مؤشر القيمة السوقية (معدل رسملة السوق): يقصد برسملة سوق رأس المال، مجموعة من الأوراق المالية المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، ويحسب معدل رسملة السوق بقسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي وتعكس رسملة السوق مستوى نشاطه وعمقه، فكلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على اتساع حجم السوق وتطوره، سواء بزيادة عدد الأسهم والشركات

المدرجة، أو بارتفاع أسعار الأوراق المالية نتيجة زيادة حجم المعاملات، مما يجعل من هذا المؤشر انعكاساً مباشرا لنمو وتطور النشاط الاقتصادي العام[1]، والجدول الآتي يوضح تطور مؤشر القيمة السوقية في بورصة خلال الفترة الممتدة من2011 إلى 2024.

الجدول8: تطور مؤشر القيمة السوقية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024

الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة السوقية للسوق	إجمالي الناتج المحلي الخامPIB	معدل القيمة السوقية %
2011	15.00	14519.8	0.103
2012	13.02	15843.0	0.082
2013	13.82	16647.9	0.083
2014	14.79	17228.6	0.086
2015	15.43	16702.1	0.092
2016	45.78	17406.8	0.263
2017	40.59	18906.6	0.215
2018	43.93	20393.5	0.215
2019	44.77	20500.2	0.218
2020	42.88	18476.9	0.232
2021	45.64	25157.8	0.181
2022	67.42	32028.4	0.211
2023	71.80	32588.7	0.220
2024	521.7	35788.5	1.46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: www.cosob.com.dz تاريخ الاطلاع: 12.12.2024

[1] هبة عامر عيسى الجعفري، مرجع سابق، ص96.

من خلال بيانات الجدول رقم (8) يتضح أن هناك نموا مستمرا للقيمة السوقية للبورصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024 وهذا يعود بشكل رئيسي إلى إدراج شركات كبرى في هذه السوق مثل أليانس للتأمينات وبيوفارم، في حين يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة ما بين 2012 و2014 فقد شهدت انخفاضات متتالية في القيمة السوقية وهذا بسبب تراجع أسعار أسهم أغلب الشركات المدرجة في هذ السوق، ومع ذلك سجلت هذه الأخيرة سنة 2015 انتعاشا ملحوظا حيث بلغت القيمة السوقية لها 15.43 مليار دج، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار أسهم شركتي كل من صيدال والأوراسي اللتين استحوذتا على حصة سوقية قدرها 60.15%، وواصلت القيمة السوقية لبورصة الجزائر في الارتفاع سنة 2016 أين سجلت قفزة نوعية في قيمتها السوقية حيث بلغت 45.78 مليار دج، ويعود

هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى إدراج شركة بيوفارم التي استحوذت وحدها على أكثر من 80% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، ورغم تراجع القيمة السوقية في سنة 2017 بنسبة 11%، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال سنتي 2018 و2019؛ حيث وصلت في نهاية سنة 2019 إلى 44.77 مليار دج، محققة زيادة بنسبة 1.91% مقارنة بسنة 2018، ويعزى هذا التحسن الملحوظ إلى إدراج شركة 'أوم أنفست'.

أما في سنة 2020، فقد سجلت القيمة السوقية لبورصة الجزائر انخفاضا بنسبة 4.23% لتستقر عند 42.88 مليار دج نتيجة انسحاب شركة 'رويبة' في مارس من العام نفسه، ومع حلول سنة 2024، شهدت بورصة الجزائر قفزة تاريخية غير مسبوقة، إذ ارتفعت القيمة السوقية بنسبة تجاوزت 600% بحلول شهر جوان لتصل إلى 521 مليار دج، ويعود هذا النمو بشكل أساسي إلى إدراج بنك القرض

الشعبي الجزائري (CPA)، الذي بلغت القيمة السوقية لأسهمه 460 مليار دج، مستحوذا بذلك وحده على 86.4% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

وعلى الرغم من أن القيمة السوقية الإجمالية للبورصة الجزائرية لا تزال ضئيلة، حيث بلغت 1.46% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس صغر حجم السوق، وهذا يشير إلى استمرار اعتماد الشركات على القطاع المصرفي كمصدر تمويل رئيسي، إلا أن الزيادة الأخيرة الملحوظة في قيمتها السوقية المقدرة بـ521 مليار دج تعكس إمكانات نمو هائلة وتدل على مستقبل واعد لهذه السوق، إلا أنه، وبالنظر إلى المرتبة المتأخرة التي تشغلها بورصة الجزائر ضمن التصنيفات العربية الموضحة في الجدول رقم 9 أدناه، يصبح تفعيل دورها التمويلي ضرورة ملحة وخطوة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الجدول9: القيمة السوقية لأسواق رأس المال العربية

الوحدة: مليون دولار

السوق	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025	قيمة التغير الربع سنوي في القيمة السوقية
بورصة الدار البيضاء	74,270	95,525	21,255
بورصة الكويت	142,501	156,273	13,772
بورصة عمّان	24,885	27,224	2,339
البورصة المصرية	42,678	44,438	1,760
بورصة الجزائر	3,848	5,390	1,542
بورصة تونس	8,300	9,416	1,116
بورصة مسقط	71,676	71,789	114
بورصة فلسطين	4,080	4,046	-34
سوق العراق للأوراق المالية	16,913	16,703	-210
بورصة البحرين	20,408	20,045	-362
سوق دبي المالي	246,965	244,147	-2,818
بورصة بيروت	26,951	23,532	-3,419
بورصة قطر	170,495	164,961	-5,535
سوق أبوظبي للأوراق المالية	816,563	798,334	-18,229
السوق المالية السعودية	2,719,483	2,644,421	-75,062
المعدل العام للقيمة السوقية	**4,390,015**	**4,326,244**	**-63,772**

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الأسواق المالية العربية، 2025، العدد 120، ص14.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن بورصة الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة في تصنيفات الأسواق المالية العربية، فقد احتلت المرتبة الأخيرة في الربع الرابع من سنة 2024 بقيمة سوقية بلغت 3,848 مليون دولار، ثم سجلت تحسنا طفيفا بانتقالها إلى المرتبة ما قبل الأخيرة في الربع الأول من سنة 2025 بعد أن وصلت قيمتها السوقية إلى 5,390 مليون دولار، وعلى الرغم من تصنيف بورصة الجزائر كأسرع البورصات العربية نموا من حيث القيمة السوقية في هذه الفترة بنسبة بلغت 40.07%، إلا أن هذا الارتفاع الناتج عن دخول مؤسسات مصرفية لم يمكنها إلا من التقدم بمرتبة واحدة فقط، لتظل في المركز ما قبل الأخير.

على الرغم من صغر حجم بورصة الجزائر مقارنة بالأسواق المالية العربية، إلا أن المؤشرات الأخيرة تعكس نموا واعدا، حيث سجلت أعلى زيادة سنوية في قيمتها السوقية على المستوى العربي بقيمة بلغت 1,542 مليون دولار بين سنتي 2024 و2025.

ج. **مؤشر حجم التداول:** يمثل هذا المؤشر إجمالي قيمة الأسهم والأوراق المالية التي تم تداولها فعليا في السوق بمختلف أسعارها خلال فترة زمنية محددة،[1] ويحسب من خلال قسمة إجمالي قيمة التداولات السنوية في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث يعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس نشاط وسيولة سوق رأس المال، ومن خلال دراسة حالة بورصة الجزائر، سنتتبع تطور قيمة التداول ومعدلاتها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024، وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول10: تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2024

السنوات	القيمة المتداولة (مليار دج)	إجمالي الناتج المحلي الخام PIB (مليار دج)	معدل قيمة التداول %
2011	0.321	14519.8	0.002
2012	0.673	15843.0	0.004
2013	0.101	16647.9	0.0006
2014	0.148	17228.6	0.0008
2015	1.2595	16702.1	0.007

[1] هبة عامر عيسى الجعفري، مرجع سابق، ص91.

2016	0.8055	17406.8	0.2919
2017	0.3022	18906.6	0.0016
2018	0.2061	20393.5	0.0010
2019	0.2489	20500.2	0.0012
2020	0.0784	18476.9	0.0004
2021	0.1279	25157.8	0.0005
2022	0.1382	32028.4	0.0004
2023	0.5089	32588.7	0.0016
2024	2.7610	35788.5	0.0077

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

www.cosob.com.dz تاريخ الاطلاع: 12.12.2024

من خلال بيانات الجدول رقم (10)، نلاحظ أن قيمة التداول في بورصة الجزائر شهدت تقلبات واضحة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024، حيث تراجعت قيمة التداول بشكل حاد في سنتي 2013 و2014 لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 0.101 مليار دج.

وفي سنة 2015، ارتفعت قيمة التداول في بورصة الجزائر لتسجل 1.259 مليار دج مدفوعة بنشاط أسهم شركة أليانس للتأمينات، لكن هذا النمو لم يستمر طويلا إذ عرفت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2017 و2020 تراجعا مستمرا نتيجة عوامل عدة، أهمها تداعيات جائحة كورونا، انسحاب شركة NCA رويبة، بالإضافة إلى توقف تداول سندات الدين، وقد ظهر هذا التراجع بوضوح في نتائج سنة 2020، حيث سجلت بورصة الجزائر أدنى قيمة تداول لها بمبلغ 0.078 مليار دج.

رغم التحسن البسيط في سنتي 2021 و2022، عرفت سنة 2023 تحسنا كبيرا في قيمة التداول لتصل إلى 0.508 مليار دج بفضل نشاط أسهم شركتي بيوفارم وأليانس، وتواصل هذا النمو في سنة 2024

لتسجل قيمة التداول أعلى مستوى لها بـ 2.761 مليار دج، أي بزيادة قدرها 442.5% مقارنة بسنة 2023، ويعود هذا الارتفاع إلى النتائج الإيجابية لإدراج بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) في البورصة.

ومع ذلك، لا يزال معدل قيمة التداول بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ضعيفا جدا في بورصة الجزائر، حيث لم يتجاوز في أفضل حالاته 1%، بل بقي دون مستوى 0.01% في معظم السنوات، وهذا يشير بوضوح إلى أن بورصة الجزائر لا تزال تعاني من نقص السيولة وتحتاج إلى إدراج الصكوك الإسلامية لتنشيط السوق وجذب الاستثمارات، خاصة وأن بورصة الجزائر تأتي في مراتب متأخرة من حيث قيمة التداول مقارنة بالأسواق المالية العربية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول11: قيمة التداولات في أسواق رأس المال العربية

الوحدة: مليون دولار

السوق	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025	التغير الربع سنوي في قيمة التداولات
بورصة الكويت	15,135	21,959	6,824
البورصة المصرية	82,146	84,718	2,572
سوق دبي المالي	9,241.9	11,196.7	1,955
بورصة البحرين	119	1,109	991
بورصة قطر	6,323	6,521	198
بورصة عمّان	404	491	87
بورصة فلسطين	49	130	81
بورصة مسقط	1,120	1,127	8
بورصة الجزائر	4.8	10.6	6
بورصة تونس	404	378	-26
بورصة بيروت	142	70	-72
سوق العراق للأوراق المالية	158.2	84.5	-73.7
بورصة الدار البيضاء	4,266	3,381	-884
السوق المالية السعودية	104,834	96,669	-8,165
سوق أبوظبي للأوراق المالية	32,873	22,683	-10,190
المعدل العام لقيمة التداول	**257,218**	**250,530**	**-6,689**

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الأسواق المالية العربية، 2025، العدد 120، ص12.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (11) أن قيمة التداول في بورصة الجزائر قد تضاعفت، حيث انتقلت من 4.8 مليون دولار في الربع الرابع من سنة 2024 إلى 10.6 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2025، ورغم صغر حجمها، إلا أن نسبة النمو في قيمة التداولات في بورصة الجزائر التي قاربت 120.8% جعلتها تتفوق في وتيرة نموها على بورصات بيروت وتونس وسوق العراق، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى القفزة النوعية في القيمة السوقية بنسبة 40.07% الناتجة عن دخول شركات وبنوك جديدة.

د. مؤشر دزاير أندكس:

تعتمد كل سوق مالية مؤشرا مرجعيا يعكس الأداء العام للشركات المدرجة فيها، وفي الجزائر، يبرز مؤشر دزاير أندكس (DZAIR Index) كأداة قياس رئيسية لأداء السوق الرسمي، حيث يضم في تركيبته

لسنة 2024 أسهم خمس شركات وهي: أليانس للتأمينات، فندق الأوراسي، بيوفارم، صيدال، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، وتتولى شركة تسيير بورصة القيم (SGBV) حساب المؤشر يوميا وفق منهجية الترجيح بالقيمة السوقية، إذ يتحدد وزن كل شركة بناء على حجم رأسمالها السوقي وأسعار إغلاق أسهمها، فكلما ارتفعت أسعار أسهم هذه الشركات، ارتفعت قيمة هذا المؤشر، مما يعكس حالة الانتعاش في البورصة، والعكس صحيح، ومنذ إطلاق هذا المؤشر سنة 2008، حُددت نقطة انطلاقه عند 1000 نقطة، لتسهيل تتبع مسار صعوده أو هبوطه عبر السنوات.[1]

ويوضح الشكل رقم (19) حركة مؤشر دزاير أندكس لبورصة الجزائر، حيث يظهر التغيرات اليومية التي طرأت خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2024.

الشكل20: تطور مؤشر دزاير أندكس اليومي لبورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2024



المصدر: بورصة الجزائر www.sgbv.dz

من خلال الشكل رقم (20) نلاحظ أن هناك تطور مستمر في مؤشر أندكس وخاصة في السنوات الأخيرة ليغلق عند مستوى 3450 نقطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2024، بعدما سجل

[1] بكوش سارة، جدول لورنس وبيدرا للحكم على مدى عمق ونضج السوق المالية الجزائرية في إطار التنسيق مع السياسات الاقتصادية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 19، 2018، ص93.

1773 نقطة في سنة 2021 لنفس الفترة، وهذا يدل على المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير سوق رأس المال.

على الرغم من التحديات ومحدودية بعض مؤشرات سوق رأس المال في الجزائر، إلا أن التحليل يبرز وجود نمو حديث مدعوما بزيادة في القيمة السوقية وجهود لتوسيع قاعدة الشركات المدرجة وذلك عبر إدراج مؤسسات مالية كبنك القرض الشعبي الوطني وتشجيع الشركات الناشئة على ولوج سوق رأس المال، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في أداء المؤشر العام للسوق، تشكل هذه البيئة الواعدة فرصة مثالية للتمويل الإسلامي لتفعيل دوره، خاصة من خلال إصدار وتداول الصكوك الإسلامية التي تمكن التمويل الإسلامي من استغلال السيولة غير المستغلة، وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة، مما يساهم بفعالية في تعميق وتطوير هذه السوق الواعدة.

II. الدعم التشريعي والتنظيمي:

يكمن دعم التمويل الإسلامي من خلال النظام القانوني رقم 20.02 الصادر عن بنك الجزائر والذي يعد بمثابة القاعدة التشريعية الأساسية التي تنظم وتؤطر ممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية في البلاد، ولقد وضع هذا النظام الشروط والضوابط اللازمة لترخيص ومراقبة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وكذلك البنوك الإسلامية مما منح شرعية تنظيمية على هذه الأنشطة، ففي إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية والتي يجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، وتكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في

التحقق من مطابقة المنتجات والخدمات المقدمة لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك رقابة جميع نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[1].

وفي هذا الصدد، كان من أبرز الإصلاحات التي تضمنها القانون رقم 23-09 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي الصادر سنة 2023، إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية بما يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية فقط[2].

في نفس السياق، لم يقتصر تطوير دعم التمويل الإسلامي في الجزائر على منتجات الصيرفة الإسلامية فحسب، بل امتد ليشمل الأدوات المالية المخصصة لسوق رأس المال التي أطرها المشرع مؤخرا، فاستنادا إلى المادة 179 من القانون رقم 24-08، تم الترخيص للخزينة العمومية بإصدار سندات تحت تسمية الصكوك السيادية وإدراجها في بورصة الجزائر.

كما نصت المادة 135 من نفس القانون على إعفاء الصكوك السيادية الصادرة عن الخزينة العمومية أو المتداولة في سوق منظم من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، بالإضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من أول جانفي 2025، على أن تكون هذه الامتيازات مقترنة بالصكوك السيادية التي تبلغ مدة استحقاقها خمس سنوات فما فوق[3].

---

[1] النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الموافق لـ 20 رجب 1441هـ، مرجع سابق.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد السنوي، العدد 44، 2024، ص184.

[3] قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024، ص45.

وفي السياق ذاته، أتاح المشرّع الجزائري بموجب هذا الإطار التنظيمي، وتجسيدا لأحكام القرار الوزاري المؤرخ في1 جوان 2025، الاعتماد على خيارات تمويلية متنوعة، حيث تعددت صيغ الصكوك الإسلامية المتاحة لتشمل صكوك المشاركة، والمضاربة، والاستصناع، بالإضافة إلى صكوك الوكالة بالاستثمار، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة لمشاريع التنمية الكبرى[1].

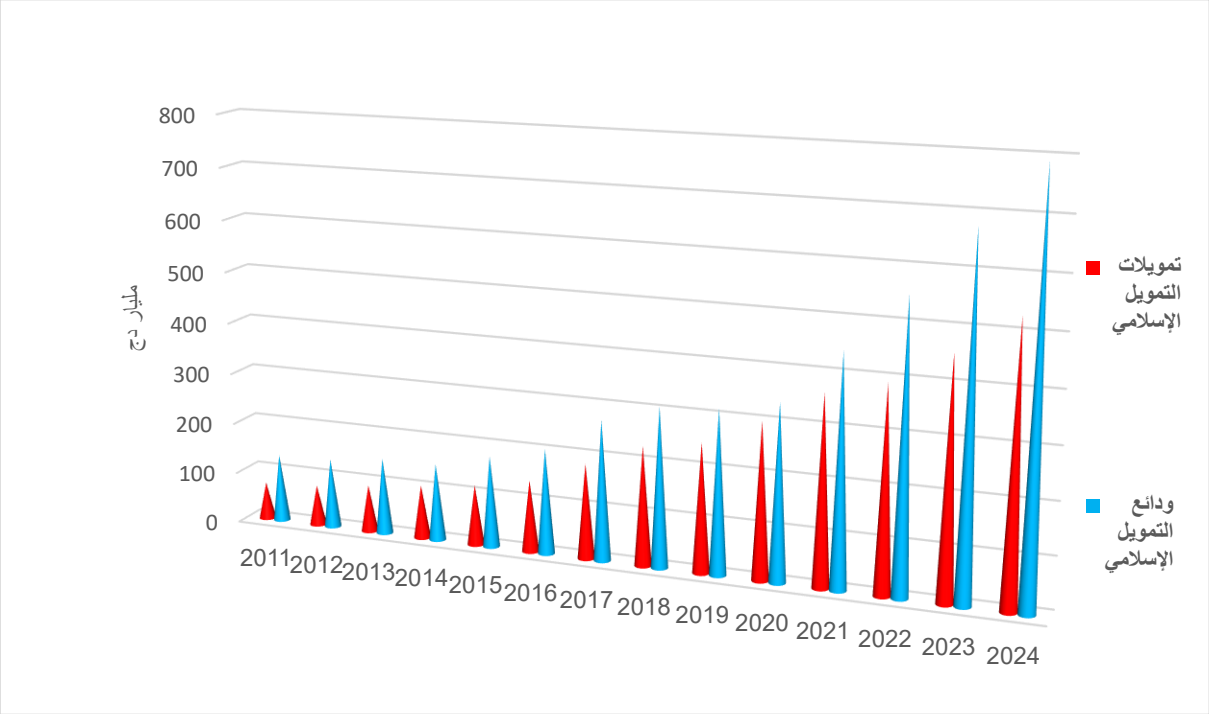
III. الإقبال المتزايد للمتعاملين على التمويل الإسلامي:

يشكل الإقبال المتزايد على منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وخاصة خلال السنوات الأخيرة، دليلا واضحا على تنامي ثقة المتعاملين في صيغ التمويل الإسلامي.

والشكل الموالي يوضح حجم ومقدار ودائع التمويل الإسلامي وتمويلاته في الجزائر خلال الفترة 2011-2024.

[1] قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1446 الموافق لـ أول يونيو سنة 2025، مرجع سابق، ص15.

الشكل21: ودائع التمويل الإسلامي وتمويلاته خلال الفترة 2011-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنكي السلام والبركة وبنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (21) نلاحظ أن هناك توجها متزايدا نحو التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2011-2024، ويتجلى ذلك في النمو المتزايد لمختلف صيغ التمويل الإسلامي، إذ بلغت 532.2 مليار دج في سنة 2024 مقارنة ب 72.48 مليار دج في سنة2011، أي ارتفعت بنسبة نمو قدرها 634.3 %وهذا يعني أن هذه القيمة ازدادت بأكثر من ستة أضعاف خلال فترة الدراسة.

ويجدر الذكر في هذا الإطار أن التمويلات المقدمة من طرف بنكي السلام والبركة بلغت 411.4 مليار دج في سنة 2024 وهو ما يمثل 77.3 %من إجمالي التمويل الإسلامي، مما يعكس تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي من الأفراد والمؤسسات، كما يشير النمو الكبير في ودائع التمويل الإسلامي الذي بلغ 793.5 مليار دج في سنة 2024 إلى تزايد ثقة المدخرين في هذا النوع من التمويل، وقد

ساهم في هذا النمو استحواذ بنكي السلام والبركة على حصة كبيرة بلغت 66.3% من إجمالي الودائع الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر، أن هيكل ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر تهيمن عليه حسابات الاستثمار، فقد بلغت قيمتها في سنة 2024 حوالي 272 مليار دج، وتمثل هذه القيمة ما نسبته 34.2% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر

على الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدها التمويل الإسلامي في الجزائر، إلا أنه لا يزال يواجه بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر على نموه، لذا سنتناول في هذا المطلب أبرز وأهم هذه التحديات والتي تتمثل في ضعف الإطار القانوني والتنظيمي، نقص الكفاءات والخبرات، وارتفاع درجة المنافسة مع التمويل التقليدي.

I. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي:

إن الحصول على الترخيص لمزاولة الأنشطة المصرفية الإسلامية في الجزائر يعتبر من أولى العقبات التي تواجه مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي، إذ أنها مطالبة باستيفاء شروط مسبقة صارمة تتضمن توفير أنظمة معلومات، وتشكيل لجنة الرقابة الشرعية المنصوص عليها في النظام 20-02، وعرض المنتجات على الهيئة الشرعية الوطنية، بالإضافة إلى أن طبيعة البنوك الإسلامية تفرض عليها تكاليف أولية وتشغيلية وتسويقية مرتفعة، مما يؤثر سلبا على أدائها في سنواتها الأولى ضمن بيئة مصرفية تقليدية مهيمنة.

وعلى الصعيد التشريعي، يبرز غياب العديد من النصوص التطبيقية والقانونية الضرورية لتنظيم عملياتها وتشمل هذه الفجوات غياب آليات واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعقود التمويلية، بالإضافة إلى عدم تحديد الطرف الذي يتحمل تكاليف التأمين والنقل والصيانة للأصول في عقود المرابحة والإجارة، ويؤدي هذا الغموض التشريعي إلى ضعف كبير في الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل البنوك الإسلامية.[1]

وفي سياق متصل، يعد افتقار القانون التجاري الجزائري إلى نصوص صريحة تخص المعاملات المالية الإسلامية من أبرز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، فلا يتضمن القانون أي نص يفسر أو يوضح تعريف الصكوك الإسلامية أو خصائصها أو أنواعها، كما أنه لا يشير إلى مبادئ الشريعة الأساسية مثل مبدأ الربح والخسارة ووجوب توافق هذه الأوراق المالية مع أحكام الشريعة، وقد استمر هذا الوضع لسنوات عديدة نتيجة لعدم الاعتراف الرسمي بصيغ التمويل الإسلامي بالرغم من التطور التنظيمي الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في الجزائر (والذي بدأ بنشاط بنك البركة منذ التسعينات وتوّج بإصدار النظام رقم 02/20 الخاص بالصيرفة الإسلامية)، لم يلحظ أي تعديل مباشر للقانون التجاري لمواكبة هذه الأنظمة الجديدة.

[1] سحنون عقبة، تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 20-02 وآليات الحد منها، الملتقى الدولي حول الفائدة الربوية من الأزمات إلى الحلول المالية الإسلامية، قسنطينة، 2022، ص ص 15-16.

ويظهر هذا القصور القانوني الهيكلي بوضوح في غياب نص صريح يسمح بإنشاء الشركة ذات الغرض الخاص (SPV)، والتي تعد الآلية التأسيسية التي لا غنى عنها لإصدار الصكوك الإسلامية في السوق المالي.[1]

ويضاف إلى ما سبق، التحديات التي تفرضها علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في الجزائر التي لا تتفق مع طبيعة عملها وهي كما يلي:[2]

- إلزام البنك المركزي البنوك الإسلامية بنفس نسبة الاحتياطي الإجباري التي تطبق على البنوك التقليدية مع أن طبيعة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية تختلف عن عمليات البنوك التقليدية، ومع ذلك فهي تخضع لنفس السياسة النقدية للبنك المركزي، كما تم رفع معدل الاحتياطي الاجباري بنسبة 1% لتثبيته عند 3 % ابتداء من 15 أفريل 2023؛
- عدم قدرة البنوك الإسلامية على اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجتها إلى السيولة بسبب سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي؛
- عدم تواجد أسواق مالية تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة؛

[1] محمد غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية دراسة نقدية للتشريعات والتنظيمات الحالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الملجلد6، العـدد2، 2023، ص123.

[2] أحمد محمد السعد، حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، 2014، ص11.

- عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة خصم الأوراق التجارية التي يقوم بها البنك المركزي مع البنوك التجارية عند حاجتها إلى السيولة، حيث أن هذه الأداة تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها من الربا المحرم شرعا؛
- تعد عمليات السوق المفتوحة التي يجريها البنك المركزي، والمبنية على شراء وبيع السندات الحكومية والسندات الخاصة القائمة على الفائدة الربوية من العمليات التي تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا؛
- سياسة السقوف الائتمانية: تتخذ سياسة السقوف الائتمانية أشكالا متعددة، إما بتحديد إجمالي حجم القروض التي يمكن للبنك تقديمها لعملائه، أو بتحديد سقف الائتمان كنسبة من رأسماله، وذلك لأن هذه السياسة تعد أداة لإدارة المخاطر، إلا أنها قد تشكل عائقا أمام التمويل الإسلامي حيث قد يمنع البنوك من استغلال فرص استثمارية مربحة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يحد من قدرتها على التوسع والمنافسة؛
- إلزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر حيث ينص القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، والمتعلق بالقانون النقدي والمصرفي وفقا المادة 134 على وجوب اشتراك البنوك في تمويل صندوق الودائع المصرفية بالعملة الوطنية لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك بدفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% كحد أقصى من مجموع الودائع.

II. نقص الكفاءات والخبرات:

يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة التي تجمع بين العلم المصرفي والفقه الشرعي التحدي الرئيسي الذي يواجه التمويل الإسلامي في الجزائر، فقد اعتمدت البنوك الإسلامية منذ نشأتها على كوادر قادمة في

معظمها من البنوك التقليدية، وهي كوادر تفتقر إلى المعرفة المتخصصة بالجوانب المصرفية الشرعية، ثم تفاقم هذا الوضع بترقية هذه الكوادر لتتولى مناصب إدارية عليا في البنوك الإسلامية، وقد أدى ذلك إلى تدني مستوى الالتزام الشرعي والاحترافية الفنية داخل تلك البنوك، وذلك نتيجة لخلفيتهم المالية التقليدية التي تفتقد إلى خبرات وكفاءات فنية وشرعية عالية لتقديم خدمات مميزة تلبي تطلعات المستثمرين الذين يسعون لتحقيق أفضل العوائد في بيئة تنافسية شديدة مع البنوك التقليدية.

يضاف إلى كل ما سبق، أن الجزائر تواجه نقصا في الكفاءات المصرفية المتخصصة القادرة على تقديم الخدمات الإسلامية بالمستوى المطلوب من السرعة والجودة، وهو ما يرفع من احتمال الإخلال بالضوابط الشرعية وارتكاب التجاوزات، كما أن هذا النقص يشكل عائقا أمام توجيه الأموال نحو الاستثمار ضمن صيغ التمويل الإسلامي المتعددة، مما يعوق بشكل مباشر تحقيق أولويات وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية.[1]

III. المنافسة مع التمويل التقليدي:

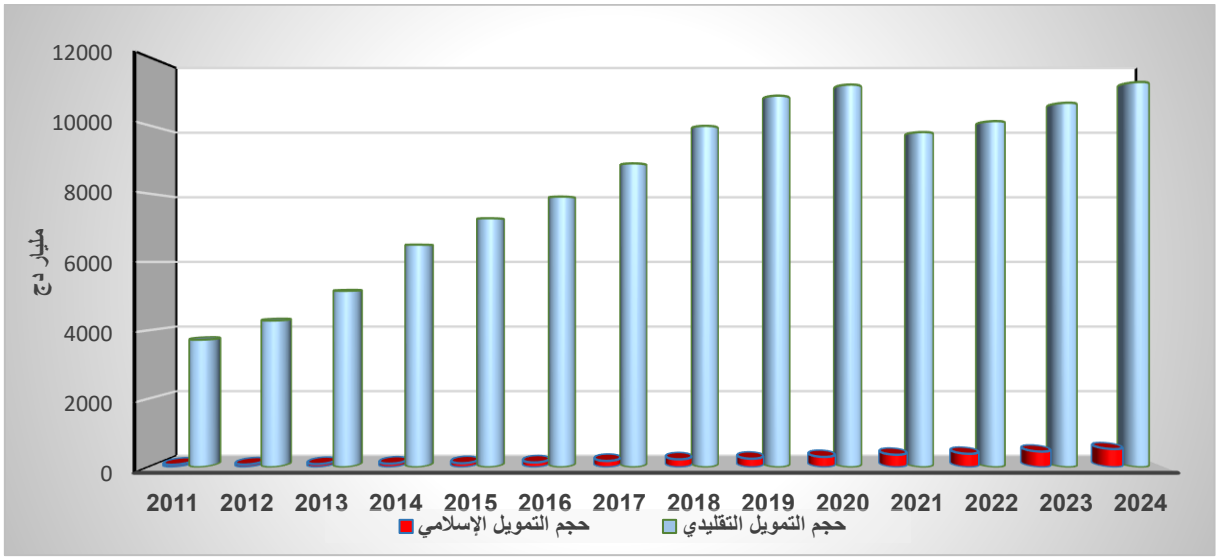
يواجه التمويل الإسلامي في الجزائر منافسة قوية مع التمويل التقليدي، وذلك بسبب هيمنة القطاع العام على العمل المصرفي ووجود عدد أكبر من البنوك التقليدية مقارنة بالإسلامية، كما يواجه أيضا تحديا آخر يتمثل في تأخر المشرع الجزائري في وضع إطار قانوني خاص بالمعاملات المالية الإسلامية، وفي السياق نفسه تعد تكلفة رأس المال المرتفعة من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، حيث إن العوائد التي يطلبها المودعون والمستثمرون في البنوك الإسلامية غالبا ما تكون أعلى مقارنة بأسعار

[1] عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، نحو تقييم متوازن لمسيرة المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد44، 2017، ص ص113-114.

الفائدة على الودائع في البنوك التقليدية مما يدفع البنوك الإسلامية للبحث عن استثمارات حقيقية ذات مخاطر عالية، وذلك بناء على العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، هذا الأمر يجعل المستثمرين الحذرين يترددون في توظيف أموالهم في البنوك الإسلامية بسبب ارتفاع مستوى المخاطرة[1].

ولتوضيح شدة ودرجة احتدام المنافسة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي ارتأينا إدراج كل من الشكلين التاليين:

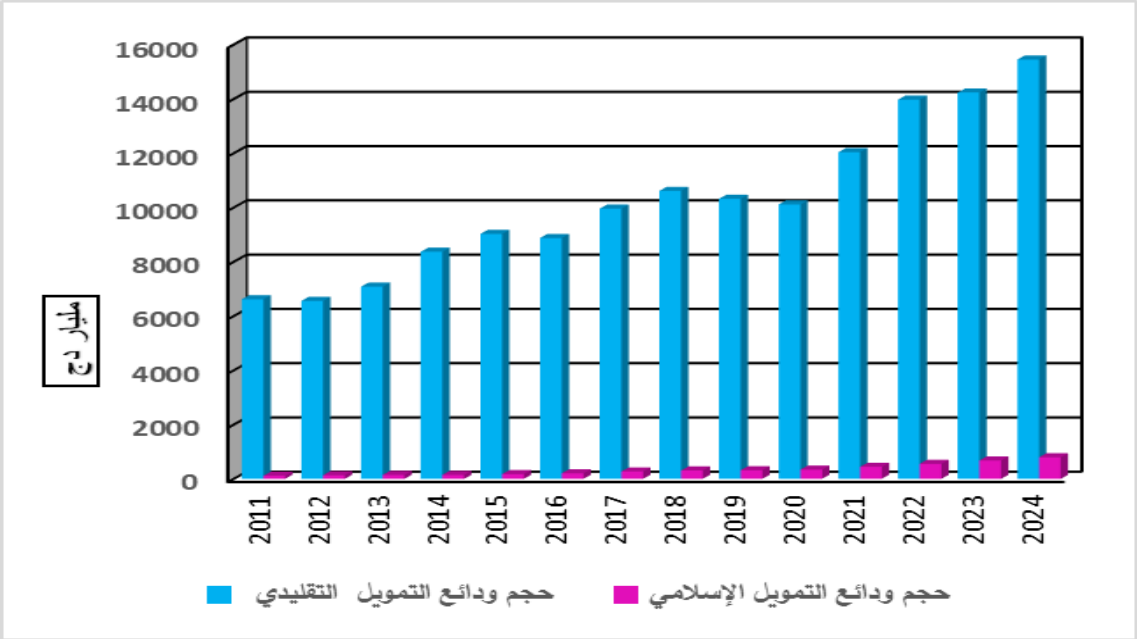
الشكل22: حجم التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في الجزائر 2011-2024



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وبنكي البركة والسلام

[1] سحنون عقبة، مرجع سابق، ص18.

الشكل23: حجم ودائع التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في الجزائر 2011 -2024



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وبنكي البركة والسلام

من خلال الشكل أعلاه رقم (21)، نلاحظ أن حجم التمويل التقليدي ينمو بشكل مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة2011 إلى سنة 2020، لكنه شهد انخفاض طفيف في سنة2021 ثم واصل النمو في السنوات الأخيرة 2022 و2023 و2024 وإن كان بوتيرة أقل، إذ سجلت قيمته على التوالي 10112.3 مليار دج و10649.9 مليار دج و11256.5 مليار دج في نهاية سنة 2024.

بينما يشهد التمويل الإسلامي نموا متزايدا تدريجيا خلال فترة الدراسة، إذ بلغت قيمته الإجمالية في سنة 2024 ما يزيد عن 532 مليار دج أي بنسبة زيادة قدرها16% مقارنة بسنة 2023 التي استقرت فيها القيمة عند 458.7 مليار دج، ورغم ذلك لا يزال التمويل الإسلامي في مراحله الأولى ويظل التمويل التقليدي يهمين على حصة الأسد في السوق المصرفي، وهذا يؤكد أن التمويل الإسلامي يواجه منافسة شديدة من قبل التمويل التقليدي.

كما نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (22)، هيمنة ودائع التمويل التقليدي على السوق المصرفية في الجزائر، إذ عرفت هذه الودائع نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024، ثم واصل النمو في السنوات الأخيرة 2022 و2023 و2024 بوتيرة أسرع، إذ بلغت قيمة ودائع التمويل التقليدي على التوالي 13976.7 مليار دج و14238.8 مليار دج و15426.9 مليار دج.

في حين يظل حجم ودائع التمويل الإسلامي متواضعا مقارنة بالتمويل التقليدي، إذ بلغت قيمة هذه الودائع في سنة 2024 ما يفوق 793 مليار دج، وهي لا تمثل سوى 5% فقط من إجمالي ودائع التمويل التقليدي، مما يعني أن القطاع التقليدي يستحوذ على الحصة الكبرى من الأموال المودعة في القطاع المصرفي الجزائري، مما يؤكد احتدام المنافسة بين قطاعي التمويل الإسلامي والتقليدي في السوق الوطني.

المطلب الرابع: مؤشرات نمو التمويل الإسلامي في الجزائر

عرف قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعد دليلا واضحا على الطلب المتنامي في السوق المحلي على مختلف صيغه التمويلية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لأهم مؤشرات نمو التمويل الإسلامي في الجزائر، انطلاقا من كون الصكوك الإسلامية أداة فعالة لجذب السيولة خارج القطاع الرسمي ونمو وتنوع صيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، وكذا نمو ودائع التمويل المصرفي الإسلامي وصولا إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية، إضافة إلى تصنيف الجزائر ضمن قائمة البنوك الإسلامية العربية الكبرى.

I. الصكوك الإسلامية كأداة فعالة لجذب السيولة خارج القطاع الرسمي

من المتوقع أن يساهم توطين الصكوك الإسلامية في الجزائر بشكل كبير في تطوير سوق رأس مالها وتنويع مصادر التمويل فيها، ويرجع هذا النجاح المنتظر إلى توفر عوامل مساعدة تهيئ الظروف المناسبة لإصدار هذه الصكوك، ويأتي في مقدمة هذه العوامل قدرة هاته الأخيرة على استقطاب الكتلة النقدية غير الرسمية، فبالرغم من جهود الحكومة الجزائرية المتعاقبة لاحتواء السيولة المتداولة خارج القنوات الرسمية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين[1]، إلا أن حجم التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي لا يزال في ارتفاع مستمر، لذا أصبح إصدار الصكوك الإسلامية ضرورة اقتصادية لاستيعاب هذه السيولة الضخمة، فهي تمثل أداة فعالة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ولتغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

والجدول التالي يوضح حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي في الفترة الممتدة ما بين 2011-2024.

[1] حبيبة رميتة، مرجع سابق، ص114.

الجدول12: نسبة التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي للفترة 2011-2024

مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2*	التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي/M2	نسبة العملة خارج البنوك من العرض النقدي M2 (%)
2011	9929.2	2571.5	25.9
2012	11015.1	2952.3	26.8
2013	11941.5	3204.0	26.8
2014	13686.7	3658.9	26.7
2015	13704.5	4108.1	30.00
2016	13816.3	4497.2	32.5
2017	14974.6	4716.9	31.5
2018	16636.7	4926.8	29.6
2019	16507	5437.6	32.9
2020	17660	3138.3	34.8
2021	20054	6712.2	33.5
2022	2264	7392.8	32.2
2023	24331	8030.8	33.00
2024	25038.7	8289.9	33.11

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر استنادا إلى تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر للسنوات (2011، 2016، 2020، 2023، 2024).

من خلال بيانات الجدول رقم (12) يتضح أن حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي في الجزائر عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، فبعد أن تراوحت هذه النسبة بين 25% و26% خلال الفترة من 2011 إلى 2014 ارتفعت بشكل كبير لتتجاوز 30% في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، من بينها عزوف الأفراد والمؤسسات عن التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الفوائد الربوية وارتفاع الضمانات المطلوبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الوعي المالي، لهذا أصبح إصدار الصكوك الإسلامية خطوة ضرورية لجذب السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ولتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع الأوراق المالية في بورصة الجزائر.

II. نمو التعامل بصيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري:

شهد التمويل الإسلامي في الجزائر تنوعا في صيغه، حيث اشتمل هذا التنوع على المرابحة والسلم والإجارة والمشاركة والمضاربة والاستصناع، مما يعكس قدرة هذه الصيغ على تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف المتعاملين.

ولتوضيح مسار تطور مختلف صيغ التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2024، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول13: تطور صيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي بالجزائر خلال الفترة 2011-2024

الوحدة: مليار دج

صيغ التمويل	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المرابحة	41.4	22.1	25.72	21.98	24.19	22.55	22.45	16.37	23.04	132.13	130.7	129.7	139.5	173.6
المشاركة + المضاربة	0.04	0.06	0.05	0.04	0.2	3.75	24.81	5.85	7.5	15.39	7.1	9.6	12.5	31.1
الإجارة	5.55	6.17	16.28	19.68	23.02	25.08	1.27	13.08	16.48	82.17	83.9	86.5	100.4	121.7
السلم	5.12	9.24	7.98	11.32	9.12	16.16	5.18	27.5	28.87	74.17	133.1	153.9	187.7	174.2
الاستصناع	0.12	0.36	0.43	0	0.06	0.47	21.34	1.93	3.75	6	11.1	14.3	18.5	30.3
المجموع الكلي	**52.2**	**37.93**	**50.45**	**53.62**	**57.37**	**68**	**75.05**	**64.78**	**79.64**	**309.86**	**365.9**	**394**	**458.6**	**530.9**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمعة:

- تقارير بنك الجزائر؛
- وثائق داخلية لبنك السلام؛
- عواطف محسن، أمال مهاوة، واقع ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد7، العدد2، 2020، ص149؛
- عباس، فرحات، وزهرة، لعروسي قرين، واقع التمويل الإسلامي في الجزائر – بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد3، العدد1، 2024، ص249.

نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول رقم 13 تطور التعامل بصيغ التمويل الإسلامي في الجهاز البنكي الجزائري مر بفترتين أساسيتين هما:

- الفترة الأولى من سنة 2011 إلى 2019: وتميزت هذه الفترة بنمو تدريجي في إجمالي حجم التوظيفات المالية التي ارتفعت من 44.08 مليار دج في سنة 2010 لتصل إلى 79.64 مليار دج في سنة 2019، ويعزى هذا النمو إلى انحصار النشاط في بنكي البركة والسلام، حيث استحوذت صيغة المرابحة على النصيب الأكبر من حجم التوظيفات، بقيمة بلغت نحو 41.4 مليار دج سنة 2011، بينما ظلت صيغ المشاركة والمضاربة شبه منعدمة (0.04 مليار دج)، مما يعكس تركز النشاط المصرفي في صيغ المداينة على حساب صيغ المشاركة والمضاربة.
- الفترة الثانية من سنة 2020 إلى 2024: شهدت هذه الفترة نموا ملحوظا وغير مسبوق في حجم التمويل الإسلامي مقارنة بالفترة السابقة فقد انتقل مجموعه الكلي من 79.64 مليار دج في سنة 2019 إلى 309.86 مليار دج في سنة 2020، وواصل ارتفاعه ليصل إلى 530.9 مليار في سنة 2024، ويرجع هذا النمو المتزايد إلى صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، والذي تضمن إنشاء شبابيك مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية، وصدور التعليمة رقم 2020- 03 المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، حيث لم يقتصر هذا التأطير التشريعي في زيادة حجم التمويلات فحسب، بل أحدث تنوعا في الهيكل التمويلي، حيث حققت صيغة السلم نموا واضحا لتصل إلى 174.2 مليار دج، إلى جانب تزايد الاعتماد على صيغة الإجارة التي بلغت 121.7 مليار دج، ويؤكد هذا التنوع في القطاع المصرفي على تجاوز مرحلة الاعتماد على صيغة المرابحة، والتوجه نحو تقديم خيارات تمويلية أكثر وملاءمة للاحتياجات الاقتصادية المتنوعة، وبهدف إبراز الأهمية النسبية لصيغ التمويل الإسلامي

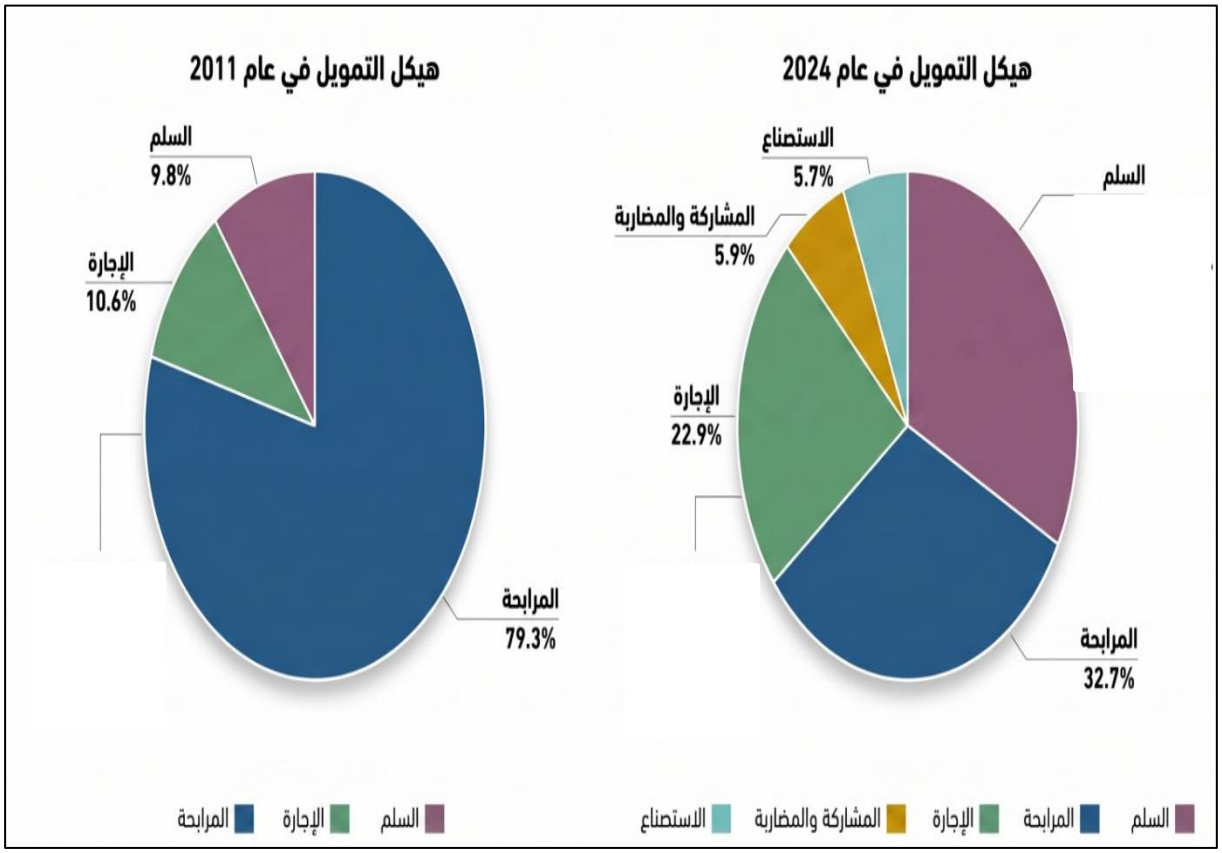
وتتبع وتيرة نموها في الجزائر خلال الفترة 2011-2024، نستعرض البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول14: هيكل مساهمة صيغ التمويل الإسلامي بالجزائر للفترة 2011-2024

السنة	المرابحة (%)	الإجارة (%)	السلم (%)	الاستصناع (%)	المشاركة + المضاربة (%)	المجموع
2011	79.27	10.62	9.80	0.23	0.08	**100%**
2012	58.27	16.27	24.36	0.95	0.16	**100%**
2013	50.98	32.27	15.82	0.85	0.10	**100%**
2014	41.00	36.70	21.11	0.00	0.07	**100%**
2015	42.16	40.13	15.90	0.10	0.35	**100%**
2016	33.16	36.88	23.76	0.69	5.51	**100%**
2017	29.91	1.69	6.90	28.43	33.06	**100%**
2018	25.27	20.19	42.45	2.98	09.03	**100%**
2019	28.93	20.69	36.25	4.71	9.42	**100%**
2020	42.64	26.52	23.94	1.94	4.97	**100%**
2021	35.72	22.93	36.38	03.03	1.94	**100%**
2022	32.92	21.95	39.06	3.63	2.44	**100%**
2023	30.42	21.89	40.93	04.03	2.73	**100%**
2024	32.70	22.92	32.81	5.71	5.86	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وبنكي البركة والسلام

الشكل24: تطور التركيبة النسبية لصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر للفترة 2011 -2024



المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 14

نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول رقم (14) والشكل رقم (24) وجود تفاوت في توزيع صيغ التمويل الإسلامي في الجهاز المصرفي بالجزائر، فرغم تنوع هذه الصيغ، إلا أن أغلب عمليات التمويل تركزت على صيغة المرابحة التي بلغت نسبتها في المتوسط 45.45% من إجمالي التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي في الجزائر، لكن ابتداء من سنة 2021 بدأت حصة المرابحة في التراجع تدريجيا لصالح صيغة السلم التي انتقلت من نسب منخفضة لتتجاوز حصة المرابحة وتصبح

بذلك الصيغة الأكثر استخداما في السنوات الأخيرة، فقد بلغت 40.93% سنة 2023، ويعود هذا النمو المتسارع إلى الاعتماد المتزايد على صيغة السلم في تمويل عمليات التجارة الخارجية، ولا سيما في جانب الاستيراد الذي استحوذ على الحصة الأكبر من عمليات التمويل، وبالموازاة مع ذلك، حافظت صيغة الإجارة على حصة مستقرة نسبيا، إذ تراوحت مساهمتها ما بين 20% و26% ضمن هيكل التمويلات الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024.

ولم يقتصر التحول الهيكلي للتمويل في الجهاز المصرفي على صيغتي السلم والمرابحة فحسب، بل امتد ليشمل الصيغ التشاركية (المشاركة والمضاربة) التي بلغت حصتها 5.86%، تليها صيغة الاستصناع بنسبة 5.71% بنهاية سنة 2024،

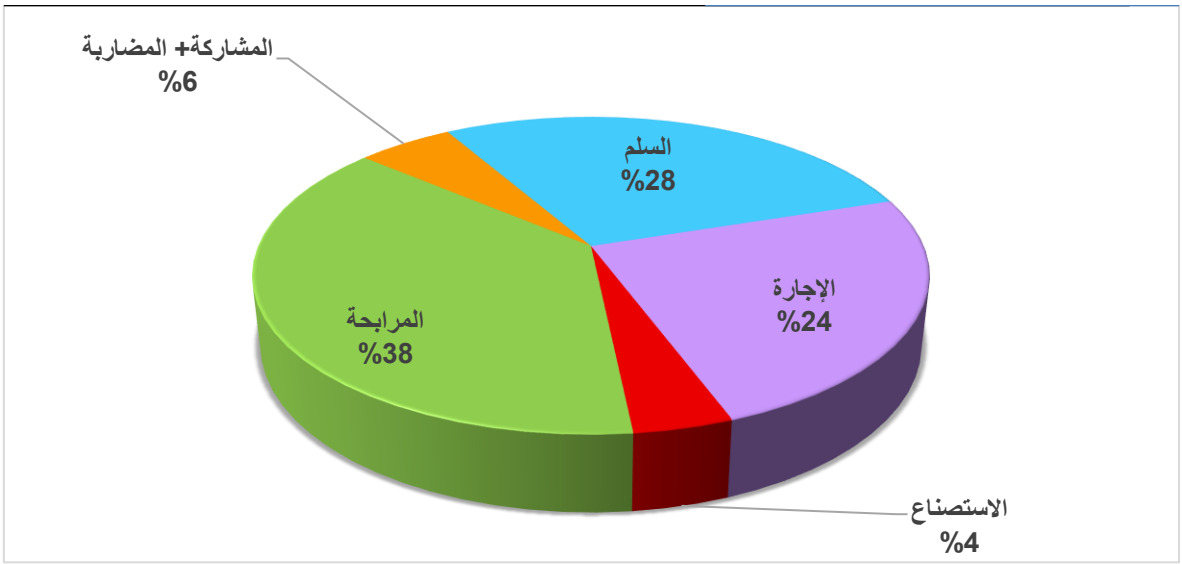
وتتضح أهمية هذا التحول عند مقارنته ببيانات سنة 2011، إذ كانت صيغة المرابحة حينها تستحوذ على حصة الأسد بنسبة 79.27%، مما يعكس اعتمادا شبه كلي على التمويلات التجارية قصيرة الأجل القائمة على المداينة بينما كانت صيغ الاستثمار الحقيقي والمشاركة مثل المضاربة والمشاركة شبه غائبة، حيث لم تتجاوز مجتمعة نسبة 0.31%، في حين سجلت صيغتا الإجارة والسلم مستويات متدنية على التوالي 10.62% والسلم 9.80%.

III. التنوع في صيغ التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي في الجهاز المصرفي الجزائري باعتماده على مجموعة واسعة من صيغ التمويل المتنوعة، والتي تشمل المرابحة، والسلم، والإجارة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع، ويؤدي هذا التنوع دورا مهما في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية مما يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية.

ونستعرض من خلال الشكل رقم (23) توزيع حصص مختلف صيغ التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2024 كما يلي:

الشكل25: توزيع صيغ التمويل الإسلامي في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011 -2024



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر وبنكي البركة والسلام

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن بنية التمويل الإسلامي في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على صيغ المداينات (المرابحة، السلم، الإجارة، والاستصناع)، حيث استحوذت صيغة المرابحة على 38%، والسلم على 28%، والإجارة على 24%، والاستصناع على 4%، بمجموع بلغ 94% من إجمالي التمويلات الإسلامية في الجهاز المصرفي، بينما لا يزال تنوع الصيغ القائمة على المشاركات محدودا، إذ لم تتجاوز مساهمة صيغتي المشاركة والمضاربة عتبة 6%، كما يلاحظ غياب تام لصيغ التمويل الزراعي كالمزارعة والمساقاة، والتي تعد من أهم الصيغ الكفيلة بالنهوض بالقطاع الفلاحي، مما يجعلنا

نستنتج أن التمويل الإسلامي لا يزال يرتكز على الصيغ القائمة على المداينات حساب تلك القائمة على المشاركات وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز هذه الأخيرة لتحقيق توازن أكبر في الصيغ المتاحة الجهاز المصرفي.

IV. نمو ودائع التمويل المصرفي الإسلامي:

يعكس نمو ودائع التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بشكل مباشر، مدى قدرة الصيغ التمويلية في استقطاب السيولة من المتعاملين على اختلاف فئاتهم، والراغبين في التعامل بمنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولتوضيح ذلك، يستعرض الجدول رقم (15) تطور الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2011-2024 كما يلي:

الجدول15: التطور السنوي للودائع المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2011-2024

الوحدة: مليار دج

السنوات	ودائع التمويل الإسلامي	معدل نمو الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي (العمق المالي)
2011	132.64	--	14526.1	**0.91%**
2012	135.92	2.47%	16115.5	**0.84%**
2013	149.38	9.90%	16569.2	**0.90%**
2014	150.64	0.84%	17228.6	**0.87%**
2015	178.247	18.32%	16712.7	**1.07%**
2016	204.649	14.81%	17514.6	**1.17%**
2017	272.587	33.29%	18575.8	**1.47%**
2018	309.427	13.52%	20259.0	**1.53%**
2019	317.292	2.54%	23090.1	**1.37%**
2020	340	7.15%	20902.1	**1.63%**
2021	443.9	30.56%	25157.8	**1.76%**
2022	553.7	24.74%	32028.4	**1.73%**
2023	678.2	22.49%	32588.7	**2.08%**
2024	793.5	17.00%	35788.5	**2.22%**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (15)، توسعا تدريجيا متزايدا لحجم ودائع التمويل الإسلامي حيث انتقلت من 132.64 مليار دج سنة 2011 إلى 678.2 مليار دج سنة 2023، وقد سجلت الودائع

أعلى معدل نمو لها في سنة 2017 بنسبة بلغت 33.29%، كما حققت نموا كبيرا بنسبة 30.56% في سنة 2021، ويعزى هذا التطور إلى إصدار الأطر التنظيمية الجديدة للتمويل الإسلامي في سنة 2020، والذي كان له أثر إيجابي وواضح على زيادة حجم الودائع في أوعية الجهاز المصرفي، فقد تجاوزت معدلات النمو هذه الودائع في أغلب هذه الفترة عتبة 20%.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) ارتفاعا مستمرا لحجم ودائع التمويل الإسلامي، حيث انتقلت من 132.64 مليار دج سنة 2011 إلى 678.2 مليار دج سنة 2023، لتستمر هذه الودائع في الزيادة وتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2024 بقيمة قدرها 793.5 مليار دج، وبالرغم من أن وتيرة النمو في هذه السنة بلغت 17%، إلا أنها ظلت متجاوزة لوتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، مما يوضح قدرة الصيرفة الإسلامية على الاستمرار في الزيادة رغم الظروف الاقتصادية المتغيرة.

ومع ذلك، يكشف تحليل مؤشر العمق المالي (نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي) فجوة كبيرة، فرغم نمو الودائع بمعدلات سنوية تجاوزت 20% في السنوات الأخيرة، إلا أن حصتها في السوق ظلت محدودة، إذ ارتفعت هذه النسبة من 0.91% إلى 2.22% فقط خلال 14 سنة.

وعليه، فإن استمرار نمو ودائع التمويل الإسلامي، رغم محدودية حصته السوقية الحالية، يظهر بوضوح وجود فرص كبيرة للتوسع مستقبلا.

V. تخصيص الموارد وفق صيغ التمويل الإسلامي:

ساهم قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر في توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتوفير التمويل للمؤسسات الاقتصادية، مما جعله طرفا فاعلا في تفعيل التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل

المؤسسات الاقتصادية، وكذا تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما سنتطرق إليه بنوع من الدقة والتفصيل فيما يلي:

أ. المساهمة في تمويل المؤسسات الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهي تساهم في تحقيق التنمية من خلال توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إنتاج السلع والخدمات.

وفي إطار الدور الفاعل الذي يقوم به مصرف السلام–الجزائر في دعم النشاط الاقتصاد الوطني، ساهم البنك بشكل كبير في تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، ولتوضيح ذلك، يستعرض الجدول التالي المسار الزمني لتطور التمويلات الممنوحة من طرف المصرف خلال الفترة الممتدة ما بين 2011–2024 كما يلي:

الجدول16: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال بنك السلام الجزائري للفترة 2011-2024

السنة	المؤسسات الكبيرة مليون دج	نسبة المؤسسات الكبيرة(%)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مليون دج	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%)	المجموع
2011	-	0%	13810	100%	**13810**
2012	-	0%	20561	100%	**20561**
2013	-	0%	27220	100%	**27220**
2014	84	0.35%	23735	99.65%	**23819**
2015	253	1.09%	22931	98.91%	**23184**
2016	952	3.10%	29774	96.90%	**30726**
2017	1334	3.21%	40203	96.79%	**41537**
2018	1782	2.86%	60599	97.14%	**62381**
2019	1962	2.56%	74647	97.44%	**76609**
2020	2435	2.81%	84103	97.19%	**86538**
2021	7350	5.25%	132685	94.75%	**140035**
2022	56003	34.20%	107691	65.80%	**163694**
2023	69737	33.45%	138729	66.55%	**208466**
2024	90495	35.01%	168062	64.99%	**258557**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى تقارير بنك السلام

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن التمويل الإسلامي الممنوح من طرف مصرف السلام قد تركز خلال الفترة 2011-2013 بشكل كامل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المصرف بدأ بتوسيع نطاق تمويلاته مع حلول سنة 2014، مما أدى إلى التوسع في تمويل المؤسسات الكبيرة على حساب حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين ظلت هذه الأخيرة تشكل الجزء الأكبر بنسبة تجاوزت

90% في حين أنها ظلت هذه الاخيرة تشكل الجزء الأكبر من التمويل الإسلامي في المصرف بنسبة تجاوزت 90% حتى سنة 2021.

غير أن سنة 2022 سجلت تراجعا في حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى 65.80% نتيجة التوسع في تمويل المؤسسات الكبيرة التي بلغت حصتها 33.20%، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل الحصة الأكبر من إجمالي تمويلات المصرف، مما يؤكد أن التمويل الممنوح من طرف المصرف أصبح يوازن بين تمويل المؤسسات الكبيرة وبين دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك السلام–الجزائر قام بالتوقيع مع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) على اتفاق يهدف إلى تحديد شروط وإجراءات منح الضمان، وذلك لتأمين التمويل الإيجاري (الإجارة) والتمويلات الاستثمارية (المرابحة، المشاركة، المضاربة... الخ)، التي يمنحها بنك السلام–الجزائر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق ما ينص عليه القانون رقم 17–02 الصادر بتاريخ 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتدخل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بصفته شريك في تحمل مخاطر عدم سداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطلب الحصول على قروض استثمارية بهدف إنشاء وتوسيع نشاط وتجديد و تحديث التجهيزات.

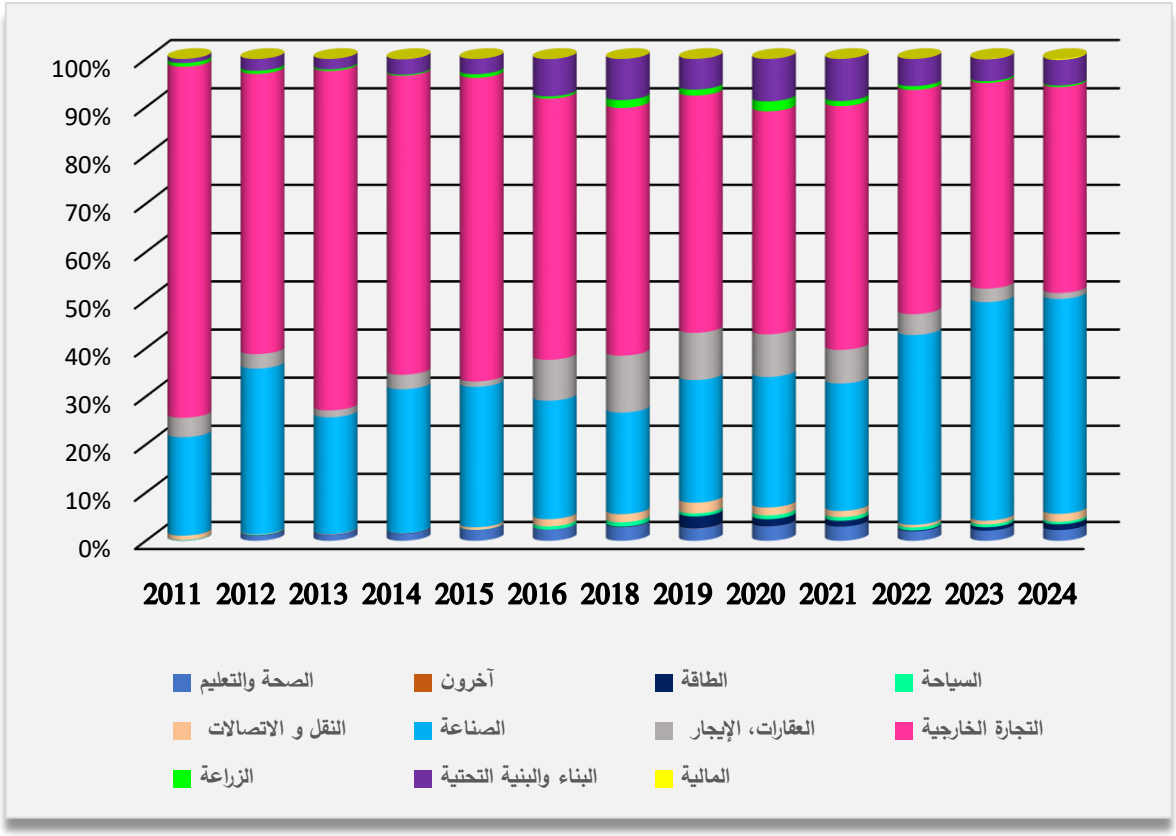
وعلى هذا الأساس فإن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) يأتي ليستكمل الضمانات العينية التي يطلبها بنك السلام–الجزائر من متعالميه في إطار التمويل الممنوح،

وبهذا فإنه يغطي نقص الضمانات العقارية والرهون الحيازية للتجهيزات التي يقدمها المتعاملون وتعويضها في بعض الحالات.[1]

ت. تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية:

يتوزع التمويل الإسلامي الممنوح من طرف مصرف السلام على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل26: مجالات التمويل الإسلامي في بنك السلام خلال الفترة2011-2024



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق داخلية لبنك السلام

[1] مصرف السلام الجزائر، الموقع الإلكتروني الرسمي، متاح على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع: 2025/08/20.

يتضح من الشكل رقم (26) ، أن قطاع التجارة الخارجية، استحوذ على الحصة الأكبر من التمويل الإسلامي، مما يؤكد أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما يتضح من المعطيات الواردة في الشكل رقم 24 أن قطاع الصناعة الذي يشمل الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة الخارجية حيث استحوذ هذا الأخير على حصة كبيرة من التمويل الإسلامي في بداية سنوات الدراسة خلال فترة الممتدة من 2011 إلى 2021، ويرجع ذلك لارتفاع الطلب على عمليات استيراد السلع بغرض إعادة البيع أو كمواد أولية للإنتاج، إلا ان حصة هذا الأخير عرف تراجعا في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة، نتيجة اعتماد الدولة سياسة ترشيد الاستيراد لدعم المنتوج الوطني وإعادة توجيه التمويل الإسلامي لخدمة القطاعات الإنتاجية المحلية، كما يتضح من الشكل أعلاه أن قطاع العقارات يحتل المرتبة الثالثة من حيث حصوله على التمويل الإسلامي نتيجة تزايد الطلب على العقارات السكنية، أما قطاع البنية التحتية جاء في المرتبة الرابعة نتيجة تزايد الطلب على تمويل المشاريع التنموية، في حين توزعت النسب المتبقية على قطاعات حيوية كالطاقة، الزراعة، الصحة، والتعليم، ومنه نستنتج أن صيغ التمويل الإسلامي قد ساهمت في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مختلف المشاريع التنموية، غير أن هذا التوزيع للتمويل الإسلامي اتسم بعدم التوازن، نظرا لتهميش قطاع أساسي كالزراعة، كما ظلت مساهمة هذه الصيغ محدودة في قطاعي الصحة والتعليم، على الرغم من ارتباطهما بتحقيق التنمية الاقتصادية.

VI. تصنيف الجزائر ضمن قائمة البنوك الإسلامية العربية الكبرى:

تعتبر تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر حديثة النشأة، وبالنظر إلى ترتيب الجزائر ضمن قائمة البنوك الإسلامية العربية الكبرى، يظهر تمثيلها محدودا من حيث العدد، لكنه يحمل دلالة هامة من حيث إجمالي الأصول، فبالرغم من وجود مصرف جزائري واحد ضمن القائمة حتى نهاية سنة 2023، إلا أن الترتيب يدل على أن التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر يتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو والتوسع وهو الأمر الذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول17: التوزع الجغرافي لأكبر 50 بنكا إسلاميا عربيا حسب البلد لسنة 2023

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	البلد	إجمالي الأصول	عدد المصارف	متوسط حجم المصرف
1	السعودية	351,325	4	**87,831**
2	الكويت	178,878	4	**44,719**
3	الإمارات العربية	162,791	4	**40,698**
4	قطر	147,172	5	**29,434**
5	البحرين	64,31	7	**9,187**
6	الأردن	16,191	3	**5,397**
7	مصر	14,179	3	**4,726**
8	سلطنة عمان	7,211	2	**3,605**
9	العراق	6,966	8	**870**
10	فلسطين	3,307	2	**1,653**
11	الجزائر	2,49	1	2,49
12	تونس	1,918	1	**1,918**
13	سوريا	1,415	3	**471**
14	اليمن	764	2	**382**
15	المغرب	605	1	**605**
المجموع	--	**959,522**	**50**	--

المصدر: اتحاد المصارف العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، متاح على: https://uabonline.org، تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2024.

انطلاقا من بيانات الجدول رقم (17)، والذي يتضمن أكبر 50 بنكا إسلاميا عربيا في نهاية سنة 2023، يتبين أن السعودية حازت على المركز الأول بإجمالي أصول يبلغ 351,325 مليون دولار، كما بلغ متوسط حجم البنك ذروته ليصل إلى 87,831 مليون دولار وهو الرقم الأكبر مقارنة بغيره.

في حين أن الجزائر تظهر في المرتبة 11 ببنك واحد فقط رغم أن القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري يضم بنكين إسلاميين وشبابيك إسلامية متعددة، إلا أن بنكا واحدا فقط هو بنك السلام الذي استطاع دخول قائمة أكبر خمسين بنكا حيث يبلغ إجمالي موجوداته 2,492 مليون دولار، مما يعكس أن بنك السلام الجزائر حقق تصنيفا هاما، رغم حجم أصوله المحدود نسبيا مقارنة مع البنوك الأخرى.

المبحث الثالث: استراتيجيات تفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

على الرغم من النمو الملحوظ الذي شهده قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال في طور البناء والتأسيس، ولجعل التمويل الإسلامي يلعب دورا أكثر فعالية في تفعيل التنمية الاقتصادية.

سنعمل من خلال هذا المبحث على تقديم أهم التوصيات والاستراتيجيات الكفيلة بتفعيل الدور المنتظر من اعتماد صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع والبرامج والمخططات التنموية بمختلف أشكالها وأنواعها.

المطلب الأول: دمج التكنولوجيا المالية (Fintech)

تعد التكنولوجيا المالية (Fintech) أداة ابتكارية حظيت بتأييد واسع في صناعة التمويل الإسلامي، حيث يشترط لتبنيها الامتثال لتعاليم الشريعة الإسلامية ومنع المعاملات المنهي عنها كالربا والميسر، ونظرا لكون القطاع المصرفي الإسلامي يمثل 71% من أصول صناعة التمويل الإسلامي، ويساهم بقيمة تبلغ 1.72 تريليون دولار أمريكي، فإن تبنيه للتكنولوجيا المالية من المتوقع أن يحدث تطورا كبيرا في قطاع التمويل الإسلامي، وذلك عبر خفض التكاليف وترسيخ المعايير الأخلاقية الإسلامية وتحسين الخدمات ودعم قطاع مالي أكثر توازنا، من خلال نماذج مثل التمويل الجماعي* والإقراض من نظير إلى نظير (P2P) *، وتضمن الامتثال الشرعي عبر تقنيات مثل البلوك تشين الحلال*، الذي يلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر توفير الخدمات للفئات المحرومة، خاصة في المناطق الريفية.[1]

* تعرف تقنيات التمويل الجماعي الإسلامي بأنها منصات رقمية مبتكرة تعمل على تجميع الأموال من عدد كبير من الأفراد لتمويل مشاريع محددة، مع الالتزام الصارم بالضوابط الشرعية إذ تتنوع هذه التقنيات لتشمل التمويل القائم على الاستثمار، حيث تُستخدم صيغ مثل المضاربة والمشاركة لتحقيق عوائد مادية في المشاريع الناشئة، والتمويل القائم على العمل الخيري لجمع التبرعات للوقف والزكاة.

** منصات الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) في التمويل الإسلامي: هي أنظمة رقمية لا مركزية تعمل بمثابة حكم ذاتي موزع لربط الأفراد والمؤسسات التي لديها فائض مالي مباشرة بمن يحتاجون إلى تمويل (عجز)، وتُعرف تقنيا بنظام الند للند إذ تتجاوز هذه المنصات الوسطاء الماليين التقليديين وتعتمد بشكل أساسي على عقود شرعية (مثل المرابحة والإجارة والقرض الحسن) لتبادل الأموال والتمويل، مع ضمان العدالة والشفافية والالتزام بمبادئ الشريعة التي تحرم الربا.

*** البلوك تشين (سلسلة الكتل): هي تقنية رقمية تمثل دفتر سجلات رقمي موزع ومفتوح ينمو باستمرار، حيث ترتبط المعاملات المسجلة ببعضها البعض باستخدام التشفير، مما يضمن أن البيانات المخزنة لا يمكن تعديلها بعد إضافتها، إذ تتيح هذه التقنية نقل أصل الملكية والمعاملات بين الأطراف مباشرة دون وسيط، مما يحقق درجة عالية من الأمان ضد محاولات الغش أو التلاعب، ويشرك جميع الأفراد حول العالم في نفس مستوى المعلومات الموزعة والمتزامنة، لذلك تُعد البلوك تشين في الصناعة المالية الإسلامية، أداة حاسمة للمصادقة على المعاملات وتسويتها، خاصة في المدفوعات الإلكترونية وإدارة الأصول، مما يقلل من التنسيق المعقد بين المشاركين.

[1] Kavita Panjwani, Nedra Shili, The Impact of Fintech on Development of Islamic Banking Sector in the Contemporary World, Saudi Journal of Economics and Finance, 2020, p347. DOI: 10.36348/sjef. 2020.v04i07.006.

كما تقدم التكنولوجيا المالية حلولا فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة بمنحها أمل الحصول على التمويل المطلوب بالاعتماد على دراسات الجدوى بدلا من الضمانات التقليدية، ويتم ذلك بناء على قوة فكرة المشروع وجدواه الاقتصادية، مع الحرص على حماية أموال المودعين.

كما تساهم التكنولوجيا المالية في رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية وزيادة السرعة والدقة في معالجة البيانات والعمليات التشغيلية، مؤكدة بذلك الاعتماد الكبير للصناعة المصرفية على نظم المعلومات الحديثة لتلبية احتياجات المتعاملين بكفاءة عالية.[1]

وفي هذا الصدد، يشكل دمج التكنولوجيا المتقدمة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي (AI) محركا أساسيا لتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر ورفع مستوى التنافسية للبنوك العاملة فيه، وذلك من خلال استخدام خوارزميات التعلم الآلي(Machine Learning) التي تساهم بشكل كبير في تحليل المخاطر وإدارة الائتمان حيث تستطيع هذه النماذج كشف الأنشطة الاحتيالية وتحديد الأنماط المشبوهة بدقة فائقة تتجاوز قدرة الأنظمة التقليدية، وهو ما أكدت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية مشيرة إلى دور الذكاء الاصطناعي في زيادة كفاءة الإقراض وإحباط عمليات الاحتيال وغسيل الأموال، كما تمكن التحليلات التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي البنوك من تقييم مخاطر الائتمان بدقة، والتنبؤ باتجاهات السوق، وتحسين استراتيجيات الاستثمار، وبذلك تعزز هذه التحليلات من كفاءة عمليات صنع القرار وحماية الأصول المالية، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي العام، بالإضافة إلى ذلك تعمل الخوارزميات المدعومة بالذكاء الاصطناعي على تحسين تخصيص الموارد وإدارة سير العمل، وتقليل

[1] Mufti Afif, Andriani Samsuri, Integration of Fintech and Islamic Banking in Indonesia: Opportunities and Challenges, Vol. 17 No. 1, 2022, p34.

تكاليف التشغيل عبر تبسيط العمليات الداخلية وخفض تكاليف اليد العاملة.

وفي هذا السياق، فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في العمليات المصرفية يمكن البنوك الإسلامية من زيادة الإنتاجية وتبسيط العمليات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، إضافة إلى زيادة الربحية في ظل بيئة مالية متقلبة ذات منافسة عالية، كما يساهم الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بجودة التمويل الإسلامي من خلال دعم عملية اتخاذ القرار القائم على البيانات، وتحديد فرص النمو وحماية الأصول[1]، وتتضح فوائد الذكاء الاصطناعي (AI) بشكل جلي وملموس بالنسبة للتمويل الإسلامي من خلال الأمثلة التطبيقية المطبقة حاليا في المؤسسات المالية الإسلامية التالية[2]:

- ✓ تطبيق خوارزميات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر: اعتمدت مؤسسات مالية دولية، كالبنك الإسلامي للتنمية على نماذج التعلم الآلي لتحليل البيانات التاريخية للمشاريع الكبرى مثل البنية التحتية بهدف التنبؤ بمخاطر تأخير التنفيذ أو تجاوز التكاليف، ويتضح ذلك جليا في تجربة تمويل مشروع بناء محطة طاقة شمسية ضخمة في إحدى الدول الإفريقية، حيث قام هذا النظام بتحليل عوامل مثل تقلبات أسعار المواد الخام، والأحوال الجوية، والاستقرار السياسي، لتقديم تقييم دقيق لمخاطر التأخير في التنفيذ أو التجاوزات في التكلفة الفعلية، مما ساعد في تقليل الخسائر بنسبة تصل إلى 15%؛

[1] Mustafa Raza Rabbani, Fintech innovations, scope, challenges, and implications in Islamic Finance: A systematic analysis, International Journal of Computing and Digital Systems, n13, 2022, pp3-9.

[2] حسن عبد المطلب الأسرج، إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 156، 2025، ص ص 60-62.

- ✓ الامتثال الشرعي: استخدم بنك البركة تورك التشاركي وهو أحد البنوك الإسلامية البارزة في السوق التركية، الذكاء الاصطناعي لمراجعة صيغ التمويل الإسلامي وضمان الامتثال للشريعة الإسلامية، حيث استخدم البنك نظاما يعتمد على معالجة اللغة الطبيعية Natural language proceesing (NLP) لتحليل النصوص القانونية والشرعية في صيغ التمويل الإسلامي، مثل صيغ الإجارة والمشاركة والمضاربة، حيث اكتشف هذا النظام في إحدى الحالات وجود شرط غامض في صيغة المضاربة قد يؤدي إلى الغرر مما دفع بهذا البنك إلى تعديل العقد قبل توقيعه، وقد ساهم هذا النظام في تقليل مخاطر عدم الامتثال للشريعة الاسلامية بنسبة 30% وكذلك من خلال خفض وقت مراجعة العقود من أيام إلى ساعات، كما حسن من ثقة العملاء والجهات الرقابية في نزاهة عمليات البنك؛
- ✓ إدارة مخاطر السوق: طور بنك معاملات إندونيسيا* نموذجا تنبؤيا يعتمد على الذكاء الاصطناعي للتعامل مع تقلبات أسعار العملات الأجنبية في عقود التجارة الدولية، مما مكنه من التنبؤ بانخفاض قيمة العملة المحلية وتعديل العقود المبنية على صيغة السلم في الوقت المناسب لتجنب الخسائر، ونتيجة لذلك ساهم هذا التطبيق في تقليل مخاطر السوق بنسبة 22%؛
- ✓ تقليل المخاطر التشغيلية: وفي إطار الحد من المخاطر التشغيلية، وظف بنك أبو ظبي الإسلامي نظاما مدعوما بالذكاء الاصطناعي لرصد الثغرات الأمنية في المعاملات اللحظية وتقليل الانحرافات والأخطاء البشرية في التنفيذ، حيث يحلل هذا النظام تدفق العمليات اليومية لتحديد أي الأنشطة غير طبيعية، فعلى سبيل المثال في سنة 2023 كشف هذا النظام عن سلسلة من التحويلات

* هو بنك تجاري في إندونيسيا يعمل وفقا لمبادئ الصيرفة الإسلامية، تأسس البنك في 1 نوفمبر 1991، بمبادرة من مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) وتحت رعاية حكومة إندونيسيا.

المالية المتكررة بقيم صغيرة بين حسابات متعددة مما أثار الشبهات حول عملية غسيل أموال محتملة، وبتحليل هذه العمليات باستخدام تقنيات معالجة البيانات الضخمة بالذكاء الاصطناعي، تبين أنها مرتبطة بمحاولة لتمويل أنشطة غير مشروعة، مما ساهم في تقليل المخاطر التشغيلية بنسبة 20% وزيادة الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال، كما ساعد في حماية سمعة هذا البنك كمؤسسة ملتزمة بالشفافية.

المطلب الثاني: تطوير المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية

يساهم تطوير المنتجات المالية في نمو ونجاح التمويل الإسلامي في الجزائر، بحيث يمكن البنوك من جذب أكبر قدر من المتعاملين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات على حد سواء، وتغطية احتياجاتهم التمويلية، مع الالتزام بمبادئ الشريعة، لكن هذا الأمر يتطلب تبني استراتيجيات متقدمة تتمثل في إجراء بحوث معمقة للسوق المالي وهذا بغرض الحصول على فهم شامل لميول الزبائن ومتطلباتهم التمويلية، وهو ما يساعد البنوك على الكشف عن الفرص غير المستغلة، وتطوير منتجات مالية تتوافق مع المعايير المطلوبة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه اليوم قد أصبح من الضروري تعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات الرقمية وهذا للاستفادة من التطورات الرقمية وتقديم حلول مصرفية مبتكرة، مثل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ومنصات الدفع الإلكتروني.

وفي نفس السياق، لا بد من تحسين مستوى الخدمات والتمويل بشكل أفضل عبر توفير خيارات تمويل مخصصة لشرائح العملاء المختلفة مثل تمويل المنازل، السيارات، والأعمال، مع تقديم شروط مرنة وأسعار تنافسية تلبي تطلعات الزبائن، كما يجب العمل على توسيع مجموعة منتجات وخدمات الاستثمار، بما في ذلك الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة مثل المضاربة والمشاركة والمساقاة

والمزارعة، وهذا لتلبية مختلف الاستثمارات لا سيما المتعلقة بالقطاع الفلاحي والبنى التحتية التي من شأنها أن تسهم بفاعلية في تفعيل التنمية الاقتصادية.

إلى جانب ما سبق ذكره، يعد تعزيز الثقافة المالية في الجزائر أمرا مهما وذلك من خلال رفع المستوى المعرفي المالي لدى العملاء والذي يعد أمرا محوريا لتعميق إدراكهم لمبادئ الصيرفة الإسلامية والمنافع التي توفرها، ويتحقق هذا من خلال تقديم شروحات مبسطة ومفصلة لصيغ التمويل الإسلامي المختلفة، وهذا من أجل ترسيخ فهم العميل لكيفية تطبيق المبادئ الشرعية في العقود، والتأكيد على شفافية المعلومات، مما يسهل التأكد من أن جميع البيانات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية واضحة وسهلة الاستيعاب ومتاحة للعملاء بحيث يمكنهم الوصول إليها بسهولة.[1]

وفي سياق متصل مع ما سبق التطرق إليه، تجدر الإشارة إلى أنه يعد توفير بيئة داعمة للتمويل الإسلامي في الجزائر أمرا ضروريا، وهذا من خلال إيجاد منظومة متكاملة من المؤسسات المالية الإسلامية المتنوعة، والتي اشتمل على كل من البنوك الإسلامية، شركات التأمين الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، سوق رأس المال الإسلامي، كما يجب العمل على توفير قنوات تواصل فعالة لمراقبة سير عمل هذه المؤسسات المالية، وتجربة ماليزيا تعد نموذجا رياديا في هذا المجال، حيث تتميز بوجود مجلسين استشاريين متخصصين هما المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي المكلف بالرقابة والضبط الشرعي للقطاع المصرفي الإسلامي، والمجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية،

[1] Faizi Faizi, how are Islamic banking products developed? Evidence from emerging country, Cogent Economics & Finance, Vol 12, No 1, 2024, P4.

المختص بتقديم الاستشارات الشرعية الخاصة بسوق رأس المال الإسلامي[1].

ففي هذا الصدد، تعد إدارة البنوك الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية أمرا ضروريا لتطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر، إذ تضمن هيئة الرقابة الشرعية أن جميع المنتجات والخدمات المالية تلتزم بالمبادئ الإسلامية، فهي تراجع المنتجات المقترحة، وتقدم الإرشاد بشأن الامتثال التام والالتزام الفعال بهذه المبادئ، إضافة إلى ضمان تلبية المنتجات لاحتياجات العملاء المسلمين، كما تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع البنك لضمان فاعلية وموثوقية المنتجات المتوافقة مع الشريعة، حيث يعمل فريق الإدارة عن كثب مع الهيئة الشرعية لضمان التزام منتجات البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية وتلبية طلبات العملاء، فهذا التعاون ضروري للحفاظ على نزاهة المنتجات المتوافقة مع الشريعة والامتثال للوائح والمعايير ذات الصلة التي تضعها سلطات التمويل الإسلامي.

كما تجدر الإشارة إلى أن نجاح عملية تطوير المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية في الجزائر مرهون بضرورة إيجاد توازن دقيق بين الالتزام المطلق بمبادئ الشريعة الإسلامية وبين تحقيق الأهداف الربحية للمصارف، لذلك إذا أعطت البنوك الإسلامية الأولوية للربح والواقعية عن طريق نسخ منتجات البنوك التقليدية وتجاهلت جوهر الشريعة الإسلامية، فإن القطاع المصرفي الإسلامي سيتعثر حتما، إذ أن هذا الانحراف عن مبادئه وأهدافه التأسيسية يؤدي به إلى الفشل.[2]

[1]Wan Razazila, Wan Abdullah and al The Evolution of The Islamic Capital Market in Malaysia, Lincoln University, New Zealand, Undated Available from: https://www.wgtn.ac.nz/sacl/about/events/past-events-temporary/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75_FINAL_paper.pdf

[1] Faizi Faizi. op.cit. p12.

المطلب الثالث: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في مجال التمويل الإسلامي

للتغلب على الضعف الملحوظ في الكوادر البشرية في مجال التمويل الإسلامي، يجب على البنوك الإسلامية في الجزائر إعادة تنظيم مواردها ومنهج عملها عبر تبني استراتيجية متكاملة ترتكز على تحسين أنظمة التعيين والتوظيف، وذلك من خلال الحرص على الارتكاز في التوظيف على أساس الكفاءة والأمانة بدلا من العلاقات الشخصية، ويتحقق هذا بوضع معايير إدارية منضبطة شرعا لتقييم الموظفين وموثوقيتهم، كما يجب تهيئة كوادر بشرية لممارسة التمويل الإسلامي من خلال إعطاء الفرصة لتحفيز الموظفين على التقدم المهني داخل المؤسسة المالية.

كما يجب عدم اللجوء إلى كوادر من البنوك التقليدية إلا بعد التأكد من أهليتها الكاملة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي واكتسابها المعرفة المصرفية المتخصصة، إضافة إلى ذلك، يجب الاستفادة من الكفاءات الجديدة عبر التنسيق مع الجامعات، وذلك من خلال إعطاء اهتمام خاص لأنظمة التدريب وإعادة التأهيل لضمان استمرار إعداد موارد بشرية قادرة على فهم متطلبات التمويل الإسلامي وتصحيح الخلل الملاحظ في بعض الأجهزة التدريبية التي تركز على الجانب الإداري على حساب الأولوية للجانب الشرعي، والجدول الموالي يتضمن جوانب تأهيل الموارد البشرية في التمويل الإسلامي:

الجدول18: جوانب تأهيل الموارد البشرية في التمويل الإسلامي

الجوانب	البرامج التدريبية المطلوبة
الجانب الشرعي للتمويل الإسلامي	يعتبر هذا الجانب القاعدة التي تنطلق منها كافة معاملات التمويل الإسلامي، لذلك يجب إعداد برامج تدريبية في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية والخطوات الشرعية لتطبيق المنتجات والخدمات المصرفية، وإعداد الندوات والمؤتمرات التي يستفيد منها العاملون والمتعاملون مع القطاع المصرفي الإسلامي والمالي.
الصيغ التمويلية	تعد هذه الصيغ من الجوانب التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية (كالمرابحات، والمشاركات، والمضاربات، والاستصناع، والإجارة)، إذ تتطلب مفاهيمها وضوابطها الشرعية كفاءات متخصصة في تطبيقها وتسويقها، لذا يجب تخصيص برامج متخصصة لدراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسات الجدوى، وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية، والمعايير المحاسبية الخاصة بها، بالإضافة إلى ذلك يجب إعداد برامج لتأهيل متخصصين في الائتمان المصرفي الإسلامي.
تطوير المنتجات والخدمات المالية	وذلك من خلال إعداد برامج تنمية ذاتية للعاملين وبرامج الهندسة المالية لتطوير المنتجات المالية والخدمات المصرفية الإسلامية، وتعد هذه البرامج التدريبية من أهم الأدوات التي تساعد في تخريج موظفين متخصصين في المنتجات المصرفية الإسلامية يجمع المشارك فيها بين الجوانب الفقهية والمصرفية.
الخدمات المصرفية	تعد جودة الخدمات المصرفية أول ما يقابل العميل بالبنك الإسلامي وتمثل بوابة العبور الأساسية للأنشطة المصرفية الأخرى، لذلك يتطلب الأمر من العاملين إتقان هذه الخدمات والتميز فيها، مع معرفة الفروقات الجوهرية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية، ويتحقق ذلك عبر التركيز على إتقان جودة الخدمات، بالإضافة إلى إعداد برامج الدبلومات المهنية المتخصصة التي تهدف إلى تأهيل كفاءات عالية في كافة نواحي الأعمال المصرفية والمالية للمؤسسات الإسلامية.
الجوانب الإدارية	يجب الاهتمام ببرامج التنمية الإدارية للعاملين، وذلك من خلال إكسابهم المهارات الأساسية مثل إدارة فريق العمل وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع، إلى جانب تطوير المهارات الشخصية لديهم.

الجوانب التسويقية	تعد من الجوانب التي يجب الاهتمام بها من حيث إكساب العاملين المهارات التسويقية الحديثة والفاعلية في عرض وتقديم المنتجات ومهارات الاتصال الفعال، وذلك عن طريق تنظيم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال.
الجوانب الأخلاقية	تعد من أهم المجالات التي يجب غرسها في العاملين في مجال التمويل الإسلامي، والاهتمام بالبرامج التدريبية التي تحث العاملين على الاهتمام بحسن المعاملة وإتقان العمل والالتزام بتعاليم الإسلام.
الإلمام بالأنظمة والتعليمات الدولية	تعتبر من الجوانب الضرورية للعمل في مجال التمويل الإسلامي في الأسواق الدولية التي تحكمها العديد من المعايير والأنظمة، لذا يجب الإلمام بالأنظمة والمعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010، ص ص10-14.

من خلال الجدول رقم (18) يمكن نلاحظ أن تأهيل الموارد البشرية في مجال التمويل الإسلامي في الجزائر يتطلب التأهيل في عدة مجالات تجمع بين الإتقان الفني للعمليات التمويلية والتسويقية والخدمات المالية والإدارية وبين الالتزام المطلق بالضوابط الشرعية والأخلاقية والإلمام بالأنظمة والتعليمات الدولية.

المطلب الرابع: تعزيز الوعي المالي عبر دمج مقررات التمويل الإسلامي في المناهج التعليمية

إن رفع مستوى الوعي المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية يعتبر عنصرا رئيسا لتعزيز الشمول المالي في الاقتصادات النامية، حيث أن غالبية الأفراد قد يكونون على دراية بصيغ التمويل والخدمات المالية الإسلامية ولكنهم يجهلون وظائفها وآليات عملها، وفي هذا السياق، قامت دول إسلامية رائدة في هذا المجال إلى إصلاح وتكييف مؤسساتها التعليمية الإسلامية لتتوافق مع متطلبات العصر الحديث[1].

وبما أن التمويل الإسلامي في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا ونموا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري على الجامعات والمعاهد الجزائرية تكييف برامجها لتضمين مقررات في التمويل الإسلامي وفقه المعاملات، لربط التعليم الأكاديمي بمتطلبات سوق العمل المتزايدة وهو ما يضمن تخريج كفاءات قادرة على إدارة القطاع ورفع الوعي العام وثقة المتعاملين.

وفي هذا الإطار، يستوجب على المؤسسات الجامعية صياغة سياسات وإرشادات أكاديمية مستحدثة تدعم أنشطة التعلم خارج إطار المنهج المقرر، حيث يتمحور هذا التوجه حول جعل الطالب محوراً للعملية التعليمية، وفي هذا النموذج، يتحول دور المحاضر إلى مرشد يعمل بالتنسيق مع الشركاء الاقتصاديين في القطاع العام والخاص لتلبية متطلبات سوق العمل، إذ تتيح هذه السياسات للطلاب مرونة التسجيل في مقررات دراسية خارج تخصصاتهم عبر مسارين يكون أولهما خارجي في مؤسسات صناعية أو تعليمية معتمدة، وثانيهما داخلي عبر برامج دراسية موازية داخل الجامعة، يسعى هذا النهج

[1] Akbar et al. Islamic finance education: Current state and challenges for Pakistan. Cogent Economics & Finance, vol 11, no 1, 2023, p3.

إلى إكساب الطلاب مهارات إضافية بجانب تخصصهم، مما يساعدهم على تطوير مسارهم المهني فعلى سبيل المثال، يساهم دمج طالب التمويل الإسلامي في مقررات الذكاء الاصطناعي أو إدارة المشاريع في تعزيز قدرته على الابتكار، مما ينعكس إيجابا على جودة الموارد البشرية المتخصصة في هذا القطاع.[1]

وفي هذا السياق، يتطلب من الجامعات توسيع نطاق التعاون والشراكات مع القطاع الخاص كالقطاع الصناعي، لذلك يتوجب على المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الصناعي بناء شراكات رسمية مع الكليات المتخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والعمل على تنفيذ الأنشطة العملية وفقا لأحكام اتفاقية التعاون المبرمة، مما يضمن دمج الخبرة الميدانية في المسار الأكاديمي للطالب، وفي المقابل يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس مسؤولية إعداد قائمة واضحة بالمقررات التي يمكن لطلاب الاقتصاد والتمويل الإسلامي أخذها من تخصصات أخرى، وذلك لضمان أن تكون هذه الاختيارات موجهة وداعمة للمسيرة المهنية للطالب.[2]

لذلك، من الأهمية بمكان أن ترسم خطة متكاملة، تتركز في خمسة محاور استراتيجية وفقا لما يلي:[3]

- التنسيق والإشراف على القطاع: من الضروري توحيد جهود الإشراف والرقابة عبر تشكيل لجنة تنظيمية عليا دائمة، تشترك فيها أربع جهات رئيسية، وهي البنك المركزي، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الدينية، ووزارة التربية الوطنية، ويكون الهدف من هذه اللجنة هو الإشراف المباشر

[1]Irfan Syauqi Beik and Laily Dwi Arsyianti, , Application of Student-Centered Learning (SCL), Project-Based Learning (PBL), and Mind Mapping (MM) in Teaching Islamic Economics and Finance. In Teaching and Research Methods for Islamic Economics and Finance, edited by Mohd Ma'Sum Billah, New York, Routledge, 2022, pp138-140.

[2]Ibid

[3] Akbar et al. Op. cit, pp24-25.

على نمو تعليم التمويل الإسلامي، وضمان التوازن بين الطلب والعرض على الخبراء المؤهلين في هذا المجال؛

- تعزيز الطلب في سوق العمل: يجب إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتوظيف الحاصلين على درجة علمية مناسبة في التمويل الإسلامي حصريا، مما يضمن زيادة الطلب على الخريجين المتخصصين، ويؤدي بالتالي إلى نمو أسرع للقطاع مع تعزيز التزام المنتجات والخدمات بأحكام الشريعة؛
- تطوير ومواءمة البرامج الأكاديمية: يتم تطوير المحتوى التعليمي عبر مسارين متكاملين أولهما تشجيع التخصص الجامعي من خلال تعاون البنك المركزي وهيئة التعليم العالي لحث الجامعات على تقديم دورات وبرامج متخصصة تتوافق مباشرة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وثانيهما من خلال مواءمة المناهج بين الجامعات والمدارس الدينية، إذ ينبغي لهيئة التعليم العالي واتحاد المدارس الدينية العمل معا لوضع برامج تخصصية مشتركة في التمويل الإسلامي؛
- دمج التمويل الإسلامي في التعليم الثانوي: وضع مقررات تمويل إسلامي إلزامية ضمن مناهج برامج الأعمال على مستوى الثانويات، مثل تخصص البكالوريا في التسيير والاقتصاد، كما يجب على الجامعات المساعدة في تدريب أعضاء هيئة التدريس القادرين على تدريس هذه المقررات التأسيسية؛
- بناء القدرات المستمر: التركيز على العنصر البشري العامل بالفعل في القطاع المالي، حيث يوصى بضرورة تقوية قدرات ومهارات رأس المال البشري المتعلقة بالتمويل الإسلامي بشكل

مستمر من خلال التأهيل الأكاديمي، والتدريب المتخصص، وزيادة الوعي الاجتماعي، وتنمية الكفاءات، وتطوير المهارات.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وواقع مخططاتها التنموية، هذ الأخيرة التي تعد أداة محورية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، ولقد توصلنا إلى أن التحدي الأساسي أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يكمن في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وتوصلنا إلى وجود نمو وتنوع في صيغ التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى نمو واضح في ودائع التمويل المصرفي الإسلامي، إلا أن التحليل أظهر أن التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر يركز بنسبة عالية على صيغ التمويل القائمة على البيوع والإجارة، وتحديدا بعض صيغ مثل المرابحة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، وقد بلغ متوسط حصة هذه الصيغ خلال فترة الدراسة ما نسبته 94% من إجمالي التمويلات، وذلك على حساب صيغ المشاركات مثل المضاربة والمشاركة التي لم تتجاوز حصتها 6%. يضاف إلى ذلك، تسجيل الغياب التام لأساليب التمويل الزراعي ذات الأهمية الكبيرة مثل صيغتي المزارعة والمساقاة ضمن محفظة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

وختمنا هذا الفصل بالتطرق إلى تقديم استراتيجيات عملية لتفعيل دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد تم التركيز على محاور أساسية لتعزيز فاعلية هذا القطاع، كان من أبرزها:

- ضرورة دمج التكنولوجيا المالية (Fintech) لتبسيط الإجراءات؛
- العمل على تطوير المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية لتلبية احتياجات السوق؛
- الاستثمار في بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية المتخصصة؛
- تعزيز التوعية والتثقيف المالي من خلال دمج مقررات التمويل الإسلامي في المناهج التعليمية.

الخاتمة

تطرقنا من خلال هذه الأطروحة إلى معالجة الإشكالية التي تدور حول الدور المنتظر لصيغ التمويل الإسلامي في تفعيل تحقيق التنمية، وقد أسسنا لعملية البحث عن الإجابة المناسبة لهذه الإشكالية من خلال تجزئتها إلى تساؤلات فرعية ووضع صياغة ثلاث فرضيات كإجابات مؤقتة لهذه الأسئلة التي تم اختبار صحتها من خلال الجانب النظري والتطبيقي لهذه الأطروحة.

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية بطريقة منهجية، ارتأينا تقسيم هذه الأطروحة إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة عامة وتعقبها خاتمة عامة تضمنت نتائج اختبار الفرضيات، والنتائج العامة، والتوصيات الرامية إلى تجسيد النتائج المتوصل إليها في الواقع العملي.

وفيما يلي نتطرق بشيء من الدقة والتفصيل إلى عرض كل من نتائج اختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات وأفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات

2- النتائج العامة

3- التوصيات

4- آفاق الدراسة

1. نتائج اختبار الفرضيات

ولقد ارتكزت منهجية المعالجة التي اعتمدناها في هذه الدراسة على محاولة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وبناء على نتائج عملية اختبار الفرضيات المعتمدة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى: تعد كل من سوق رأس المال، والجهاز المصرفي، والتجارة الخارجية، دعائم رئيسية لتفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تحققت هذه الفرضية، من خلال الوقوف أثناء

الدراسة على حقيقة مفادها، أن التنمية الاقتصادية هي عملية لا يمكن تفعيلها بآلية واحدة، بل هي نتاج لتكامل الأدوار بين المؤسسات المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك سوق رأس المال والجهاز المصرفي والتجارة الخارجية، حيث يساهم سوق رأس المال في التخصيص الأمثل للمواد من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية، كما تعمل سوق رأس المال كسلطة رقابية غير مباشرة على مدى كفاءة الشركات المدرجة في البورصة مما يفرض عليها مزيدا من الشفافية والحوكمة، أما الجهاز المصرفي فهو يوفر التمويل قصير، متوسط وطويل الأجل، ويسهل المدفوعات والمعاملات الاقتصادية، مما يعزز السيولة ويحفز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، أما التجارة الخارجية فهي تفتح آفاقا للأسواق العالمية، وتعمل كمصدر رئيسي للعملات الصعبة التي تحصل عليها الدول النامية، والتي غالبا ما يفتقر هيكلها الانتاجي إلى المعدات الرأسمالية أو الاستثمارية، فيتم استيرادها باستخدام هذه العملات، كما أنها مصدر رئيسي لاستيراد التكنولوجيا والخبرات، وهو ما يمكِن الدول النامية من الاستفادة منها وتحسين كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية.

- تتمحور الفرضية الثانية حول مساهمة صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الأسلوب التشاركي والبيوع والإجارة في تفعيل آليات التنمية الاقتصادية، ولقد تحققت هذه الفرضية من خلال الوقوف أثناء الدراسة على تأكيد دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم آليات التنمية الاقتصادية، إذ تساهم الصكوك الإسلامية بشكل خاص في تنشيط أسواق رأس المال، حيث تتمتع بمرونة عالية تزيد من رسملة السوق، وتعزيز سيولته وتوفير الشفافية والمصداقية الشرعية التي ترفع من كفاءته، كما تسهم صيغ التمويل الإسلامي بفاعلية في تنمية الجهاز البنكي، من خلال تنويع مصادر التمويل وطرق إدارة السيولة، كما أن التزام هذه الصيغ بالتمويل المرتبط بالأصول الحقيقية يساعد بشكل

مباشر في الحد من البطالة والفساد، بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الصيغ على دعم وتنمية التجارة الخارجية بتلبية متطلبات التمويل لواردات وصادرات الدولة.

- أما الفرضية الثالثة فتمثلت في أن مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في البيئة الجزائرية ما تزال محدودة، وقد تحققت هذه الفرضية من خلال النتائج التي أكدت أن المساهمة تعد محدودة في الوقت الراهن، ويعزى هذا التحدي بشكل رئيسي إلى أن تجربة الجزائر في اعتماد هذه الصيغ ما زالت حديثة نسبيا، مما يحد من نطاق عملها وحجم الأصول الموجهة للتمويل من خلالها مقارنة بعمليات التمويل بالنظام التقليدي، ورغم هذه المحدودية الحالية، تؤكد الدراسة على الأهمية الكامنة لهذه الصيغ في المستقبل، نظرا لقدرتها على ربط التمويل بالقطاع الحقيقي وتوفير آليات تمويلية قائمة على المشاركة في المخاطر، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود لتوسيع قاعدتها وتعميق تأثيرها التنموي.

2. نتائج الدراسة

لقد سمحت لنا الدراسة بالوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ترتكز التنمية الاقتصادية على مقومات أساسية أهمها توفير مصادر تمويل للخطط التنموية، وتهيئة مناخ الاستثمار، والتخصيص الأمثل للموارد، بما يكفل تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- يلعب سوق رأس المال دور حيوي في توفير السيولة وتعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد، مما يساهم في توفير التمويل اللازم لنمو المؤسسات الاقتصادية وتوسعها؛
- يقوم الجهاز المصرفي بدور مهم في اقتصادات الدول، حيث يقوم بتوفير التمويل لمختلف القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية؛

- التجارة الخارجية لها دور محوري في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد، وزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات شريحة واسعة من المستهلكين؛
- التمويل الإسلامي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي ولا يتعامل بالربا، ويبتعد كل البعد عن الغرر والغش ولا يسمح للظلم، فهو يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- يسعى التمويل الإسلامي لتحقيق العدل والمساواة، كما يحث على الاستثمار وبدل الجهد في العمل وتحمل المخاطر؛
- توصلنا إلى أن تقسيم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية وسوق رأس المال، إلى صيغ قائمة على المشاركة (مثل المضاربة والمشاركة)، وصيغ قائمة على البيوع والإجارة (مثل المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك)؛
- تعمل الصكوك الإسلامية على تنشيط أسواق رأس المال من خلال توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تنويع قاعدة المستثمرين وجذب رؤوس أموال جديدة إلى السوق؛
- تتمتع الصكوك بمرونة عالية في تلبية احتياجات شرائح واسعة من المستثمرين؛
- تساهم صيغ التمويل الإسلامي بفاعلية في تنمية الجهاز البنكي من خلال تنويع مصادر التمويل وطرق إدارة السيولة وتوسيع قاعدة الاستثمار؛
- تعزز صيغ التمويل الإسلامي من دعم وتنمية التجارة الخارجية، وذلك عبر توفير الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل لصفقات الاستيراد والتصدير؛
- تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر مجموعة من التحديات، أبرزها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وآفة الفساد؛
- يركز التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بنسبة عالية على صيغ التمويل القائمة على البيوع والإجارة، وتحديداً صيغ مثل المرابحة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، وقد بلغ متوسط حصة هذه

الصيغ خلال فترة الدراسة ما نسبته 94% من إجمالي التمويلات، وذلك على حساب صيغ المشاركات مثل المضاربة والمشاركة التي لم تتجاوز حصتها 6%؛

- يتميز التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بنمو واضح في الودائع خلال الفترة الممتدة من 2011-2024؛
- يواجه التمويل الإسلامي العديد من التحديات أهمها المنافسة مع التمويل التقليدي ونقص الموارد البشرية المؤهلة؛
- يعاني التمويل الإسلامي في الجزائر من فجوة تمويلية واضحة تتمثل في الغياب التام لصيغ التمويل الزراعي كصيغتي المزارعة والمساقاة ضمن محفظة البنوك الإسلامية.

3. التوصيات:

لتحقيق الدور المنتظر من تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، يجب الالتزام بالتوصيات التالية على المستوى التشريعي والتنظيمي والميداني:

- إدراج صيغ التمويل الزراعي في الجهاز المصرفي الجزائري مثل صيغتي المزارعة والمساقاة ضمن محفظة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
- تعزيز الاعتماد على صيغ التمويل القائمة على المشاركة والمضاربة لكونها الأكثر نجاعة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- إصدار الصكوك الإسلامية لتنشيط سوق رأس المال في الجزائر، وذلك لرفع مستوى كفاءة السوق المالي والمساهمة الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية؛
- إرساء وتطوير هيكل تنظيمي وقانوني ورقابي متكامل ومستقل لقطاع التمويل الإسلامي، يضمن الشفافية والمصداقية الشرعية ويعالج التحديات الخاصة بصيغ المشاركة والمخاطر؛

- الحرص على تطبيق التعليمات واللوائح المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، وتوجيه المشاركين في سوق رأس المال بخصوص الإجراءات اللازمة لإصدار الصكوك الإسلامية؛
- وضع سياسات وإرشادات واضحة من قبل هيئة الأوراق المالية لتعزيز تنمية سوق رأس المال؛
- تزويد سوق رأس المال بشكل مستمر بمجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات التنافسية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كالصكوك بأشكالها المتنوعة: إجارة، مضاربة، مشاركة، لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين؛
- توفير بيئة مالية داعمة لسوق رأس المال الإسلامي من خلال مؤسسات مالية إسلامية متنوعة (كالبنوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار الإسلامية)؛
- توفير قنوات تواصل فعالة لتشجيع انتشار المؤسسات الإسلامية الأجنبية والمنتجات والخدمات الإسلامية محليا، للاستفادة من الخبرات الدولية وجذب رؤوس الأموال الجديدة؛
- ضرورة العمل على تدريب وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في التمويل الإسلامي والقانون والتدقيق الشرعي لضمان جودة تطبيق صيغ التمويل الإسلامي؛
- تأسيس شركة ذات غرض خاص SPV، تكون مهمتها الأساسية هي إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية؛
- إنشاء مجلس استشاري شرعي مركزي على مستوى البنك المركزي، يمنح صلاحية الرقابة الشاملة على التزام المؤسسات المالية بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، كما تشمل مهامه الأساسية مراقبة أنشطة سوق رأس المال والتأكد من توافقها التام مع الضوابط الشرعية المعتمدة.

4. أفاق الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا ندرك أن هناك نقاطا لم يتم تناولها بالعمق الكافي، أو جوانب أخرى لم تشملها الدراسة الحالية إطلاقا، حيث تستحق هذه الجوانب المزيد من البحث والاستقصاء لكي تؤتى حقها العلمي والعملي كاملا، ومن بين النقاط التي نرى ضرورة البحث في ضوئها نذكر منها:

- متطلبات أسلمة الجهاز المصرفي في الجزائر؛
- تقييم الأطر التشريعية والضريبية الحالية في الجزائر وعوائقها أمام التوسع الفعلي لصيغ التمويل الإسلامي؛
- دور الرقابة الشرعية في نجاح تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر وضمان مشروعيته وثقة المتعاملين به؛
- دراسة جدوى ودور الصكوك السيادية في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية الحكومية في ظل المخططات التنموية في الجزائر؛
- إعداد دراسة قياسية لتقييم أثر صيغ التمويل على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المصادر والمعاجم

1.الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، حديث رقم (1587)، ج 3.

2._ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

1. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

3. سلان صافي خضور، حسابات الناتج والدخل القومي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2019.

4. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

5. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2006.

6. محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.

7. مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر، عمان، 2020.

8. إبراهيم جاسم جبار الياسري، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – العراق نموذجا–، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2022.

9. تودا رو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسيني، محمود حامد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

10. سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

11. عبد اللطيف المصطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، المكتبة حسن العصرية، بيروت،2014.

12. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2006.

13. الهيتي قيصر عبد الكريم، أساليب الاستثمار الإسلامية، وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، ط1، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2006.

14. حكيم حمود الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019.

15. صادق راشد الشمري، ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2019.

16. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010.

17. النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2013.

18. مروان عبد المالك ذنون، استقراءات في التمويل الاقتصادي، ط1، شركة الأكاديميون للنشر، عمان، 2020.

19. هشام كامل كشوط، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، ليبيا، 2018.

20. محمد فاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الاسلام، ط1، دار الجنان للنشر، عمان، 2016.

21. أحمد طه العجلوني، نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، جماعة القصيم للنشر العلمي والترجمة بريدة، 2014.

22. عبد الحميد الغزالي، حول اساسيات المصرفية الإسلامية، ط3، دار النشر الإسلامية، القاهرة، 2006.

23. محمود حسين الوادي وآخرون، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، ار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

24. شوقي احمد دنيا، التمويل والمؤسسات الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

25. سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013 .

26. مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2006.

27. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية الأساس الفكري، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1996.

28. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

29. الانصاري محمود وآخرون، البنوك الاسلامية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1988 .

30. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

31. علي الخفيف، الشركات في الفقه الاسلامي بحوث مقارنة، دار الفكر العربي القاهرة، 2009.

32. سامر مظهر قنطجي، فقه الابتكار المالي بين التثبيت والتهافت اصول–قواعده–معاييره، ط3، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، 2023.

33. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الاسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، 2012 .

34. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 2008 .

35. يوسف بن عبد الله بن صالح الشبلي، أبحاث في قضايا معاصرة، ط1، الرياض، 2020.

36. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط1، السعودية، 2004.

37. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط3، دار الفكر، دمشق، 2006 .

38. منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011.

39. التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك، ط3، مطبعة الإمارات، 2017.

40. علي الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.

41. محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الاسلامية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996.

42. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة، 2012.

43. عبد الحليم عمار الغربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء جربتها المصرفية والمحاسبية، دار أبي الفداء العالمية، 2013.

44. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار السلام، مصر، 2009.

45. محمد تقي العثماني، مقدمة في التمويل الإسلامي، ترجمة عمر أحمد كشكار، ط1، دار الرواد للنشر، دمشق، 2019.

46. محمد بن علي بن إبراهيم القري بن عيد، صكوك التمويل الإسلامية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2019.

47. محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

48. سامي يوسف كمال محمد، واقع الصكوك المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، ط1، 2020.

49. محمد عبد العزيز زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996.

50. سامر مظهر قنطقجي، فقه الادارة المالية والتحليل المالي، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، ط2، 2021.

51. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 2008.

52. محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والتقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة أكتوبر، ط1، بنغاري، ليبيا، 2010.

54.عمر ايهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

➢ المقالات

1. عباس فؤاد عباس حسن، دور الاعتماد المستندي في التمويل الإسلامي: دراسة حالة: بنك الراجحي بالرياض للفترة 2000–2017، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد3، العدد8، 2020.

2. الطاهر الغراز، أسماء قرزيز، دور التمكين ض في تحقيق التنمية في لبلدان النامية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد4، العدد2، 2020.

3. نصير محمد غزال واخرون، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2010–2017، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد18، العدد64، 2023.

4. أوصاف أحمد، التنمية الاقتصادية من منظور الإسلامي: عود على بدء، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد17، العدد1، 2004.

5. افتخار محمد مناحي الرفيعي وآخرون، المصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31، 2012.

6. خلود قربوج، برهان النفاتي، أهداف التنمية الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي، مجلة بيت المشورة، العدد16، 2021.

7. عبد الرحمن عباس محمود، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، المجلد 2016، العدد 36، 2016.

8. هيثم عبد الخالق اسماعيل، ليلى عبد جاسم الطائي، دور المصارف الصناعية في التنمية الاقتصادية، دراسات اقتصادية، العدد40، 2019.

9. إيناس محمد الجعفراوي، مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسيس والأد لجة، بحوث اقتصادية عربية، العدد78–79، 2017.

10. منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي عمي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كمية السياسة والاقتصاد، العدد8، 2020.

11. سعدية هلال حسن، دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي المدة 2008–2017، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد16، العدد55، 2021.

12. سرحان حسين دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة اهل البيت، العدد 16، 2014.

13. مهدي سهر غيلان، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العدد 1، 2009.

14. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021.

15. نزار ذياب عساف، قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة2004–2018، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد67، 2022.

16. بن عبد العزيز سفيان، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد4، 2014.

17. قتيبة ماهر محمود، سعد محمود الكواز، قياس الاقتصادي أثر التجارة الخارجية في التنمية البيئية لبلدان متقدمة مختارة للمدة 1990–2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 71، العدد 45، 2021.

18. سعد الوابل واخرون، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية– دراسة تطبيقية، Global Journal of Economics and Business، المجلد5، العدد2، 2018.

19. مسري حنا بهنام، سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 1990–2014، مجلة تنمية الرافدين، المجلد83، العدد211، 2019.

20. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، اسعد رحيم شاكر، العلاقة السببية بني التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980 –2013، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد3، العدد40.

21. أديب قاسم شندي، الأسواق الماليــة وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالـة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2013، العدد4، 2013.

22. رفعت فتحي متولي يوسف، سوق الأوراق المالية وأثره في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، المجلد25، العدد114، 2019.

23. مصطفي أحمد حامد رضوان، الأسواق المالية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، المجلة الدولية الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد1، 2022.

24. أمحمد عبد الحفيظي، سلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم السندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد2، 2014.

25. فارس كريم بريهي، طيف عباس فاضل، امكانية الاستفادة من السوق المالية في تنشيط القطاع الصناعي الخاص نيجيريا تجربة مختارة، مجلة دنانير، العدد21، 2021.

26. يوسف سعداوي، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد5، العدد2، 2014.

27. عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، التحليل الاقتصادي لكفاءة الاسواق المالية دليل تجريبي لبعض الاسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 32، 2015.

28. هشام بن عبد العزيز بنون، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في السوق المالية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد3، العدد36، 2022.

29. يوسف مسعداوي، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد5، العدد2، 2014.

30. زحوفي نور الدين، دبوب يوسف، أثر مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على عينة مختارة من الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد1، 2020.

31. محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد12، 2021.

32. خالد محمد أحمد الجابري، البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد53، 2016.

33. محمد عبدي آدن، أثر المضاربات المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية من منظور إسلامي " مع الإشارة إلى حالة سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد22، 2019.

34. محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 29، العدد12، 2021.

35. خالد محمد أحمد الجابري، البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد53، 2016.

36. افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، 2012.

37. فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افق للعلوم، المجلد1، العدد3، 2016.

38. لبنى محمود توفيق، البنك المركزي العراقي في عصر العملات الرقمية تجارب دولية مع سيناريوهات افتراضية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد3، العدد 3، 2022.

39. صادق راشد حسين، واخرون، العالقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية في العراق: العقبات والمقترحات، مجلة المنصور، العدد38، 2022.

40. عطية ميلاد الجبري، تقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من 2000-2013، المجلد9، العدد1، 2018.

41. سيماء محسن علاوي، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق المدة 2003-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد53، 2017.

42. ميساء منير ملحم وآخرون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار، المجلة الجامعية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد29، العدد3، 2021.

43. ازهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة 2000-2012، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد3، العدد11.

44. إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، المجلد46، العدد3، 2019.

45. زائد نصري جميل أبو مؤنس، التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية دراسة تحليلية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 9، العدد1، 2019.

46. رفعت فتحي متولي يوسف، التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الاقتصادية للدراسات الإسلامية، المجلد 3، العدد 28، 2020.

47. عبد الله بن فيصل بن احمد الفيصل، الشركة المتناقصة، مجلة العدل، العدد 60، 2013.

48. نبيل محمد المغايرة، منصور محمود مقدادي، محاسبة شركة المضاربة في الفقه الاسلامي – دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية المعاصرة، المجلد6، العدد2، 2010.

49. مفلح فيصل الجراح، المضاربة في البنك الاسلامي الأردني، الواقع المعوقات والحلول، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 4 ،2017.

50. حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية، العدد8، 2010.

51. حيدر نعمة غالي، احمد جواد حسن، تقييم عوائد صكوك المضاربة كأحد الأدوات المالية الإسلامية بحث تحليلي لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة لندن، مجلة الإدارة الاقتصاد، المجلد42، العدد121، 2019.

52. عيسى يوسف بازينة، منى حسن اسميو، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، مجلة بيت المشورة، العدد9، 2018.

53. وائل محمد عربيات، تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال صكوك التمويل الإسلامي، مجلة دراسات، المجلد45، العدد 21، 2018.

54. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 42، 2015.

55. ندا عزيزة على، معايير الجودة في عقد الاستصناع دراسة فقهية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد34، 2019.

56. هبة الله أحمد سليمان وآخرون، تأثير المحددات الاقتصادية على إصدار الصكوك، المجلة العربية للإدارة، المجلد 42، العدد3، 2022.

57. بن رجم خميسي، حسناوي بلال، دور البنك الإسلامي للتنمية في تفعيل السوق المالي الإسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد1، 2016.

58. إلهام عبد الحليم محمد مبروك، الصكوك الإسلامية بين القانون والتطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد96، العدد2، 2023.

59. جار الله عبد المنعم؛ فايدي، كمال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية– التجربة الماليزية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد12، العدد1، 2024.

60. إبراهيم فتني وآخرون، الصكوك وآثارها على السوق المالي الإسلامي: ماليزيا نموذجا، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، العدد10، المجلد2، 2019.

61. عقاب بن صلفيق عايد الشمري، الصــكوك التمويلية في الشركات المساهمة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد10، 2019.

62. يوسف معتق بن عبد الله معتق، أثر الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات العربية، المجلد 41، العدد1، 2019.

63. عبد القادر خدَّاوي مصطفى وآخرون، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، العدد7، 2018.

64. إيمان إبراهيم عبد العظيم علي، تنظيم إصدار وتداول الصكوك السيادية دراسة شرعية قانونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد33، 2022.

65. أحمد محمد عبد الرحمن، أحمد ياسين عبد، الصكوك الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقها في العراق التجربة الماليزية أنموذجا، مجلة كلية دجلة الجامعة دراسات مالية ومصرفية، المجلد5، العدد4، 2022.

66. حسن محمد محمد حافظ القصرى، دور الصكوك السيادية في دعم مشروعات الموازنة العامة "مدخل تحليلي باستخدام صكوك المضاربة بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد53، العدد4، 2023.

67. شافية كتاف، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2014.

68. كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة – الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد1، 2019.

69. حاتم أحمد عديلة، العلاقة بين إصدارات الصكوك الإسلامية والاستثمار المحلي في ماليزيا، الإمارات والسعودية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 38، العدد1، 2016.

70. حريري عبد الغني، قسول لأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة ريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد3، العدد5، 2017.

71. العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد – ماليزيا نموذجا–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد1، 2017.

72. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية "الواقع والتحديات"، مجلة دراسات المالية والمصرفية، عدد متخصص رقم 80، 2013.

73. نوى نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.

74. محمد صلاح، السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/ 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016.

75. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرنامج التنموية في الجزائر خلال للفترة 2019–2001، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، 2020.

76. سعودي عبد الصمد، ثابت إسماعيل نور الإسلام، دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد1، 2024.

77. صابر بن معتوق، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، 2021.

78. بوشليط ريم، صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000-2021)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد2، 2023.

79. هجيرة تومي، معزوزي نوال، قانون الاستثمار 22/18 وانعكاساته على مناخ الاستثمار، مجلة صوت القانون، المجلد10، العدد2، 2024.

80. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، نحو تقييم متوازن لمسيرة المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد44، 2017.

81. فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، المجلد7، العدد1، 2021.

82. بدر الدين براحلية، تاريخ الصيرفة الإسلامية، عدد ديسمبر، 2019.www.researchgate.net

83. بكوش سارة، جدول لورنس وبيدرا للحكم على مدى عمق ونضج السوق المالية الجزائرية في إطار التنسيق مع السياسات الاقتصادية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 19، 2018.

84. مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة كلية الآداب، المجلد31، العدد122، 2020.

85. فضيلة بوطورة، واقع تمويل قطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، المجلد13، العدد11، 2020.

86. عيساوي رياض، هاني محمد، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970 – 2023، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد14، العدد 2، 2024.

87. عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ الصيرفة الإسلامية . مبادرة مبكرة النشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 86، العدد20، 2013.

88. محمد غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية دراسة نقدية للتشريعات والتنظيمات الحالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الملجلد6، العدد2، 2023.

89. قاسم ميلود، الفساد والبيروقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، 2017.

90. نوى نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، العدد15، 2016.

91. حسن عبد المطلب الأسرج، إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 156، 2025.

- **<u>الأطروحات والرسائل:</u>**

1. صادق أحمد عبد هللا عبد الغني، الاستثمار في المصارف الإسلامية الأسس وآليات التطبيق، ماجستير في الاقتصاد، جامعة القادسية، 1999.

2. أبوبكر هاشم أبوبكر أبو النيل، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، دكتوراه غير منشورة، الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2013.

3. طلال احمد اسماعيل النجار، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الاسلامية في فلسطين: معوقاتها تطويرها، ماجيستير غير منشورة، 2002، غزة، الجامعة الإسلامية.

4. احمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، ماجيستر في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2008.

5. حبيبة رميتة، متطلبات اصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري: دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2022.

6. بدوني هدى، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية – تجارب دولية–، دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

7. ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2017.

8. مدوري عبد الرزاق، أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2018.

9. محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

10. نسرين غالي قاسم، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية السياحية المستدامة تجارب مختارة مع إشارة لتجربة العراق ما بعد 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليّة العلوم السياحية، جامعة العراق، 2019.

11. تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015–2019، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، 2021.

12. موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإدارية، الجامعة الحرة في هولندا، 2011.

13. عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية " دراسة مقارنة"، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة مكرمة، 1983.

14. محمـد صالـي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران2، علوم الديموغرافيا، 2016.

15. عبد الله بن عبدا لمالك بن أحمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2005–2013 دراسة تحليلية، ماجستير اقتصاد إسلامي، كليـة الشريعـة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2014–2015.

16. هبة عامر عيسى الجعفري، كفاءة سوق رأس المال وأثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015–2019، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، 2021.

17. يحيى غالب حسن نصره، أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجـامعـة الإسلامية، غزة، 2017.

18. فالح بن عبد الله بن محمد الحقبافي، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، 1999.
19. صادق أحمد عبد هللا عبد الغني، الاستثمار في المصارف الإسلامية الأسس وآليات التطبيق، ماجستير في الاقتصاد، جامعة القادسية، 1999.

- **التقارير والملتقيات والمؤتمرات:**

1. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ملتقى دولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009.
2. سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية، 2010.
3. محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الاسلامية، مؤتمر بيت المقدس الاسلامي الدولي الخامس، التمويل الاسلامي –ماهيته، صيغته، مستقبله، رام الله فلسطين، 2014.
4. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المنامة، البحرين،2017.
5. قحف منذر، الاجارة المنتهية بالتمليك والصكوك الأعيان المؤجرة، مجمع الفقه الاسلامي الدولي الثانية عشرة، الرياض، 2000.
6. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية (وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية)، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015.
7. مفتاح عبد السلام عليلش، الدور التنموي للصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي الثاني، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، الاكاديمية الأوروبية للتموين والاقتصاد الاسلامي (ايفي) إسطنبول، 2019.

8. سميرة مشراوي، المعضلات الاربع ودور الصكوك الاسلامية في حلها بنك دبي الاسلامي نموذجا، المؤتمر الدولي الثاني، الاسواق المالية الاسلامية بين الواقع والواجب، الاكاديمية الأوروبية للتموين والاقتصاد الاسلامي (ايفي)، إسطنبول، 2019.

9. معبد على الجارحي، عبد العظيم جلال أبوزيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

10. محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، 2021.

11. عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي ودوره في الرفع من كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، الملتقى الثامن للصناعة، المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، يومي: 8 – 9 ديسمبر 2013.

12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد السنوي، العدد 44، 2024.

13. شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 2012.

14. سحنون عقبة، تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 20-02 وآليات الحد منها، الملتقى الدولي حول الفائدة الربوية من الأزمات إلى الحلول المالية الإسلامية، قسنطينة، 2022.

15. عبد الله بن محمد العمراني، تطبيقات الصكوك المركبة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، الدورة 25، 2023.

16. أحمد محمد السعد، حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، 2014.

17. أروى عبد الله الزيد، ساره ناصر النويصر، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020.

18. علي محسن اسماعيل، السياسة النقدية في مواجهة التحديات 2015-2016، دراسة صادرة عن البنك المركزي العراقي، 2017.

19. التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023.

➢ <u>النصوص القانونية</u>

1. القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو2022.
2. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 جوان سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.
3. قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024.
4. نظام رقم 18-02 مؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر2018.
5. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الموافق لـ 20 رجب 1441هـ، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.
6. قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1446 الموافق لـ أول يونيو سنة 2025، يحدد كيفيات إصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، الصادر بتاريخ 19 جوان، 2025.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Maryann Feldman et al, The logic of economic development: a definition and model for investment, Environment and Planning: Government and Policy, vol34, 2016.
2. Kolawole Ogundari, Titus Awokuse, Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa: Does health status matter more than education? Economic Analysis and Policy, vol 58, 2018.
3. SDG indicator metadata, 2019 https://unstats.un.org,
4. Niels Lind, A Development of the Human Development Index, Social Indicators Research, 2019.
5. E. Wayne Nafziger, Economic Development, Cambridge University Press, New York, 2006.
6. Kishore G. Kulkarni, Christopher Conrad, ADOPTION OF BIG PUSH HYPOTHESIS: EVIDENCE FROM THE CASE OF BOTSWANA, Int. J. Education Economics and Development, Vol. 1, No. 2, 2009.
7. Andisheh Saliminezhad, Exploring Unbalanced Growth Theory by Linear and Nonlinear Methods: Case of Indonesia, Doctor of Philosophy in Economics, Eastern Mediterranean University Gazimağusa, North Cyprus, 2018.
8. Sunna, Claudia, Davide Gualerzi Development, Economics in the Twenty-First Century. (1st Edition). Routledge, London, 2015. doi: https://doi.org/10.4324/9781315621449.
9. Robert B. Sutcliffe, Balanced and Unbalanced Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 78, No. 4, 1964.
10. Ross Levine, CHAPER 12 FINANCE AND GROWTH: THEORY AND EVIDENCE, Handbook of Economic Growth, Vol 1, Part A, 2005.
11. Lenuta carp, Can Stock Market Development Boost Economic Growth? Empirical Evidence from Emerging Markets in Central and Eastern Europe, Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance, vol 3, 2012.
12. Beck Thorsten, Stock markets, banks, and economic development: Theory and evidence European Investment Bank (EIB), Vol. 8, Issu. 1, 2003.

13. Hendren H. Husein, Relation of trade banks with the central banks, With reference to Iraqi trading banks, AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, vol.3, iss.6, 2011.

14. Fakhri Korbi, La finance islamique: une nouvelle éthique? Comparaison avec la finance conventionnelle, these de doctorat, economie, Centre d'économie de l'Université Paris-Nord (CEPN), Université Paris 13 Sorbonne Paris Cité, 2016. https://theses.hal.science/tel-01871008.

15. Muhammad farooq, Muhammed mushtaq ahmed, Musharakah financing: Experience of pakistani banks, World applied science journal 21 (2), 2013.

16. Yustiarddhi, Aulia Fitria, et al, Issues and Challenges of the Application of Mudarabah and Musharakah in Islamic Bank Financing Products, Journal of Islamic Finance, vol 9, n2, 2020.

17. Muhammad Jais, et al, Mudarabah and Musharakah as an Equity Financing Model: Issues in Practice, the 2nd, Aceh Global Conference on Business Economic and Sustainable Development Trends, 2019, October 17-18.

18. Usama Bin Tariq, cotton industry of Pakistan- How to execute a Murabaha Transaction with an Islamic Bank, Journal of Islamic banking and finance, vol 30, n 3, 2013.

19. Joni Tamkin Borhan, Istisna' in Islamic Banking: Concept and Application Journal Syariah, vol 10, n2.

20. Nada Zuhair al-feel, Manufacture contract ISTISNA'A, Concept, Importance, &Risk, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 5, 2019. https://doi.org/10.18510/hssr.2019.75139.

21. Lahsasna, Ahcene et al, Forward Ijarah Sukuk: Concept, Issuance Structuring and General Governing rules, in forward lease sukuk in Islamic capital markets, Palgrave Macmillan cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-94262-9_6

22. Muhammad Najihuddin Nasucha and al, Examining the Viability of linsta for Project Financing: An Economic Perspective, International Journal of Management and Applied Research, Vol.6, No.4, 2019.

23. Junaid Haider, Muhammad Azhar, Islamic Capital Market Sukuk and its Risk Management in the Current Scenario, Master Thesis, Umea University, Sweden, 2010.

24. Zeinab Rezaei, Sukuk: An Islamic Financial Instrument, Management and Administrative Sciences Review, Vol 2, Issue 3, 2013.

25. Md. Aminul Islam et al, Financing Infrastructure Projects with Application of Sukuk, Review of Economics and Finance, Vol. 21, No. 1, 2023.

26. Kavita Panjwani, Nedra Shili, The Impact of Fintech on Development of Islamic Banking Sector in the Contemporary World, Saudi Journal of Economics and Finance, 2020.

27. Mufti Afif, Andriani Samsuri, Integration of Fintech and Islamic Banking in Indonesia: Opportunities and Challenges, Vol. 17 No. 1, 2022.

28. Mustafa Raza Rabbani, Fintech innovations, scope, challenges, and implications in Islamic Finance: A systematic analysis, International Journal of Computing and Digital Systems, n13, 2022.

29. Faizi Faizi, how are Islamic banking products developed? Evidence from emerging country, Cogent Economics & Finance, Vol 12, No 1, 2024.

30. Wan Razazila, Wan Abdullah and al The Evolution of The Islamic Capital Market in Malaysia, Lincoln University, New Zealand, Undated Available from: https://www.wgtn.ac.nz/sacl/about/events/past-events-temporary.

31. Akbar et al. Islamic finance education: Current state and challenges for Pakistan. Cogent Economics & Finance, vol 11, no 1, 2023.

32. Irfan Syauqi Beik and Laily Dwi Arsyianti, Application of Student-Centered Learning (SCL), Project-Based Learning (PBL), and Mind Mapping (MM) in Teaching Islamic Economics and Finance. In Teaching and Research Methods for Islamic Economics and Finance, edited by Mohd Ma'Sum Billah, New York, Routledge, 2022.

33. ICD – LSEG Islamic Finance Development Report 2025: 50 Years of Exponential Growth, Islamic, 2025.

رابعا: المراجع الإلكترونية

- مصالح الوزير الأول: https://www.premier-ministre.gov.dz
- بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz
- وزارة الصناعة: https://www.industrie.gov.dz
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: https://www.cnese.dz/ar

- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI): https://aapi.dz/ar
- الصندوق الوطني للاستثمار (FNI): https://fni.dz
- بورصة الجزائر (شركة تسيير بورصة القيم المنقولة): https://www.sgbv.dz/ar
- بنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com
- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: https://www.scfms.sy
- المنصات الإحصائية الدولية : https://www.statista.com
- الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية Union of Arab Banks https://uabonline.org/ar/newsletter
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: https://www.cnese.dz/ar
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للتقدير: https://dgpp.mf.gov.dz